الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

السياسة الخارجية الفرنسية
المحددات الراهنة والتحديات المعاصرة
٢٠٠٧-٢٠١٧

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

ميرنا الحايك

لجنة المناقشة

الدكتور غسان ملحم	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتورة رنا شكر	**أستاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور كميل حبيب	**أستاذ**	**عضواً**

٢٠١٨-٢٠١٩

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى ذكرى الدكتور ريمون حداد والذي كان قدوة لي في عمله ومعرفته وأخلاقه العلمية، كما اهديها إلى المشرف على العمل الدكتور غسان ملحم ، كما أُهديها إلى زوجي وأولادي تقديراً لمحبتهم

الشـكـر

اتوجه بالشكر للجامعة اللبنانية أساتذة وموظفين على المساعدة التي قدموها في سبيل إنجاح هذا العمل والإشراف عليه.

تصميم الدراسة.

الأهداء

الشكر

المقدمة

القسم الأول: المحددات الراهنة للسياسة الخارجية الفرنسية

الفصل الأول: السياق الخارجي للسياسة الخارجية الفرنسية

الفقرة الأولى: عرض صورة المشهد العالمي الجديد ومسار تطوره.

المبحث الأول:الدخول والإنخراط في طور العولمة النيوليبرالية.

المبحث الثاني: الإنتقال من الثنائية القطبية الى الأحادية القطبية الأميركية.

المبحث الثالث:تراجع الأحادية القطبية الأميركية وإنحسارها.

الفقرة الثانية: إستكمال صورة المشهد العالمي على المستويين الدولي والإقليمي.

المبحث الأول: صعود البلدان الناشئة وعودة القوى الصاعدة.

المبحث الثاني:إخفاق مشروع الإتحاد الأوروبي وتعثر التجربة الفرنسية ـــ الألمانية.

الفصل الثاني: النقاش السياسي الداخلي حول السياسة الخارجية الفرنسية.

الفقرة الأولى: أهمية السياسة الخارجية ضمن إطار السياسة العامة الفرنسية.

المبحث الأول:نظرة الرأي العام الفرنسي للسياسة الخارجية

المبحث الثاني: مدى إهتمام الطبقة السياسية الفرنسية بالسياسة الخارجية.

الفقرة الثانية: إتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية وأساليبها وأدواتها.

المبحث الأول: الإتجاهات العامة للسياسة الخارجية الفرنسية.

المبحث الثاني :عناصر القوة وعوامل الضعف ومكامن الخلل في السياسة الخارجية

القسم الثاني: التحديات المعاصرة للسياسة الخارجية الفرنسية.

الفصل الأول: جدول_أعمال السياسة الخارجية الفرنسية.

الفقرة الأولى: القضايا المطروحة على أجندة السياسة الخارجية الفرنسية.

المبحث الأول: الحملة أو الحرب على الإرهاب

المبحث الثاني: تحديات التوازن البيئي ومخاطر التغيير المناخي.

المبحث الثالث: معالجة الملفات الإقتصادية.

الفقرة الثانية: سبل تكييف السياسة الخارجية الفرنسية ومستلزماتها.

المبحث الأول:ترشيد السياسة الخارجية الفرنسية ودبلوماسيتها

المبحث الثاني: الإنتقال من التموضع التكتيكي إلى التخطيط الإستراتيجي.

الفصل الثاني: مكانة فرنسا الحالية في السياسة الدولية المعاصرة

الفقرة الأولى: المقاربة المزدوجة لصورة فرنسا وطبيعة دورها.

المبحث الأول: نظرة المجتمع الدولي إلى فرنسا في الحاضر والمستقبل

المبحث الثاني: دور فرنسا بين إستخدام القوة والقدرة على التأثير.

الفقرة الثانية: تحديد الموقع وتوصيف السياسة الخارجية من زاوية الجيوبولتيك.

المبحث الأول:موقع فرنسا ضمن مجموعة القوى المتوسطة.

المبحث الثاني: الأبعاد الجديدة والمستجدة للسياسة الخارجية الفرنسية

الخاتمة

المقدمة.

تُعد فرنسا من أكبر دول أوروبا الغربية مساحة، إذ تقع في غربي أوروبا على خليج بسكاي والقنال الإنكليزي، بين كل من بلجيكا وإسبانيا وجنوب شرقي المملكة المتحدة وعلى البحر المتوسط بين كل من إيطاليا وإسبانيا. وتشغل فرنسا مساحة كلية قدرها ٥٥١.٥٥٠ كلم مربع

وتعتبر فرنسا من الدّول القديمة النشأة، حيث يرجع تاريخ قيامها للعصور الوسطى؛ كما أنّها من أكثر المناطق أهميّةً في تلك الحقبة في القارة الأوروبية. ويعتبر القرنان التاسع عشر والعشرين من القرون الذهبيّة بالنسبة لها نظراً لبلوغها أوج ازدهارها وقوّتها.

حافظت فرنسا على موقعها وصولاً إلى الوقت الحاضر، فهي تُعتبر من الدول التي ساهمت في تأسيس الإتحاد الأوروبي، كما أنّها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى عضويتها بأكثر من مؤسسة دولية، من بينها دول مجموعة الثمانية، والإتحاد اللاتيني، ومنظّمة التجارة العالمية، وحلف شمال الأطلسي.

وقد تركت فرنسا بصمةً واضحة في تاريخ العالم، وذلك نظراً لما لثقافتها من أثر، كما كان للغتها الفرنسية دورٌ كبير أيضاً، حيث أصبحت بؤرة تمركز الثقافة والرقيّ والحضارة والموضة، كما أنّها تحتضن مواقع التراث العالمي لليونيسكو.وقد كشفت إحصائيات عام ٢٠١٢ عن التعداد السكاني لفرنسا، حيث بلغ ستةٍ وستين مليون نسمة، ويقدّر ذلك بكثافةٍ سكانيّة بلغت وجود مئة وإحدى عشر نسمة على كل كيلومتر مربّع من مساحة البلاد؛ وتحظى باريس بنسبة السكان الأكبر، حيث يُقيم على أراضيها اثني عشر مليون وثلاثمائة ألف نسمة.

ومن الطبيعي لدولة تتمتع بهذه المقومات أن تكون من مصاف الدول الكبرى الفاعلة على الساحة العالمية، وقد كان هذا طبيعياً في وقت من الأوقات، ولكن شهدت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تحولات هامة، أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة، بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطاً وتداخلاً على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وقد شملت هذه التطورات كافة مكونات المجتمع الدولي، كما أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة تميزت بأشكال وتفاعلات مختلفة.

فسقطت رؤى، وانبثقت بديلاتها، وتراجعت إستراتيجيات وظهرت أخرى، وتشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها وبلورتها مصالح جديدة بديلة عن تلك التقليدية، وأخذت الوحدات الجغرافية الجديدة تشهد تقسيماً جديداً للعمل، مما أدى بجزء كبير من الدول إلى إعادة تشكيل ذاته وبناء مستقبله، تأسيساً على المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية.

وهذا ما أثر على السياسة الخارجية للدول التي عرفت تطوراً من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الإجتماعية والإقتصادية للمجتمعات.

واحتوى هذا السياق التاريخي على متغيرات ومؤثرات عديدة ساهمت في تشكيل وبلورة شكل النظام العالمي الجديد وتوزيع القوى فيه، فقد إتسم القرن التاسع عشر بسيطرة الإمبراطوريات التقليدية مثل فرنسا والمملكة المتحدة على مقاليد القوة في العالم، ولكن القرن العشرين شهد أفول هذه الإمبراطوريات كقوى عظمى، لصالح الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأبان الحرب الباردة التي أعادت رسم خريطة توزيع القوى وعرف العالم الثنائية القطبية.

أما بعد نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي، شهد النظام العالمي ما سمي بالأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأميركية، وانتهى القرن العشرين واتسم بسيطرة الولايات المتحدة كقوة كبرى.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، وبداية ظهور قوى صاعدة جديدة على غرار مجموعة البريكس وتكتلات ضخمة كالإتحاد الأوروبي، بدأ التكهن بحدوث نقلة جديدة لتوزيع القوى في النظام العالمي الجديد، مما هدد مكانة الولايات المتحدة كقطب أوحد.

ومن الطبيعي أن تؤثر هذه التطورات على فرنسا وعلى موقعها على الخارطة العالمية، وعلى توجهاتها، وعلى أولوياتها، وعلى مكانتها كدولة عظمى في القرن التاسع عشر، لكن دولة وسطى في القرن الحادي والعشرين.

من هنا، فإن هذا البحث يتمحور بشكل عام حول السياسة الخارجية الفرنسية، وبالتحديد حول المحددات الداخلية والخارجية لتلك السياسة، خاصة في عهدي الرئيسين نيكولا ساركوزي وفرنسوا هولاند.

إن هذه السياسة المهمة والحيوية لكل دولة، والتي تحدد مكانتها العالمية والإقليمية، إن كان على الصعيد السياسي أو على الصعيد الإقتصادي، قد شهدت بعض التراجع الملحوظ في السنوات الأخيرة الماضية؛ وهذا لا يعني بالطبع أن فرنسا فقدت مكانتها وتأثيرها بالكامل؛ ولكن ظهور بعض الدول ذات قوة إقتصادية لا يستهان بها، جعل دور فرنسا يتقلص ويتحدد في نطاق معين، وتغيرت الأولويات الفرنسية نتيجة مرغمات خارجية، ولا يمكننا أيضاً أن نتجاهل العوامل الداخلية والإجتماعية المختلفة. من هنا فإن السؤال الأساسي المطروح هو:

ما هي أهم التحديات التي كانت تواجه فرنسا خلال عهدين رئاسيين في غاية الأهمية في التاريخ الفرنسي؟ وما هي أهم المحددات التي أعاقت الوصول إلى الأهداف المرسومة؟

ومن الطبيعي أن تتفرع عدة أسئلة ثانوية من هذاين السؤالين الرئيسين أهمها:

١. ما هو واقع، وما هي آفاق السياسة الفرنسية في هذه اللحظات التاريخية والتي يقف فيها العالم على شفير إنقلاب جديد في موازين القوى؟
٢. ما هي المحددات الراهنة التي تقف عندها السياسة الخارجية الفرنسية، وما هي التحديات التي تواجهها، إن كان على الصعيد الإقليمي، أي ضمن الإتحاد الأوروبي أو على الصعيد الدولي، أي على خط الولايات المتحدة الاميركية والدول الناشئة كالصين والهند وإيران وتركيا وغيرها؟
٣. لا بد لنا أن نتساءل ما هو موقع فرنسا في العالم في الوقت الراهن؟ هل ما زالت فعلاً في مصاف الدول الكبرى، أم حجزت موقعها ضمن القوى الوسطى؟ وما هي الإستراتيجية التي يجب إتباعها للمحافظة على مكانتها التاريخية في المجال الدولي أو الاقليمي وعلى مختلف الأصعدة؟
٤. ما هي الأليات أوالوسائل التي تستعملها فرنسا الحديثة لتحقيق أهدافها وتطلعاتها؟

وتكمن الأهمية لكل بحث في الفرضيات التي يطرحها ويحاول الإجابة عنها وفق نظريات علمية محددة ومعروفة، والنتيجة النهائية التي نتوصل اليها ستكون حتماً علمية. وقد كان من الضروري معالجة هذا الموضوع، لأن فرنسا تتدرج حالياً ضمن مجموعة صغيرة من الدول الوسطى، أي أنها ما زالت تتمتع بمقومات الدول الكبرى، ولكنها تراجعت لأسباب معينة على صعيد السياسة الدولية، وقد بات دورها مختلفاً عما كان عليه سابقاً.

لذا كان لا بد لها اليوم من أن تضع رهانها حول حضورها الإنساني ودورها الثقافي ودبلوماسيتها الناعمة أكثر من رهانها على قوتها العسكرية، ورهانها على دورها الجديد في الوساطة الحميدة ودعمها للديموقراطية وحماية حقوق الإنسان.

وطبعاً تكون الفائدة العلمية هي نقطة إنطلاق لدراسة حالات بلدان أخرى، وأيضا لقراء هذا البحث من طلاب الجامعة اللبنانية للقيام بأبحاث ودراسات تتعلق بفرنسا، خاصة أننا بلد فرنكوفوني، والجامعة اللبنانية لديها الكثير من العلاقات مع الجامعات الفرنسية، ولكن جامعاتنا تفتقد إلى أبحاث علمية وافية عن فرنسا وسياساتها الداخلية والخارجية، ويجب علينا تعويض هذا النقص بالمزيد من الأبحاث العلمية عن الدولة الفرنسية، مما سينعكس إيجاباً على العلاقات اللبنانية – الفرنسية على كافة الاصعدة.

وهناك فرضيات عديدة سنطرحها في هذا البحث، وسنحاول مناقشتها وتحليلها، علنّا نستطيع من خلالها الوصول إلى الإجابات الواضحة. الفرضية الأساسية هي أن موقع فرنسا في إطار النظام الدولي قد تراجع بشكل تدريجي وملموس، وهناك مؤشرات عديدة على ذلك، ولا سيما خلال فترة زمنية تناهز ما يقارب العشر سنوات؛ ولا يخفى على أحد المشاكل العديدة التي تواجهها، إن كان على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدبلوماسي.

من هنا تأتي الفرضية الفرعية، وهي إعادة تحديد مكانة فرنسا ودورها الفعلي والتفتيش عن تكييف جديد لواقعها المستجد في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب والأطراف. وهذا ما حاول الشروع به الرئيس إيمانويل ماكرون الذي كان انتخابه بمثابة أمل جديد للكثير من الفرنسيين، ولكن تظل نتائج تحركاته وسياسته غير معروفة أو محددة سلفاً.

وعليه، فإن الوصول في هذه الدراسة إلى الغاية المرجوة منها يحتم إستعمال عدة مناهج أساسية، أهمها منهج الوصف التحليلي، وهو أحد المناهج التي يتبعها الباحثون في المجالات العلميّة والأدبية، وهو يقوم على دراسة إحدى الظواهر مهما كان تصنيفها كما هي موجودة على أرض الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً خالياً من المبالغة أو التقليل من أهميتها عن طريق وضع تعريف لها، ثم ذكر أسبابها وخصائصها وصفاتها ونتائجها ومضاعفاتها، ومدى ترابطها أو إرتباطها بغيرها من الظواهر الأخرى[1]؛ وهو المنهج الأفضل لدراسة الوضع الحالي لفرنسا اليوم، وما مرعليها من أطوار وأحداث وأزمات إقتصادية أو سياسية ورؤوساء طبعوا السياسة الخارجية بشخصياتهم وصفاتهم، وذلك للخروج برؤية دقيقة وعلمية لمعرفة مكانة فرنسا الفعلية في عالم اليوم.

وبالتأكيد عندما نتكلم عن السياسة الخارجية، فنحن حتماً نتكلم عن أداء فرنسا بين مجموعة من الدول والذي بات مغايراً؛ وهنا لا بد لنا من إستعمال منهج المقاربة السلوكية أو المنهج السلوكي، حيث يعتقد مستخدمو هذا المنهج أن السلوك لا يتغير عن طريق تفاعلات داخلية، بل تحدث كإجابة على تغيّر العوامل الخارجية أي المحيط الخارجي، وبمعنى آخر يعتمد على الفعل والفعل المضاد[2]. وقد قمنا بإعتماد هذا المنهج لتحليل أداء فرنسا ودورها المختلف وتراجع حضورها وهذا ما يحيلنا منطقياً الى تحليل سلوكها في هذا المجال.

وأيضا سنستعين بالمنهج المقارن، وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر، حيث يبرز أوجه الإختلاف والشبه بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة[3].

والفضيلة الرئيسية لهذا المنهج هي تفكيك اليقينيات التي بناها آخرون، بطريقة واضحة ودقيقة فهو يرسم، عند الإقتضاء، الحدود التي يمكن أن تفصل بين ما هو كوني وما هو خصوصي[4]. كما يسمح بإحاطة أفضل للخصوصيات الواقعية لكل موضوع سياسي.

---

[1] - BTS Academy: https//www.bts-academy.com/blog-det

[2] - www.edutrapedia.illaf.net.

[3] - BTS Academy: https//www.bts-academy.com/blog-det

[4] - برتراند بادي، غي هيرمت: **السياسة المقارنة.** ترجمة عز الدين الخطابي. مراجعة نادر السراج ، مركز دراسات الوحدة العربية. .الطبعة الأولى بيروت، ٢٠١٣ص ٢٣

وقد إستعنا به وذلك لأن بناء الدولة في الغرب خضع لخصوصيات تاريخية وثقافية لا يمكن بأية حال أن تنطبق على خصوصيات الصين مثلاً [1]أو الولايات المتحدة الأميركية. من هنا فإن محاولة مقاربة الوضع الفرنسي له أدبيات خاصة به، وخاصة في مرحلة الرئيس **نيكولا ساركوزي**، وخلفه الرئيس **فرنسوا هولاند**، وكيف أن القرارات التي اتخذوها في مرحلة محددة وظروف محددة كان يمكن أن تتخذ بصورة أخرى والوصول إلى نتيجة مغايرة أكثر منفعة لفرنسا ربما.

ولكن هذا لا يمنع من استعمال المنهج التاريخي، وإن على نطاق ضيق، ولكن ضروري في بعض مفاصل البحث، فهو يساعد على وضع الظاهرة في محيطها أو في سياقها وظروفها الأساسية المنتجة التي آلت بالظاهرة إلى ما هي عليه اليوم، حيث أن الظاهرة يمكن أن تُفهم في سياقها التاريخي بشكل أفضل.

وللقيام بتحليل موضوعي ومنطقي، وللإجابة على إشكالية الدراسة، والأسئلة الفرعية المنبثقة منها، كان لا بد من وضع عدّة فرضيات، وأهمها: أولاً إن التحديات التي تواجه فرنسا عديدة، وهي ليست وليدة ظروف حديثة أو مستجدة، بل هي متجذرة وأسبابها مختلفة، ثانياً: كل هذه الأسباب، والتي هي سياسية وإقتصادية وإجتماعية، وأيضاً دولية وإقليمية، جعلت محددات السياسة الخارجية الفرنسية تزداد مع الوقت، حتى أصبحت فرنسا في مصاف الدول ذات القوة الوسطى وبحاجة لبقاء إستمرارها، إلى إستراتيجية من نوع آخر يعتمد على الدبلوماسية والوساطة الحميدة وجميع مقومات القوة الناعمة.

وانطلاقاً من تحليل هذه الفرضيات تحديداً، سنحاول أن نصل إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التحول والتغيير في هذه المكانة بالذات التي وصلت إليها فرنسا. أما لماذا يتناول هذا البحث الفترة الزمنية الواقعة بين ٢٠٠٧ و٢٠١٧، فهناك عدة أسباب وراء هذا الإختيار، وأهمها أنه خلال هذه الفترة الزمنية بالتحديد تعرضت فرنسا لعدة انتكاسات إقتصادية واجتماعية وإضطرابات ميدانية في الشارع لم تكن متوقعة، كما أنها تعرضت أيضاً لهجمات إرهابية لم تهز فرنسا فقط، بل هزت أوروبا والمجتمع الدولي بأكمله أيضاً، وهذا التحديد الزمني للدراسة كان لا بد منه لدراسة هذه الظاهرة.

ولكن بالنسبة للتحديد المكاني فقد إنطلقتُ من فرنسا وسياستها تجاه عدة مناطق في العالم وإخترت المحيط الأقليمي أي أوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط نظراً لأهميتها في السياسة الخارجية الفرنسية؛ ومنطقة القارة الأفريقية وبالتحديد ليبيا ومالي، والأحداث المهمة التي حصلت هناك، وكان لها تأثير مباشر على هذه السياسة، وإظهار أو تظهير أخطاءها ومزاياها بشكل جليّ وواضح

ولبحث هذا الموضوع وضعنا تصميماً مؤلفاً من قسمين، وكل قسم مؤلف من فصلين وكل فصل مقسم إلى فقرتين، والفقرات إلى مباحث.

---

[1]- برتراند بادي، غي هيرمت: المرجع أعلاه صفحة ٢٨

القسم الأول يتناول المحددات الراهنة للسياسة الخارجية الفرنسية، وقد عرضنا فيه السياق الخارجي للسياسة الخارجية الفرنسية، وبدأنا بعرض صورة للمشهد العالمي الجديد ومسار تطوره وكيف دخل العالم في طور العولمة، وكيف إنتقل من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، وكيف إنحسرت تلك الأحادية مع بزوغ نجم البلدان الناشئة وظهور قوى إقليمية فاعلة، وتجربة قيام الإتحاد الأوروبي وعلاقة فرنسا به، وعلاقتها مع المانيا وتقلبها.

أما في فصله الثاني، فقد تناولنا النقاش السياسي في الداخل الفرنسي وأهمية السياسة الخارجية ضمن إطار السياسة العامة الفرنسية ونظرة الرأي العام الفرنسي لتلك السياسة، كما الإتجاهات العامة للسياسة الخارجية وأساليبها وعناصر الضعف والقوة ومكامن الخلل في تلك السياسة. وقد جرى في هذا القسم تحليل الكثير من أوجه السياسة لكل من الرئيسين الفرنسيين نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند، وما هي الأهمية التي أعطتها برامجهما الإنتخابية للسياسة الخارجية، وتمت الإضاءة على أهم الخطوات الناجحة والمتعثرة على السواء في سياستيهما الداخلية والخارجية

أما القسم الثاني فقد إنتقلنا فيه للبحث في التحديات المعاصرة للسياسة الخارجية الفرنسية، وقد تطرقنا لأهم القضايا المطروحة على أجندتها السياسية، من مشاكل البيئة ومكافحة الإرهاب، إلى معالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية. وكان هذا ضرورياً لتظهير مكانة فرنسا الحالية ضمن مجموعة الدول والقوى الوسطى أو المتوسطة في المجتمع الدولي، وكيفية الإستفادة من هذه المكانة للبقاء ضمن اللعبة الدولية وتوظيف إمكاناتها بنجاح من أجل هذه الغاية. وطبعاً في الفصل الثاني كان لا بد من التطرق إلى عهد الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون الذي يحاول أن يعيد تحديد دور جديد لفرنسا، وأن ينتقل بها من التموضع التكتيكي إلى التحرك الإستراتيجي الفاعل والنشط على الساحة الدولية، لنستكمل البحث بمجموعة من النتائج، ولكنها بطبيعة الحال ليست بنهائية ولا بحاسمة، وذلك لسبب منطقي واضح وهو أن السياسة لم تكن في يوم من الأيام ثابتة ومعروفة أو محددة النتائج، وهي طبعاً لا تخلو من المفآجات أو احتمال حصول التغيرات أو التحولات الغير متوقعة والغير مرتقبة.

القسم الاول

المحددات الراهنة للسياسة الخارجية الفرنسية

السياسة الخارجية هي مصطلح سياسي يعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية والدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواء كانت مجاورة أو غير مجاورة. وهي تعمل من خلالها على تنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. وتعتبر الدولة الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية، بما تملكه من سيادة وإمكانيات مادية وعسكرية.

بالتالي، إن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهوالتفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة أو متباينة، وبالطبع فإن الأهداف ليست واحدة بل متعددة ومختلفة، وهذا الإختلاف والتنوع يرتبطان بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة قوة الدولة.

فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العوامل السياسية والإقتصادية والبشرية والجغرافية. وهي تسعى دائماً إلى تطوير مستواها الإقتصادي والذي يعتبر هدفاً هاماً من أهداف الدولة، بل إن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة إقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية، كما أن نشر الأيديولوجيا والثقافة الخاصتين بالدولة خارج حدودها هو أيضاً هدف من أهداف السياسة الخارجية.

لذلك فإن أي محاولة لتحليل السياسة الخارجية الفرنسية وإتجاهاتها لا يمكن أن يتم بمعزل عن التصور الديغولي لمكانة فرنسا ودورها في العالم كقوة لا ينبغي أن يقتصرنفوذها على نطاق محدود، بل لا بد أن يمتد إشعاعها إلى جميع أرجاء المعمورة.

وفي الحقيقة، إن هذا التصور الذي طبع السياسة الخارجية الفرنسية منذ وصول ديغول إلى الحكم، ظل يشكل الخط المهيمن والمحدد لسلوك فرنسا الخارجي، بالرغم من أن السياسة الخارجية هي بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على المستويات السياسية والإستراتيجية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. لذا وجب على هذه السياسة أن تتطور وتتكيف باستمرار مع المتغيرات الخارجية والداخلية على حد سواء، وكلما تقاعست قدرة الدولة من تكييف سياستها الخارجية مع التغيرات البيئية المحيطة، كلما زادت الفجوة التي تفصلها عن العالم الخارجي والتطوّر المستقبلي.

لذلك فإن السؤال المنطقي الذي يمكن طرحه هنا هو عن المحددات الراهنة للسياسة الخارجية الفرنسية، إن كان على الصعيد الخارجي أو على الصعيد الداخلي، وما هي الظروف المحيطة بها؟ ولكن لا بد لنا أن نبدأ ببحث وتحليل البئية التي أنتجت هذه المحددات وما زالت تؤثر فيها.

الفصل الأول: السياق الخارجي للسياسة الخارجية الفرنسية.

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية تبدلًا مهمًا في القوى العظمى والكبرى المهيمنة. فقد تزعزعت مكانة الدول الإستعمارية التقليدية، وفقدت إمبراطورياتها ونفوذها العالمي، وقد تمكنت الأقاليم التي كانت خاضعة للإستعمار من الحصول تدريجيًا على الحرية والإستقلال السياسي.

وخرجت الولايات المتحدة الأميركية من الحرب، بخلاف الدول الكبرى الأخرى، قوية عسكريًا واقتصاديًا. ومع إنتهاء الحرب برزت كقوة عالمية رئيسية. أما الإتحاد السوفياتي، فإنه رغم الخسائر الفادحة التي مني بها، برز بعد الحرب كقوة أساسية في أوروبا وآسيا بفضل طاقاته البشرية والإقتصادية والعسكرية.

وكان من الطبيعي أن يتواجه هذان العالمان المختلفان، إذ يعتمد كل منهما على أنظمة سياسية وإقتصادية وإجتماعية جد مختلفة. واشتد الصراع بين هذين القطبين، وسُميَ ب "الحرب الباردة" التي استمرت حتى انهيار "جدار برلين" وتفكك الإتحاد السوفياتي.

في هذا النظام الدولي الجديد، تراجع دور أوروبا، وانقسمت إلى معسكرين. تعين على أوروبا الغربية أن تصبح جزءًا من أحدهما، بعد أن كانت هي قلب النظام العالمي كله لقرون طويلة. فقد بدأت هذه الدول تستشعر خطر الإتحاد السوفياتي كمصدر تهديد رئيسي لأمنها. وأمام وجود هذا الخطر ومع وجود حليف خارجي مستعد لتقديم كل صور العون الممكنة من الناحية الأمنية في إطار حلف شمال الأطلسي وفي إطار مشروع مارشال من الناحية الإقتصادية، فقد كان منطقياً لا بل ضروريًا أن تتجه إلى معسكر الولايات المتحدة الأميركية.

أما بالنسبة إلى فرنسا، فبحسب فريدريك بوزو،"إذا ما أعتمدنا على المقياس الكلاسيكي للقوة، فإن فرنسا في نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تعد كذلك. فمستوى إقتصادها تدنى إلى النصف عما كان عليه قبل الحرب؛ وبناها التحتية مهدمة. أما من الناحية الديموغرافية، فخسائرها البشرية كانت فادحة نتيجة الحرب"[1].

لكن فكرة تراجع فرنسا في بداية الحرب بقيت، بعد انتهائها، هي الخلاصة الأساسية التي تَحدد بها دور فرنسا في العالم، على الأقل من وجهة نظر الدول الكبرى التي لم تكن مستعدة أن تعطيها فرصة لتتموضع إلى جانب الدول المنتصرة.[2]

وقد كانت فرنسا من الدول التي تراجع دورها وانحسر عالميًا نتيجة تلك الحرب، وإن كانت قد خرجت منها منتصرة، إلا أنها كانت منهكة عسكريًا واقتصادياً. وكانت كلها عوامل أثرت فيها داخليًا

[1] - Frederic Bozo: la politique etrangere de la France depuis 1945. Flammarion.2012.page 14.

[2] - Frederic Bozo : op.cit. Page 16.

وخارجيًا؛ إلا أن فرنسا حاولت التشبُث بأي وسيلة كانت، لإبقاء ركائزها في منطقة الشرق الأوسط في ظل تنافس استعماري بين الكتلتين.

وبقيام الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨، وزعيمها شارل ديغول، وبسبب مجموعة من الإصلاحات أو الخطوات الجريئة التي اتخذها، ولا سيما سياساته المتوازنة والحيادية تجاه أغلب قضايا العالم الثالث، وبالذات منطقة الشرق الأوسط، والتي عن طريقها استطاعت فرنسا أن تخط مساراً جديداً في سياستها الخارجية التي اتسمت بالواقعية والعقلانية، مما أكسبها رضا وارتياحًا وتأييداً لا سيما في المنطقة العربية. وإذا كان قد نجح الجنرال ديغول في المحافظة على مكانة فرنسا في ذلك الوقت، إلا أنه لم يتمكن من فرض أسلوبه ونظريته بالنسبة للمسألة الألمانية.

الفقرة الأولى: عرض صورة المشهد العالمي الجديد ومسار تطوره.

برز على الساحة الدولية مصطلح النظام الدولي الجديد ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة. ويقصد بهذا النظام مجموعة الوحدات السياسية التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة، لتصل إلى مرحلة الإعتماد المتبادل. ويعود شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية، حيث ظهر لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب قيام النظام العالمي الجديد.

وفي هذه الأثناء، كان العالم ككل يشهد ثورة في عالم التكنولوجيا والإتصالات، أدت إلى نمو إقتصادي في عدد كبير من الدول، كانت نتيجته ظهور قوى جديدة على الساحة العالمية، مما سمح بقلب موازين القوى وتغيير سياسة الكثير من الدول والقوى الدولية.

فقد شكل وصول رونالد ريغن في الولايات المتحدة ومارغريت تاتشر في بريطانيا إلى الحكم في الثمانينات بداية لهجوم سياسي واقتصادي واجتماعي، بالإستناد إلى منطلقات تفترض التبادل الحر وإقامة علاقات اقتصادية دولية على قاعدة التنافس الحر وتوافر التوظيفات والتوازنات النقدية[١]. وتحولات العصر هذه وتطوراته جعلتا الأداة الإقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية، وأصبحت القوة الإقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة.[٢]

---

[١]- ريمون حداد: **العلاقات الدولية** . الطبعة الثانية . دار الحقيقة بيروت ٢٠٠٦. صفحة٥٤٠

[٢] - حسين خلف موسى: **النظام العالمي الجديد** ، خصائصه و سماته. ٦ المركز العربي الديموقراطي حزيران ٢٠١٥ .

المبحث الأول: الدخول والإنخراط في طور العولمة النيوليبرالية.

بداية التسعينات، حاول القيمون على السياسة الخارجية الفرنسية إخراج فرنسا من عزلتها وإدخالها في نظام السوق المفتوحة بإعتبار إن التجارة الخارجية باتت ضرورة ملحة لإبقاء فرنسا في المنظومة العالمية الجديدة. وقد طرحوا عدة أولويات لتنظيم العمل الخارجي محاولين توصيف الإتجاهات العالمية ووضع بعض الفرضيات الأساسية للمخاطر التي يمكن أن تحيط بعمل وطموح فرنسا في الخارج. من هنا، أخذ الدبلوماسيون الفرنسيون على عاتقهم إعادة صياغة "دبلوماسية إقتصادية " طموحة تكون مزيجاً من الحرية الليبرالية والتدخل الحكومي[١].

فلكي تنجح الدول في مواجهة المنافسة على الأسواق، تعين عليها تحرير أسواق العمل، وخفض الضرائب والرسوم، والتخفيف من شدة القيود التي تفرضها الدولة على الاقتصاد[٢]. من هنا، كان لا بد من البحث عن أسواق جديدة، وعن سبل لتصريف الإنتاج، وقد اتخذت "الدبلوماسية الإقتصادية" أبعاداً مهمة، لا بل ضرورية، في السياسة الخارجية الفرنسية. فكما يوضح **لورانس باديل** "فإن الجمع بين الدبلوماسية والسوق لم يعد يشكل أي غرابة، بل هو جمع بين النظرية والتطبيق"[٣].

ولكن هذا النمو المتسارع بحاجة ماسة إلى مصادر الطاقة والمواد الأولية. لذلك راحت أنظار فرنسا تتجه نحو الدول الغنية بالطاقة، ومنها دول ناشئة كالصين والهند وبعض الدول الأسيوية التي لم تكن بنظر فرنسا تشكل أي خطر على أوروبا، وعلى فرنسا بالتحديد، بل تعتبرها محركًا لنموها الأقتصادي[٤]. وقد استحقت الدبلوماسية الإقتصادية احترامها في الأوساط العالمية من خلال نشر إشعاع فرنسا في الخارج عبر موادها المصَدرة وتجارتها الخارجية وخدماتها.

بالطبع أثار هذا الأمر جدلاً واسعاً في أوساط الدبلوماسيين الفرنسيين، إذ أصبح الملحقون الإقتصاديون في السفارات يتمتعون بصلاحيات واسعة خاصة في مجالات المعاهدات الإقتصادية والتبادلات التجارية مما انعكس سلبًا في كثير من الأحيان على الأهداف السياسية.

ولكن تزايد الحاجة إلى هؤلاء الملحقين دفع بالباحث الفرنسي **جان باتيست دوروسيل** الى القول" أننا اصبحنا نرى بشكل متزايد اللادبلوماسيين ينطلقون بالديبلوماسية الإقتصادية". أما أعراض مرض الإقتصاد الفرنسي فقد برزت للعيان مع الأزمات النفطية المتوالية، لا سيما أن تقلبات أسعار النفط

1- Laurence Badel: « **Pour une histoire de la diplomatie économique de la France** », *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, 2006/2 (n° 90), p. 169-185. DOI: 10.3917/ving.090.0169. URL : https://www.cairn.info/revue-vingtieme-siecle-revue-d-histoire-2006-2

٢ ـ أولريش شيفر : **انهيار الرأسمالية** . ترجمة د. عدنان عباس علي . سلسلة عالم المعرفة . عدد ٣٧١. . يناير ٢٠١٠. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.صفحة ٨٠.

3 - Laurence Badel, op.cit.p 107.

4 - Alain juppe et Schweitzer **: La France et L`Europe dans le monde. Livre blanc sur la politique etrangere et europeenne de la France 2008 – 2020.**p 6

كانت مرتبطة بالمتغيرات السياسية المتعلقة بمنتجي هذه المادة، أي بمنطقة الشرق الأوسط التي لم تنعم حتى الآن بالإستقرار، وما زالت تعاني من الإضطرابات والصراعات التي جرفت بوحولها المتحركة الكثير من الدول.

وارتأت فرنسا أنها لا بد أن تضع مرتكزات جديدة للسياسة الخارجية. لذلك عمقت علاقاتها وإرتباطاتها الإقتصادية ببلدان الخليج النفطية، وارتأت عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية؛ والعمل على إيجاد أرضية للتفاهم و إبراز فرنسا كوسيط بين القوتين العظميين والدول السائرة في طريق النمو.

فالتبعية الطاقوية هي من أخطر المعوقات التي تقف في وجه أي استقلال في القرار الوطني. ففرنسا تعيش تبعية متفاقمة على مستوى المواد، حيث تستورد غالبيتها، ولاسيما النفط.وهذه الحاجة تقلّص هامش الإستقلال الفرنسي في سلوك سياسي معّين من جهة،؛ ومن جهة أخرى فإن الإستقلال الفرنسي يظل تحت رحمة المتغييرات الطارئة أو المستجدات على الساحة النفطية[١].

ولكن غياب ديناميكية وحيوية المؤسسات الإنتاجية التي كانت تتسم ببنيات ثقيلة وصلبة غير قادرة على الإستجابة والرد بالسرعة اللازمة على التحديات التي تواجهها[٢]، وإستمرار إندماج الإقتصاد الفرنسي في حركية الإقتصاد العالمي، كل ذلك حال دون أن تكون الرأسمالية الفرنسية فاعلاً مؤثراً، وإنما فقط مجرد شريك متجرد من كل مشروع تاريخي متميز.

هذه المعطيات الإقتصادية تبرر التساؤل عما إذا كانت دولة بهذه البنيات الإقتصادية بالمقارنة طبعًا مع القوى الإقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية وألمانيا واليابان قادرة على إنتاج مشروع عالمي؟

لقد تجلى هذا التأخر الإقتصادي في عدّة مجالات وأهمها البطالة وعجز ميزان التجارة الخارجية. فكلما حاولت فرنسا إعادة هيكلة الصناعة وتغيير تركيب المؤسسات الصناعية بشكل يجعلها أكثر تنافسية، تتأزم مشكلة البطالة. أمّا في ما يخص وضعية التجارة الخارجية، والتي تكّون أكثر من نصف الناتج المحلي، فهي تسجل دائمًا عجزًا متصاعدًا. وتحاول فرنسا جاهدة الإندماج في عجلة الإقتصاد العالمي ولكن دون أن تكون الرأسمالية الفرنسية فاعلاً مؤثراً في هذا الإقتصاد.

فقد أدت كل هذه الصعوبات الإقتصادية إلى إلغاء الكثير من برامج التعاون مع دول العالم الثالث، بخاصة في المجال الثقافي. ومن البديهي أن هذا الأمر كان من شأنه أن يزيد الإنحسار الفرنسي ويفقد الدبلوماسية حرية المناورة والإنتشار[٣].

---

[١] ـ بو قنطار الحسان : **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي** . مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى نيسان ١٩٨٧. صفحة ٢٠١

[٢] ـ بو قنطار الحسان : مرجع سابق ذكرصفحة ٢٠٢.

[٣] ـ بو قنطار الحسان :مرجع سابق ذكر . صفحة ٢٠٣.

وإزاء هذه المعطيات الإقتصادية الداخلية، فقدت السياسة الخارجية الفرنسية الرؤية الواضحة أو بالأحرى كانت مرغمة على انتهاج سلوك حذر في ظل نظام دولي متغير. وفي خضم هذا النمو الإقتصادي العالمي، كانت الولايات المتحدة الأميركية، ذات القدرات الإقتصادية السياسية والعسكرية الضخمة، تثبّت نفسها كموّجهة للسياستين الدولية والعالمية على حد سواء.

المبحث الثاني: الإنتقال من الثنائية القطبية الى الأحادية القطبية الأميركية.

لم يكن إنهيار الإتحاد السوفياتي في أواخر العقد التاسع من القرن العشرين حدثاً روسياً فقط، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار تطور العلاقات الدولية، عملت الولايات المتحدة الأميركية على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيدًا لدورها كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

فمنذ العام ١٩٩٠، شهد العالم متغيرات نوعية متسارعة، إنتقلت فيها الدول من عالم محكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة، إلى مرحلة جديدة اتسمت فيها العلاقات الدولية بالفوضى المنظمة تحولت فيها عدة أقاليم ومناطق من العالم إلى مسارح مضطربة مفتوحة على كل الإحتمالات.

فهذا الفراغ أو الإنهيار في التوازن الدولي أدى الى بروز معطيات جديدة أهمها إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الإميركية وإدارتها الأحادية.

لقد كانت حرب الخليج الثانية مناسبة ومحطة لتتويج وتظهير الأحادية القطبية الأميركية من خلال إظهار قدرتها العسكرية والسياسية على تشكيل حلف دولي وعربي لتحرير الكويت، وقدرتها أيضًا على أستغلال مجلس الأمن لصالح قوننة وشرعنة الحملة العسكرية على العراق ومنذ ذلك التاريخ تميّز النظام الدولي بالهيمنة الأميركية [١].

فعلى المستوى العسكري، إستندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، مما أدى إلى تفردها بالقرارات العسكرية دون الإلتزام بالشرعية الدولية، بحكم قوتها التقنية والعلمية في مجال الإستخبارات والتجسس الإلكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الإصطناعية والعدة الحربية المتطورة من السفن والطائرات والمدفعيات والصواريخ.

ومن الملامح الرئيسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة إنهيار حلف وارسو وتفككه من دون حرب. وفي المقابل إستمر حلف شمال الأطلسي وتوسع شرقاً وذهب إلى خارج حدود منطقته التقليدية في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، حيث انضمت إليه دول أوروبا الشرقية، المنضوين السابقين في

[١] ـ محمد عبد العليم: **نحو نظام ثنائي القطبية .** مجلة البيان الألكترونية . albayan.ae. ١٧ تشرين الأول ٢٠١٥.

حلف وارسو، وذلك من دون أي تكلفة عسكرية، وانضم حلفاء الإتحاد السوفيتي السابقين إلى الإتحاد الاوروبي.

وأتاح أنهيار و سقوط الإتحاد السوفياتي فرصة لعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية بعد أن كان منطقة للصراع بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي[١].

هذا الإندماج بعد زوال الخلاف بين شرق أوروبا وغربها جنّب هذه المنطقة من العالم فراغًا وفوضى كانتا متوقعتين بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي[٢]، الذي أدى سقوطه إلى تغيير في سياق وطبيعة العلاقة بين الجماعة الأوروبية وبين القوى الدولية الأخرى، وبالتحديد الولايات المتحدة الأميركية التي بدأت تتطلع إلى الهيمنة المنفردة على النظام الدولي، ولكنها لم تصل الى مرحلة الصدام المباشر بسبب تداخل مصالح كلا الطرفين في إطار تشابك مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ككل[٣].

وقد أكد **ألان جوبيه** "أن الإعتماد المتبادل بين الأوروبيين يجب أن يؤدي إلى تقوية الوسائل الجماعية للحماية والدفاع عن المصالح المشتركة في وجه التهديدات الدولية. من هنا، فإن الإعتماد المتبادل بين روسيا وأوروبا بالنسبة للطاقة (من المنتج إلى المستهلك) يمكن أن يكون سببًا للقلق، ولكنه في نفس الوقت غاية مشتركة قوية"[٤].

وكما يقول **صموئيل** هنتغنتون إن السنوات التي تلت الحرب الباردة شهدت بدايات لتغييرات عظيمة في هوّيات الشعوب ورموز تلك الهويات. وبدأت تتشكل سياسات عالمية جديدة، ولأول مرة في التاريخ، تصبح السياسة متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات؛ وأكثر الاختلافات أهمية بين الشعوب لم تعد إيديولوجية ولا سياسية أو اقتصادية، بل إنها ثقافية أو تراثية[٥].

من هنا كان تخوّف فرنسا من النزاعات العالمية المتعلقة بالإرهاب والتطرف الإسلامي. وقد أولتها أهتماماً خاصاً، نظراً لانعدام إمكانية التكهن بخطواتها، كما أن لجوئها المتصاعد إلى العنف مرتبط بأشكال نزاع مختلفة، ويتواجد في بقعة جغرافية محددة وخاصة في أفغانستان والشرق الأوسط والمغرب العربي.

---

[١] ـ حسن نافعة: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** .مركز دراسات الحدة العربية . الطبعة الاولى. ٢٠٠٤. بيروت

[٢] ـ تقرير : **القطب المنفرد : الولايات المتحدة الأميركية والتغير في هيكل النظام العالمي**.مركز الروابط للدراسات الآستراتيجية والسياسية.

١ ـ حسن نافعة : مرجع سابق ذكر صفحة ٦٥

[4] - Alain juppe et louis schweitzer : **Livre blanc sur la politique etrangere et europeene de la France 2008 _2020 page 15.**

[٥] ـ صموئيل هنتنغتون: صدام **الحضارات** . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ١٩٩٩. صفحة ٧٥

لذلك، فقد كان واضحاً أن هذه القنوات الإرهابية، والتي أصبحت عالمية، هي تهديد للدول والشعوب على حد سواء. وقد وقفت فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول، وأعطتها كامل الحق في الدفاع عن نفسها معتبرة هذا حقاً شرعياً لكل الدول.

ولكن، فيما خصّ المغامرة العراقية كما أسماها **ألان جوبيه**، فإن هذه الخطوة قد أججت حذر دول العالمين العربي و الإسلامي حيث أستطاع الإرهاب أن يفرض نزعة عقائدية ستؤدي لاحقًا إلى توتير العلاقات مع هذه الدول.

وفي ظل هذه الأحوال الدولية الجديدة، بدء الدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط بالذات بالتآكل في ظل التفرد الأميركي غير المسبوق، وذلك من خلال تحييد دورها عبر تحالفات معها من جهة، ومن جهة أخرى من خلال التواجد العسكري المكثف في المنطقة.

وقد أكّد **لوران فابيوس** أن" أحد أهم أسباب عزلة فرنسا على الصعيد العالمي هو خطأ تكتيكي متمثل بعدم الرفض الواضح ومنذ البداية، الحرب على العراق، حيث اعتقد **كولن باول**، المستشار الأميركي حينذاك، أن فرنسا سعت لإحراج الولايات المتحدة الأميركية علناً أمام هيئة الأمم المتحدة برفضها المشاركة في الحرب[١].

ولكن فرنسا حاولت الخروج من هذه الأوضاع عبر الإسراع بتشكيل العملاق الأوروبي، والذي من خلاله سعت لأن تستعيد مكانتها، وكذلك العودة إلى حلف شمال الأطلسي لتلعب مجدداً دوراً دولياً مؤثراً من خلاله.

إنما بات واضحاً للعيان أن السياسة الخارجية الفرنسية، وإن أرادت في بعض المواقف أو المحطات التمايزعن السياسة الأميركية، كانت في نهاية المطاف، تعود إلى الظل أو الحضن الأميركي بإرادتها أو بسبب عجزها عن مجاراة تلك السياسة[٢].

المبحث الثالث: تراجع الأحادية القطبية الأميركية وانحسارها.

كان العالم قد بدأ يضيق ذرعاً بما يسمى "العالم الأحادي القطب" في نهاية فترة الرئيس الأميركي بيل كلينتون. فبعد التدخل العسكري المباشر في يوغوسلافيا والصومال وأفغانستان والعراق، بدأ الكثيرون في العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ومن بينهم وزير الخارجية الفرنسي هوبر فيدرين بالحديث عن

---

[١]- Laurent Fabius: " **Diplomatie française: passer de la posture à la stratégie** " *Revue Internationale et stratégique*, 2004/1 (n° 53), p. 53-56. DOI: 10.3917/ris.053.0053. URL: https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2004-1-page-53.html

[٢]- رواء درويش طه : **السياسة الخارجية الفرنسية حيال المشرق العربي . ٢٠١١ .** جامعة **النهرين**

مخاطر "الدولة المفرطة القوة". جرى ذلك بخاصة في مرحلة ضعف روسي عام سياسي واقتصادي وانكفاء صيني عن السياسة الدولية وتركيزه على الإقتصاد[١].

ولكن لا يمكننا الحديث عن هذه الحقبة التاريخية أو شرحها دون الإشارة إلى دور المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، والذين ترسخ حضورهم في صنع السياسة الأميركية غداة أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

إنها مجموعة من المثقفين والسياسيين، تتألف من مسؤولين سابقين، كتاب، صحفيين وناشطين سياسيين وباحثين في خزانات الفكر، المعروفة باسم " think tank" ويجمعهم تيار فكري واحد إسمه "المحافظون الجدد"، وهم مجموعة تتسم بنفوذ ضخم لا يتناسب إطلاقاً مع حجمها في حلبة السياسة الأميركية، كما أنهم يعتنقون أيديولوجية واضحة تهدف إلى فرض الهيمنة الأميركية على العالم.

مع إنتخاب الرئيس جورج بوش الأبن في العام ٢٠٠٠، وصل عدد منهم إلى مناصب بارزة، خاصة في وزارة الدفاع. وسرعان ما جاءت هجمات الحادي عشر من أيلول الإرهابية عام ٢٠٠١ لتعطي تلك المجموعة الضوء الأخضر، منذرة ببدء سياسة الحروب الإستباقية التي غيّر بها الرئيس بوش سياسة الأمن القومي الأميركي. وبهذا لم تعد الولايات المتحدة الأميركية تنتظرالتعرض لهجوم لكي تشن الحرب، بل إنها تستطيع القيام بعمل إستباقي بمجرد الشعور بالخطر[٢]. من هنا، كانت الحرب على أفغانستان لمحاربة طالبان ومن ثم الحرب على العراق تحت ذريعة إمتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، بحجة حماية الأمن القومي الأميركي.

وقد حرصت الولايات المتحدة على إظهار الإستمرار في قيادتها للعالم عبر قيادتها للمعسكر الليبرالي الغربي بشكله القديم (أوروبا الغربية) والحديث (الحلفاء الجدد)، وقد تضافرت بعض المتغيرات لتدفع باتجاه بلورة قناعة روسية جديدة تطورت معها السياسة الخارجية الروسية وأولوياتها، وجعلت روسيا ترغب أكثر بلعب دور المنافس والمناهض للولايات المتحدة من جديد.

ومن أبرزهذه المتغيرات وصول تيارات سياسية روسية إلى مجلس النواب الروسي (الدوما)، تتميز بعدائها التقليدي للسياسة الأميركية خاصة والغربية عامة، كالشيوعيين والقوميين من جهة، وتحسن المؤشرات الاقتصادية للإقتصاد الروسي من جهة أخرى، مما دفع روسيا لتأكيد دورها من جديد حتى لو لم تكن قوة كبرى[٣]، وقد حاولت روسيا استمالة الأطراف الأوروبية الرافضة للهيمنة

---

[١] - عزمي بشارة : **بعد جورجيا ...بل بعد جورج .** مجلة معلومات . العدد التاسع والخمسون تشرين الاول ٢٠٠٨ . صفحة ٩٩ .

[٢] - محمد ماضي: **هيمنة المحافظين الجدد .** .www. Swissinfo ch .ara. ١٢-٧-٢٠٠٣

[٣]- سعد السعيدي: **تداعيات الأزمة الروسية - الجورجية على العلاقات الروسية الأميركية** . https\\www.iasj.net.iasj. مركز الدراسات الدولية ٢٠٠٩.

الأميركية على أوروبا مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا، في إطار برنامج التآلفات الإستراتجية التي تسعى إليها روسيا لفرض نوع من الإرادة المختلفة عن الإرادة الأميركية في الأوساط الأوروبية.

وقد جاءت الأزمة الجورجية، والتي أفضت في النهاية الى أستقلال جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا، لتحدث تحوّلاً جيوسياسياً خطيراً في المنطقة يبدأ في القوقاز.

فقد كانت جورجيا أول موطئ قدم للولايات المتحدة في المنطقة، ومنها انتقلت ما تُعرف بالثورة الوردية بدعم أميركي عام ٢٠٠٣ ضد النفوذ الروسي؛ ثم انتقلت إلى أوكرانيا عام ٢٠٠٤ وقرغيزستان عام ٢٠٠٥. فجاءت الضربة العسكرية الروسية لجورجيا سنة ٢٠٠٨ كذريعة لهزيمتها عسكرياً وردعها عن تحدي سلطة روسيا في المنطقة مجدداً، وتوجيه رسالة قوية من خلالها للقوى الدولية بأنها لن تتردد في إستخدام قوّتها العسكرية ضد أي تهديد، مهما كانت مصادره، يسعى لمحاصرة روسيا والتضييق على تحركاتها الإقليمية والدولية.

وقد وفّرت فرصة نادرة لموسكو كي تثبت للغرب قوّتها. فكان أن فاجأ ردها العسكري الصاعق الجميع معيداً لروسيا ما قد تأمل به من مكانة دولية مميزة، مهددة في الوقت نفسه باعلان إستعدادها لدعم دمشق عسكرياً، وتزويد إيران بالوقود النووي[١]، وقد ألمحت هذه الخطوات إلى الصراع الذي انتقل فيما بعدإلى الشرق الأوسط.

وقد أطلقت هذه الأزمة تحركاً دبلوماسياً واسع النطاق، لا سيما في أوروبا. وقد نجح الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**، الذي قادت بلاده الإتحاد الأوروبي في تلك الفترة، في إقناع القيادة الروسية بقبول اتفاق لوقف إطلاق النار والحيلولة دون تفاقم الأزمة [٢].

وقد كانت فرنسا وألمانيا من أبرز وأشد الرافضين بطلب جورجيا بإنضمامها إلى حلف الناتو خشية تورط الحلف في منطقة القوقاز المضطربة والمتوترة من جهة، وخشية فقدان ما تطور من علاقات لها مع روسيا، ليس فقط في مجال استيراد النفط والغاز، بل الإستقرار في حديقتها الخلفية، شرق أوروبا[٣].

إن الأثر الدولي للأزمة الجورجية كان ذات أهمية كبرى، نظراً لمرور العلاقات الدولية في تلك الفترة بمرحلة إنتقالية كانت تتغير بوتائر متسارعة. وأصبحت خارطة القوة العالمية متعددة الأطراف، مؤلفة من دول صناعية صاعدة، تحاول التحالف فيما بينها، ليس على أساس سياسي أو إيديولوجي بحت، بل على أساس حماية المصالح الحيوية المشتركة.

ولكن من المؤكد أن عالمًا تتعدد فيه القوى هو أكثر توازنًا وعدلاً، ويكون أكثر ميلاً لاستخدام الأداة الديبلوماسية وأخذ القوى الأخرى في الإعتبار. من هنا، أوجدت فرنسا لنفسها موقعاً متميزاً

---

[١] ـ وسام متى ::**روسيا والغرب وشطرنج ما بعد القوقاز** . جريدة السفير ٢٧ /٢٠٠٨/٨.

[٢] ـ بشير نافع : **الأزمة الجورجية .** تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات . الأربعاء ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

[٣] ـ عزمي بشارة: **بعد جورجيا ... بعد جورج** . مجلة معلومات . تشرين الاول ٢٠٠٨ المركز العربي للمعلومات العدد٥٩.

يعتمد على استخدام ما لديها من مقومات ديبلوماسية وعلاقات متميزة مع العديد من الأطراف الدولية لتعود إلى دائرة الضوء من جديد، بعيداً من المظلة الأميركية، ومتميزة بذلك عن العملاق الأوروبي في عدة أوجه.

وكما يقول المفكر **فيليب فور**، "فإنه من الأفضل البدء بالتفكير بأن فرنسا قد أصبحت بمصاف الدول ذات المرتبة الوسطى أو المتوسطة والإبتعاد عن المغالاة في الأدعاء، الذي هو علامة فارقة في تفكير الفرنسيين، وقد أصبح يزعج شركاءنا، الذين نحن بأمس الحاجة إليهم. وهذا التفكير الواضح يدفعنا إلى العمل بشكل أفضل"[1].

فالنظام العالمي الجديد لم تعد تصلح تسميته بالأحادي القطبي أو الأستقطاب، ولا يمكن تسميته أو توصيفه كما هو حال نظام الأحادية أو الثنائية أو حتى التعددية القطبية، فهو مؤلف الآن من عدد كبير من أنماط الأطراف الدولية الفاعلة المختلفة، الحكومية وغير الحكومية، بعضها شديد الحرص على استقلاليته، وبعضها الآخر يعول كثيراً على غيره طلباً للأمن والرخاء[2]؛كما أنه مؤلف من تحالفات وعلاقات خصومة حول مئات القضايا والمشكلات على مختلف الأصعدة، مما يجعل من هذا النظام الجديد نظام متناقض في التركيب وسريع التقلب خاصة مع بروز قوى صاعدة كالصين والهند والإتحاد الأوروبي وغيرهم من اللاعبين الجدد على رقعة الشطرنج الدولية. فإلى أي حد نجحت فرنسا في حجز مكانها على طاولة الكبار؟

الفقرة الثانية: إستكمال المشهد العالمي على المستويين الدولي والإقليمي.

جرت الإنتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة ٢٠٠٧ لإختيار رئيس الجمهورية لولاية تدوم خمس سنوات، وذلك خلفاً لجاك شيراك الذي قرر عدم الترشح لولاية ثالثة. وساد جو من الترقب والقلق على الإنتخابات بسبب الخشية من تكرار ما حدث في الإنتخابات الأخيرة، عندما حقق مرشح أقصى اليمين تقدماً كبيراً، وجاء في المرتبة الثانية. وقد فاز المرشّح **نيكولا ساركوزي** من حزب الأتحاد من أجل حركة شعبية، وهو من أحزاب اليمين.

وبحسب الصحافي بروس كروملي،"بالرغم من أن مناصري ومعارضي الرئيس لديهم آراء مختلفة بالنسبة لكل المواضيع، إلاّ أنهم يتفقون بأن نيكولا ساركوزي هو خطيب مفوّه، وسياسي محنّك،

---

[1] - -Philippe Faur: **La place de la France dans le monde: un defi permanent**. Revue international et strategique .Automne 2006.p3. https://docplayer.fr/33810-La-place-de-la-france-dans-le-monde-un-defi-permanent-philippe-faure.html.

[2] - Henry Kissinger: **weltordnung.** C. Bertelsmann Verlag, Munchen. 2014. P 173.

ولديه شخصية قوّية لا يستطيع أحد إنكارها"[1]. وككل الرؤساء، كانت غاية الرئيس الفرنسي، والتي تأتي دائماً بالمرتبة الأولى، هي حماية المصالح الوطنية لفرنسا، وتوسيع دائرة نفوذها على الساحة الدولية.

ولكن الفترة التي وصل فيها ساركوزي إلى سدة الرئاسة الفرنسية كانت تشهد تطورات سريعة على المستوي الدولي والعالمي، إن من الناحية السياسية والجيوبوليتيكية، أو من الناحية الإقتصادية، وقد وضعت الرئيس الشاب أمام خيارات وقرارات صعبة. وقد حاول الرئيس التعامل مع الأزمات الدولية بطريقة برغماتية صرفة، وحسب ما تقتضيه الظروف، وليس حسب خطة واضحة تبعاً لمعايير أيديولوجية أو استراتيجية محددة[2].

فظهور القوى الصاعدة كالصين والهند وبعض الدول الآسيوية الأخرى جعلت أنظار الولايات المتحدة الأميركية تتجه نحو القارة الآسيوية مفسحة المجال أمام القارة الأوروبية كي تعيد ترتيب أوراقها الداخلية، وأن تحدد أولوياتها مرة أخرى بناء على التطورات العالمية الجديدة.

وعليه كان إهتمام ساركوزي منصب على تقوية الإتحاد الأوروبي وتعزيزه، والتقرب من ألمانيا بالذات لمعرفته بأنها ستكون الحليف الأقوى في الساحة الأقليمية، كما أن إهتمامه بمنطقة الشرق الأوسط ازداد أيضاً، وقد تُرجم هذا الاهتمام بعدة مشاريع إقتصادية حاول فيها دمج الإتحاد الأوروبي مع الشرق الأوسط. فهل كانت ديناميته الحركية وخبرته السياسية كافيتين لإيصال فرنسا وأوروبا الى المستوى المطلوب ؟ وما هي أبرز النتائج التي تأتت من صعود البلدان الناشئة وعودة القوى الصاعدة؟ وما كان تأثيرها على تموضع فرنسا الحالي؟

المبحث الأول : صعود البلدان الناشئة وعودة القوى الصاعدة.

الدول الناشئة هي تلك الدول التي تمتلك بعض خصائص الدول المتقدمة، ولكن لا تتوافق مع جميع معاييرها، ويتمتع شعوب تلك الدول بمداخيل منخفضة أو متوسطة، وتشكل نحو حوالي ٨٠بالمئة من سكان العالم وحوالي ٢٠ بالمئة من اقتصادياته، وتعتبر هذه البلدان ناشئة بسبب التطورات أوا لإصلاحات التي تجري فيها بغض النظر عن حجمها. فاليابان والدول الآسيوية المتقدمة كانت تعتبر ناشئة، وتصنف الصين، وهي ثاني أكبر إقتصاد في العالم، والهند والبرازيل وتركيا وروسيا وجنوب أفريقيا كدول ناشئة.

3-Bruce crumly: **le pragmatisme en politique etrangere: force ou faiblesse**? Revue Internationale et strategique 2010_n`77. .Editeurs Armand Colin. Page228

[2]- Bruce crumly: op.cit.p229.

وتُعد ظاهرة الصعود الصيني اليوم واحدة من أهم الملامح في هذا القرن، وحتى عهد قريب جداً في العام١٩٩٢، كانت الصين نفسها التي يخشاها الغربيون أن تهيمن على الإقتصاد العالمي، لا تزال تصدر كوبونات حصص تموينية لمواطنيها[١] ؛ ولكن نظراً لموقعها الجغرافي ومساحتها الواسعة وضخامة حجم سكانها، والتنمية التي أصرت على السير بها، بات إقتصادها من أكبر إقتصادات العالم، فضلا عن احتفاظها بأكبر احتياطي من العملات عالمياً، وهي دولة نووية، وأحد أعضاء مجلس الأمن الخمس الدائمة العضوية، وثمة من يعتقد أن الصين، بهذه الإمكانات والمعطيات، في طريقها للوصول الى قمة النظام الدولي واحتلالها موقع القطب الأول والمنافس الجدي والحقيقي للولايات المتحدة[٢].

لذلك تسعى أميركا لتطويق الصين عبر محاولتها إنشاء حزام ساحلي بمحيط أوراسيا، يمتد من اليابان عبر منطقة آسيان إلى الشرق الأوسط،لتطويق الصين من الناحية الجيوبوليتيكية. كما وتدرك الصين أن الصراع مع الولايات المتحدة يحرر جميع الدول المحيطة بها، ويجعلها تسعى وراء طموحاتها ومطالبها المختلفة. ولكن ضخامة المصالح الإقتصادية لا يمكن أن يسمح بتراجع أو إنحسار العلاقة بين الدولتين، وخاصة أن الصين بحاجة ماسة للتقنيات الحديثة وأسرار التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي فإنها لايمكن أن تُغلق أو تقطع العلاقة مع واشنطن[٣].

من هذا المنطلق، كانت المصالح الاستراتيجية لكل من الصين وروسيا تقتضي التعاون بينهما في مختلف الميادين، وليست فقط الإقتصادية منها. فكانت رغبة روسيا في خلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة الى توسيع حلف شمال الأطلسي نحو شرق أوروبا من ناحية، والمخاوف الصينية من توسيع نطاق هذا الحلف إلى خارج القارة الأوروبية لاسيما منطقة المحيط الهادي من ناحية ثانية.

تتجه الولايات المتحدة نحو إعادة تموضعها الاستراتيجي عبر البحار من خلال الإنتقال بمركز الثقل لإستراتيجيتها من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا، حيث التحدي المستقبلي لواشنطن وحلفائها الغربيين، والمتمثل في التنين الصيني الصاعد بقوة وثبات نحو قمة النظام الدولي. وكان لزامًا على المخططين الإستراتيجيين وصناع القرار في السياسة الخارجية في واشنطن البحث عن حلفاء أو شركاء استراتيجيين في كلا المنطقتين لتأمين عملية الإنتقال وإعادة التموضع الإستراتيجي[٤].

فالنمو الإقتصادي يخلق عدم استقرار سياسي في الدول وبين الدول،بمعنى سيرورة تطور أو تحول متواصلة، ويغيّر توازن القوى بين الدول والأقاليم. أما التبادل الإقتصادي بين البلدان فيُنتج وعياً

---

[١] - روبين ميريديث: **الفيل والتنين** ، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥٩.بيروت ٢٠٠٩. ص ٥٣

[٢] - ربيع محمد صالح:**القوى الدولية والأقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية** . مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية . العدد ٥٩ . صفحة ٣.

[٣] - ربيع محمد صالح:المرجع أعلاه . صفحة ٥.

[٤] - بشير عبد الفتاح : **رؤية القوى العالمية لسياسات دول الجوار العربي** . مجلة شوؤن عربية تصدرها جامعة الدول العربية .العدد١٦١. ربيع ٢٠١٥. صفحة ٥٥.

عميقاً بالإختلافات بين الشعوب وبإثارة مخاوف متبادلة، ولكنه أيضاً يولّد شعور الثقة بالذات للمجتمعات، مما يساعد تلك الدول لتوسيع قدرتها العسكرية[1]، وبالتالي قدرتها على المنافسة ليس على الصعيد الإقتصادي فقط، لا بل أيضاً على الصعيد العسكري، وبالتالي السياسي والجيوسياسي، خاصة وأن هذه الدول الناشئة أصبحت تمتلك السلاح النووي مما يعني استعدادها ورغبتها للعب دور أكبر على الساحتين الإقليمية والعالمية.

في سنة ٢٠١٣، أطلقت أوروبا والصين مشروع **حزام واحد ــ طريق واحدة.** وتقضي هذه المبادرة البالغة قيمتها ألف مليار دولار بإقامة حزام بري من سكك الحديد والطرق عبر آسيا الوسطى وروسيا، وطريق بحرية تسمح للصين بالوصول إلى أفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي، ومن خلال هذه المبادرة تسعى بكين لتقليص الوقت الذي يستغرقه الشحن إلى الدول الأوروبية.

أكدت فرنسا على استعدادها للعب دور المحرك، وعبرت عن رغبتها في وضع مشاريع عملية تشمل أوروبا وآسيا ودول ثالثة. ويشار هنا إلى أن حجم التبادل التجاري بين فرنسا والصين بلغ عام ٢٠١٦ نحو ٤٧,٥ مليار دولار تقريبًا[2].

ولكن هذا لا يمنع وجود تنافس ضمني قوي بينهما، وخاصة في القارة الأفريقية، وما يفسر الإهتمام الفرنسي في هذه المنطقة هو مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث بات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار مصادر تلك الطاقة. كما يمثل الساحل احد أهم الشواغل الأمنية الأوروبية، وخاصة الفرنسية، حيث أرادت فرنسا من خلال عملياتها العسكرية في مالي أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية وأن تدرأ أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي[3].

ولكن الولايات المتحدة لم تكن تنظر بعين الرضى إلى توسع النفوذ الفرنسي في تلك المنطقة وتنامي مصالح فرنسا وقوى دولية أخرى كالصين وروسيا والهند وإيران في المنطقة على وقع الإكتشافات الكبيرة من البترول والغاز وموارد أخرى، مما يهدد مصالحها الاستراتيجية والإقتصادية.

أما بالنسبة للصين، فإن أفريقيا تُعد من أكبر الأسواق المستهلكة للمنتجات الصينية. كما أن الصين هي من أكبر المستوردين للبترول الأفريقي.

---

[1] ـ صموئيل هنتنغتون: **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**. ترجمة د. مالك عبيد أبو شهيوة. دار الجماهيرية للنشر والتوزيعالطبعة الاولى١٩٩٩.صفحة ٣٨٣.

[2] ـ تلفزيون روسيا اليوم (RT.) **فرنسا تسعى للاستفادة من طريق الحرير الصيني,** كانون الأول ٢٠١٨.

[3] ـ دعاء عويضة.:**بين أميركا والصين وفرنسا ...من سيربح حرب النفوذ في أفريقيا**. مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث . ٥.٩.٢٠١٨

ومما تقدم فإن التنافس الإقتصادي بين الدول لا بد من أن يؤسس إلى تنافس سياسي وجيوبوليتيكي واضح. فظهور تلك الدول على الساحة العالمية سيغير مفاهيم كثيرة، أعتُبرت سابقاً من المسلمات. وكما يقول **برتراند بادي**، فإن بعض الدول، التي كانت في السابق تُعتبر من القوى العظمى، ما زالت تعيش في عالم خيالي لم يعد له وجود. فظهور قوى أخرى لها وزنها السياسي والإقتصادي في المجتمع الدولي يُحتم إعادة النظر حتى في تكوين وهيكلية الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحق الفيتو. فزمن وستفاليا قد ولّى. وآن الأوان لوضع معايير جديدة للمجتمع الدولي، معايير تأخذ بعين الأعتبار قوة الدولة الإقتصادية والمالية والسياسية معاً[١].

لقد ارتفع مركز الدول الصاعدة في سلم القوى الدولية، وأصبحت أكثر تأثيرًا ونفوذًا، لا سيما بعد تصاعد إنجازاتها التنموية. وترابطها ومأسسة علاقاتها وإسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الإقتصاد العالمي وذلك عقب الأزمات المالية الخطيرة التي عرفها.

وانطلاقًا من مبدأ تعظيم المغانم وتقليص الخسائر، تتسابق القوى العالمية الكبرى لتوظيف القوى الإقليمية، فيما تتبارى تلك الأخيرة فيما بينها لتجنب الصدام مع الأولى وتحسين شروط العلاقات معها قدر الإمكان بما يساعدها على توسيع مساحة الحركة وزيادة المكاسب من الإنخراط في أية شراكة مع تلك القوى العالمية [٢].

وشأنها شأن باقي القوى الأقليمية حول العالم، تسعى دول الجوار العربي الإقليمي إلى توسيع مساحة الإستقلالية في سياستها على النحو الذي يحمي مصالحها بغير تبعية أو موالاة لأي طرف إقليمي أو دولي مهما بلغت قوّته[٣].

فلم تعد الولايات المتحدة قادرة على التفرد بإدارة القضايا العالمية من دون مراعاة توجهات القوى الصاعدة على المسرح الدولي ومصالحها، ومن دون التنبه تالياً إلى تبدل الظروف الموضوعية الدولية من حولها[٤]

ولما كان أي تقارب استراتيجي بين تركيا وإيران من شأنه أن يعود على كليهما بمغانم استراتيجية هائلة ويزيد من مناعتهما ضد أي تدخلات أو تحديات خارجية، فيما يقدم أي تصادم بينهما هدية مجانية لأطراف ثالثة إقليمية ودولية تجني وحدها ثمرة تآكل قوة الدولتين المحوريتين في منطقة الشرق الأوسط، فقد حرصت كل من واشنطن وتل أبيب على إعاقة أي تفاهم استراتيجي بين القوتين الإقليميتين، مع الإحتفاظ بتفاهمات مع كل منها على حدة.

---

[1] -Bertrand Badie : " **le crepuscule des grandes puissances**" . Intreviw au TV: le Media . Vu le 8.12.2018.

[٢] ـ بشير عبد الفتاح : **رؤية القوى العالمية لسياسات دول الجوار العربي. مجلة شوؤن عربية**، العدد ١٦١ ، ربيع ٢٠١٥. صفحة ٥٦

[٣] ـ بشير عبد الفتاح المرجع أعلاه.ص٥٧

[٤] ـ غسلن ملحم: **ملامح النظام العالمي الجديد في الميزان**. جريدة الأخبار . الجمعة ١٢ تشرين الأول ٢٠١٢.

فليس بخاف على أي مراقب أو متابع مدى أهمية تركيا الجيواستراتيجية كحائط صد في مواجهة روسيا لتحجيم تطلعاتها ونفوذها في الشرق الأوسط والبلقان. كذلك، تبدو جلّية أهمية إيران بالنسبة لواشنطن والقوى الغربية الكبرى في إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط وتقليص الحضور الإستراتيجي الغربي فيها تمهيداً للإنتقال إلى شرق آسيا، حيث العملاق الصيني.[١]

وعندما إتخذت الولايات المتحدة قرار الإنسحاب من أفغانستان والعراق، كان الأمر إعلاناً بفشل عملية نقل أو تصدير"الديموقراطية"إلى هذين البلدين الذين تركا في حال من الفوضى والإقتتال. فواشنطن لم تعد تريد التورط مجددًا في أي حرب في المنطقة، وها هي تعلن أنها نقلت إستراتيجيتها إلى المحيط الهادئ لمواجهة التنين الصيني الصاعد. لقد اعترف أوباما نفسه بأن الولايات المتحدة لم يعد بمقدورها أن تدير شوؤن العالم كافة لوحدها، ما يعني الحاجة إلى قوى أخرى تعينها وتساعدها في هذه الأدارة[٢].

وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** عندما أشار إلى وجود نمط جديد سوف يبرز في العلاقات الدولية في مؤتمر علمي في أثينا، إذ أعلن أنه، عندما تتبلور الهيكلية الدولية الجديدة المتعددة الأقطاب، التي تتميز بتعدد مراكز النمو ونماذج التنمية، يتعين علينا أن نوّحد الجهود ونعزز الشراكة من أجل تنفيذ المهمات المشتركة بين الجميع[٣].

المبحث الثاني: إخفاق مشروع الإتحاد الأوروبي وتعثر التجربة الفرنسية– الألمانية

شكلت معاهدة ماستريخت ١٩٩٢، التي أُنشأ بموجبها الإتحاد الأوروبي، الركيزة الأساسية لوضع الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. وتبنت المعاهدة مجموعة من الأهداف التي يتعين على السياسة الخارجية للإتحاد تحقيقها في ظل التفاعلات والقضايا على المستوى الدولي[٤].

فهل نجح الإتحاد الأوروبي بالحصول على دور سياسي فاعل؟ وما أسباب تعثر العلاقة غيرالمستقرة، المتينة تارة والهشة تارة أخرى بين فرنسا وألمانيا، والتي تعتبر ركن أساسي فاعل في الإتحاد؟

---

[١] ـ بشير عبد الفتاح: المرجع. أعلاه .ص ٥٨

[٢] ـ بشير عبد الفتاح: مرجع سابق ذكر. صفحة ٥٩.

[٣] ـ ماهر إبراهيم القصير : **تكتل دول البريكس نشأته ـ إقتصادياته ـ أهدافه.** مجلة الفكر العربي ٢٠١٤ ـ القاهرة .صفحة ٢٧٠

[٤] ـ فؤاد نهرا ـ محمد كمال : **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية .** مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ، ٢٠١١، ص ١٣٢

أ ــ الإتحاد الأوروبي.

تكتسي المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها، شخصية قانونية دولية، مكنتها من ممارسة دور مستقل على الساحة الدولية. غير أن هذا الدور طرأ عليه تحوّل كبير سواء من حيث طبيعته ومضمونه، أو من حيث طريقة ممارسته والإضطلاع به.

وقد تزامن هذا التحوّل مع تطوّر العملية التكاملية والإندماجية نفسها. فقد ظل الدور الخارجي للمجموعة الأوروبية قاصراً إلى حد كبير، وعلى مدى سنوات طويلة نسبياً، على إدارة العلاقات التجارية مع العالم. ثم بدأ نطاق هذا الدور يتسع تدريجياً، إلى أن بدأت تظهر للإتحاد الأوروبي ملامح "سياسة خارجية " تحاول جاهدة أن تغطي معظم جوانب العلاقات الدولية.[1]

واجه الإتحاد الأوروبي، بعد إنتهاء الحرب الباردة، معضلة أمنية أفرزتها متغيرات المرحلة الجديدة، إذ أن انهيار الإتحاد السوفياتي، بما يمثله من مصدر تهديد أساسي ومحدد لدول الإتحاد الأوروبي، جعل معادلة الأمن الأوروبية أمام تحديات أخرى تتميز بالإنتشار والسيولة، وهي التهديدات القائمة على الحدود الشرقية للإتحاد، إذ أن مخاطر عدم الإستقرار الذي يميز عادة مراحل الإنتقال من نظام سياسي ــ إقتصادي ــ إجتماعي إلى نمط آخر، يؤسس لاحتمال إندلاع حروب أهلية، أو تهيئة فرص وظروف أفضل لإنتشار الجريمة المنظمة والإرهاب وغسيل الأموال، أو ربما يؤسس أيضًا لخلافات أو نزاعات حول الحدود السياسية أو مشاكل أقليات، وهو الأمر الذي يطرح قضايا أمنية شائكة وبالغة الخطورة والتعقيد.

فإنهيار المعسكر الإشتراكي شكل نقطة تحوّل في مسيرة العملية التكاملية للإتحاد، وكان أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في دفع المجموعة الأوروبية الى بلورة سياسة خارجية مشتركة. وقد تزامن العامل الخارجي المهم مع وصول عملية التكامل الإقتصادي إلى مرحلة متقدمة من النضوج، خاصة بعد الإتفاق على إصدار عملة أوروبية موّحدة، سمحت بالتحرك الجاد على طريق الوحدة السياسية وليس فقط الإقتصادية[2].

لم يكن مستغرباً أن تتعارض رؤية الإتحاد الأوروبي لدوره ولمصالحه في العالم تعارضاً يكاد يكون جذريًا مع رؤية اليمين الأميركي المتطرف. فمصلحة الإتحاد الأوروبي تكمن في وجود نظام دولي متعدد القطبية، وليس في نظام دولي يهيمن عليه قطب واحد، حتى لو كان هذا القطب هو الولايات المتحدة التي تربطه بها روابط المصالح والتاريخ والحضارة المشتركة.

---

[1]ـ حسن نافعة: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** . مركز دراسات الحدة العربية . الطبعة الاولى . بيروت ٢٠٠٤. صفحة ٣٩٩.

[2]ـ حسن نافعة: مرجع سابق ذكر . صفحة ٤٤٨.

فنظام التعددية القطبية هو وحده الذي يمكن أن يسمح للقوى الكبرى، ومنها الإتحاد الأوروبي، بالمشاركة في صنع القرار الدولي، ويمّكنها من أن تلعب دوراً على الساحة الدولية يتناسب مع ما تملكه من مقومات سياسية وإقتصادية وقومية.

ففرنسا لديها هدف أساسي، وهو جعل الإتحاد الأوروبي أداة قوية تحل محل نظام القطب الواحد لكبح هيمنة قوى كبرى وصيّة. وتأمل باريس خلق وزن مقابل الولايات المتحدة وتعزيز سيادة الدول الأوروبية لإعتبارات قومية ودولية على السواء[١].

ولكن يبقى هناك قاسمًا مشتركًا بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، يحتم عليهم التعاون لإدارته بالرغم من كل الخلافات السياسية التي قد تظهر للعلن أو تبقى مبطّنة لدواعي جيوسياسية أو اقتصادية ألا وهو حلف الناتو، أو بالأحرى حلف شمالي الأطلسي وكذلك فلسفة المصالح المشتركة التي تكمن خلفه.

كان ولا يزال حلف شمال الأطلسي "الناتو" مثاراً للجدل، ليس فقط لكونه أحد آليات الدول الغربية إبان الحرب الباردة، التي انتهت بانهيار الإتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٩٠، حيث استطاع الحلف التكيّف مع السنوات التي تلتها، وإنما بسبب الخلاف داخل الحلف ذاته، والصراع على زعامة اللجنتين السياسية أو الأمنية، فضلًا عن الجدل حول نِسبة مساهمة أعضاء الحلف في ميزانيته[٢].

ويجسد حلف الناتو شراكة استراتيجية كبرى بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وهو تأسس وفق صيغة ترمي إلى توحيد الجهود الغربية في مواجهة حلف وارسو الذي كان يجمع أعضاء الكتلة الشرقية.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، وهي أكبر أعضاء الحلف، قد دعمت تأسيس الإتحاد الأوروبي من أجل تحقيق توازن القوى في أوروبا لمواجهة المد الشيوعي آنذاك، ومع أن ٢٢ دولة من دول الإتحاد الأوروبي هي في الوقت ذاته أعضاء في حلف الناتو، فأنه لا يمكن القول بزوال الحدود الفاصلة بين المنظمتين.

فالإتحاد الأوروبي هومشروع سياسي يتضمن جوانب دفاعية وأمنية، ويعكس أكثر مفهوم **القوة الناعمة**، على العكس من حلف الناتو الذي يجسد مفهوم **القوة الصلبة** وهو ما تعكسه مواقف المنظمتين تجاه القضايا العالمية عموماً ومنطقة الشرق الأوسط على نحو خاص[٣]. وبالرغم من سعي دول الإتحاد لبلورة سياسة دفاعية تتقاسمها كل من فرنسا وألمانيا، فإن هاتين الدولتين لا ترغبان في

---

[١]- إيريك رولو: **سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي** . مجلة المستقبل العربي .ايار ٢٠٠٥ . صفحة ٤٩

[٢]- أشرف محمد كشك : **مستقبل حلف الناتو بين الأزمة الأوروبية وسياسات ترامب** . مجلة الساسة الدولية .http//www.siyassa.org.eg/News/12095.aspx. Vu le 15/11/2017.

[٣]- أشرف محمد كشك : مرجع سابق ذكر .

أن تكون تلك السياسة مستقلة بشكل تام، لإدراكهما أن ذلك من شأنه التأثير سلباً في حلف الناتو الذي تعده دول الإتحاد الأوروبي الضامن الرئيسي لأمنها منذ عام ١٩٤٩ وحتى تاريخه.

لقد أرادت فرنسا دائماً إتحاداً أوروبيًا قويًا وفاعلًا على الساحة الدولية. وكانت ترى أن هذا لا يمكن أن يتم إلا عبر حلف قوي عسكرياً واقتصادياً. وفي السابع من آذار ١٩٦٦ إنسحبت فرنسا من الهياكل العسكرية المتكاملة وبرنامج الأسلحة النووية لمنظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو) ولكنها بقيت عضواً في معاهدة الحلف.

وقد كان ذلك رد فعل ديغول تجاه الهيمنة الأميركية على الحلف. ومنذ ذلك التاريخ كانت سياسة الدفاع والأمن الفرنسية تسترشد المبدأ الديغولي ومفاده " حينما يكون الغرب تحت التهديد، فإن فرنسا تقف في التضامن مع قيّم المجموعة الغربية، ولكنها ستسعى في أوقات السلم للحفاظ على استقلاليتها، وخاصة تجاه الولايات المتحدة "[١].

وظهر اول انحراف جدير بالإهتمام عن هذا المسار في ظل الرئيس الإشتراكي **فرانسوا ميتران** (١٩٨١ــ١٩٩٥). وكان ميتران بالتأكيد أكثر عبوراً للأطلسي في وجهات نظره من أسلافه، حيث عرض دعمه الكامل للتحالف، ودفع في باتجاه الموافقة على خيار إعادة التسلّح. ففي خطابه أمام البرلمان الألماني نجده يقول"إن محبي السلام في الغرب ولكن الصواريخ في الشرق"[٢].

بالرغم من أن ميتران قد أدرك الدور المتفوق الذي لعبه الحلف في إستتباب أمن أوروبا وفرنسا، فإنه اختار أن يتمسك بمركز فرنسا الخاص في ذلك الوقت. ولكن في حرب الخليج ١٩٩١، عانت فرنسا التي اشتركت في العملية، من التجربة المرّة في إدراك تدنّي وتراجع قدراتها العسكرية بالمقارنة مع إمكانيات القوات الأميركية.

وقد كانت تجربة فرنسا بالمشاركة في قوة متعددة الجنسيات، بقيادة جنرال أميركي بمقتضى إجراءات الحلف، مذلة وكاشفة خاصة للقوات المسلحة. فقد تحطم في الصحراء العربية السعودية كل وهم ربما كان متبقيًا حول قدرة فرنسا وأوروبا بالتحديد على تحقيق الأمن الجماعي للقارة[٣].

من هنا، أسس الإتحاد لإستراتيجية دفاعية للأمن في كانون الأول ٢٠٠٣، كانت بمثابة ميثاق قائم على رؤية للإتحاد كفاعل أساسي في السياسة الدولية[١]. ولكن الدول الفاعلة في نطاق الإتحاد

١ـ جيسيلا بوكيت ـ مولر ـ براندیك ـ : **سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة ، رفع فعالية الأنضمام الى الحلف** . تقارير ودراسات العدد٨٩ . مطبعة ميونخ ، مؤسسة هانس سيديل ٢٠٠٩ .
http//www.hss.de/English/politics.education./academy for politics and current affairs.html.

٢ـ جيسيلا بوكيت -مولر ـ براندیك ـ .: مرجع سابق ذكر.

٣ـ جوليون هاوورت: **التكامل الأوروبي والدفاع . التحدي الأساسي !** تقرير تشايلوت رقم ٤٣ . معهد الدراسات الأمنية ٢٠٠٠ . صفحة ١٨

كفرنسا والمانيا وبريطانيا لم تكن لها نظرة موّحدة تجاه غالبية المواضيع المطروحة، حيث سعت كل دولة إلى فرض رؤيتها، مما أحدث بعض الخلافات الداخلية..

فكل دولة تقرر سياستها الخارجية الخاصة بها، وهذا له عواقب على القيادة والتأثير في الإتحاد على الساحة الدولية، خاصة أن كل دولة تحتفظ بالسيطرة على سياستها الخارجية والتي يمكن أن تكون مختلفة جدًا من بلد إلى آخر، إن لم تكن على طرفي نقيض[٢].

ولكن هل نجح فعلًا الإتحاد الأوروبي في فرض وجوده على الساحة الدولية، سواء كان على الصعيد السياسي أو على الصعيد الإقتصادي ؟ لقد بدأت هذه الشكوك تحوم في أذهان الكثيرين بعد إعلان بريطانيا قرارها بالخروج من الإتحاد وهذا ما بات يُعرف ب"البريكسيت ".

فقد أكد هوبير فيدرين بأنه "إذا ما رفض الغربيون التصديق، من جبل الأولمب، حيث يعتقدون بأنهم يجلسون، أنهم فقدوا السيطرة على تاريخ العالم، فإنهم سيواجهون مشاكل جمّة في تحقيق أفكارهم ومبادئهم، وحتى الدفاع عن مصالحهم"[٣].

وبعد تسلّم بلاده مهام الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي، عرض الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي برنامجه المستقبلي. الذي لاقى ترحيباً لدى البرلمان الأوروبي، لما يعالجه من ملفات هامة. كما كان قرار ساركوزي بإعادة تفعيل دور فرنسا في حلف الناتو من القرارات الأبرز في هذا العهد؛ وكذلك الشراكة الأوروــ متوسطية.

لكن فكرة هذه الشراكة، أظهرت للعلن عمق الخلاف او بصورة أدق عمق الإختلاف بين فرنسا وألمانيا. فبحسب السكرتير العام لمنظمة دراسات العلاقات الفرنسية ــ الألمانية **هانس ستارك**، "ليس هناك علاقة في العالم تشبه العلاقة بين فرنسا وألمانيا. فليس هناك من بلدين يملكان هذا التشابه في المؤسسات والأجهزة الحاكمة والمجتمع المدني والشعبي، ويتقاسمان الرؤية السياسية الشاملة؛ وفي نفس الوقت هما دائماً على هذه الدرجة من الخلافات "[٤].

لذا وجب الإضاءة على هذه العلاقة المميزة بين البلدين، لأنها أثرت وتؤثر بإستمرار على الوسط الأوروبي وسياسته الخارجية بشكل عام.

3-Philippe Faur: **La place de la France dans le monde: un defi permanent**. Revue international et strategique .Automne 2006.p3. https://docplayer.fr/33810-La-place-de-la-france-dans-le-monde-un-defi-permanent-philippe-faure.html

[٢] ـ عطية أدريس : **دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي** . دراسة من جامعة العربي التبسي ـ تبسة .قسم العلوم السياسية

5-- Hubert vedrine: **Continuer l`histoire**. Flammarion 2008. 2eme edition.Collection champs actuel. Page 17

[4]-.Hans stark: **Paris/Berlin** : **Relation solide , rapports asymetriques, politiques antinomiques**. Documents telecharge depuis www.cairn.info. le 26/9/2017.p1

ب ــ <u>العلاقة الفرنسية – الألمانية</u>:

لن نعود هنا إلى تاريخ العلاقة بين هذين البلدين قبل الحرب العالمية الثانية، بل سننطلق من بعدها، وهو الأهم حالياً. فما حققاه بعد تلك الحرب يُعد إنجازاً هائلاً في نظر جميع المفكرين والمحللين والمراقبين من الجانبين. "لقد حاول البلدين، ومنذ حوالي سنة ١٩٥٠، مد خطوط من التعاون ومن الحوار البنّاء لإيصال البلدين إلى مرحلة لن يعود فيها أي مجال للخلاف بسبب عدم الوضوح أو نقص في الشفافية"[١].

ذلك لم يمنع من وجود فترات متقطعة تذهب فيها العلاقة الى حالة من"عدم الثقة". ففي سنوات حكم الرئيس الفرنسي **شارل ديغول** و المستشار الألماني **لودفيغ ايرهارت**، ومن ثم **جورج بامبيدو** و**وللي براندت**، كانت العلاقة متوترة بسبب السياسة الفرنسية التي كان الألمان يعتبرونهامتعجرفة ومتعالية أولًا، وبسبب النزعة الألمانية الساعية دائماً إلى تقوية حلف الناتو والتي كانت فرنسا تراها غير ذات تأثير، وتعتبرها مبادرة ألمانية لأخذ زمام الأمور والقيادة في الأتحاد الأوروبي ثانيًا.

بدأت الأمور تتحسن تدريجياً، خاصة مع وصول **فاليري جيسكار ديستان** و**هلموت شميدت** ألى سدة الحكم. ولكن في كل مرة تطفو الخلافات إلى السطح، يسارع كلا الطرفين إلى تدوير الزوايا ومحاولة التمسك بالثوابت المشتركة، لمعرفتهما التامة بأهمية البعد الإستراتيجيي لتلك العلاقة وإنعكاسها على مستقبل الإتحاد الأوروبي.

فمن الرئيس **فاليري جيسكار ديستان** وصولاً إلى الرئيس **نيكولا ساركوزي**. كان لدى الرؤساء القناعة التامة بأن هذه العلاقة لا يمكن لأي علاقة أخرى أن تحل مكانها أو توازيها من حيث الأهمية والتأثير، حتى الرئيس الفرنسي **فرانسوا ميتران**، المشهور بمعارضته الدائمة لتلك العلاقة، لم يتوان عن إهداء كتابه الأخير لألمانيا عند إعلان الوحدة.

وفي عهد الرئيس الفرنسي **جاك شيراك**، شهدت هذه العلاقة توترات واضحة للعيان. فقد كان للحزب الديموقراطي المسيحي بقيادة **أنجيلا ميركل** موقف مختلف عن موقف المستشار **غيرهارد شرودر**. فكثيراً ما أتهمت المعارضة الالمانية بزعامة ميركل المستشار الألماني بتعزيز الصداقة مع فرنسا على حساب علاقة ألمانيا مع شركائها الأوروبيين الآخرين. لذلك صرحت ميركل، عند فوز حزبها برئاسة البوندستاغ، بأن العلاقة مع فرنسا ستكون عند حسن ظن وثقة شركاء ألمانيا الأوروبيين؛ وأوضحت بأنها تريد علاقة جديدة يكون أساسها المصالح المشتركة والبعد عن المغالاة[٢].

2- Hans stark,op.cit.p 2.

[٢]- سرحان علاء الدين : **الصداقة الألمانية ـ الفرنسية وتحديات التغيير** .محطة الدويتشه فيليه الناطقة باللغة العربية في المانيا. الأخبار السياسية. ١٩ /٢٠٠٥/٠٧.

في هذا الإطار بالتحديد، لا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة التي تربط الحزب المسيحي الديموقراطي بالإدارة الأميركية وعلاقات باريس وواشنطن التي اعتراها الفتور في تلك الفترة.

ويضيف هانز ستارك أن هناك حاجة ملّحة لتوحيد جهود البلدين واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الوقوف في وجه التحدي الذي يواجه الإتحاد الأوروبي في هذه الفترة الدقيقة التي تمر بها العلاقات الدولية[١].

ولا يمكن أيضاّ الإنكار أن خمسين عاماً من الجهود الحثيثة لمحو تلك الإختلافات ومحاولة الإندماج الكلي في الإتحاد الأوروبي لم تأت بثمار حميدة، أو على الأقل لم توجد أرضية ثابتة، وذلك بسبب الأهداف أو أهمية تلك الأهداف والعقلية السياسية الخاصة بكلا البلدين"[٢].

والصداقة الوثيقة التي جمعت بين ميركل وساركوزي، جعلت المستشارة الألمانية من أشد المتحمسين لسياسة وطروحات ساركوزي خلال فترة توليه رئاسة الإتحاد الأوروبي وخاصة فيما يتعلق بحلف شمال الأطلسي.

تبقى هناك أمثلة كثيرة تعبّر عن مدى اختلاف وجهات النظر. فقد دعم الألمان نشوء قوة عسكرية مستقلة للإتحاد الأوروبي. ولكنها في الواقع، ومن وجهة نظرهم، كانت بمثابة إمتداد ودعم أوروبيين لحلف شمال الأطلسي، بينما ترى فرنسا أن مثل هذه القوة أو الإستقلالية العسكرية يجب أن تكون من ضمن المؤسسات الرئيسية للإتحاد الأوروبي، بحيث تتصرف بطريقة فاعلة ومستقلّة على المستوى العالمي، وفاعلًا أساسيًا على الصعيد العسكري[٣].

ويتطابق الموقف الألماني مع الموقف الفرنسي حول ضرورة الأمن الجماعي الأوروبي المشترك، مع المحافظة على مكانة حلف الناتو ودوره. وهذا ما جعل باريس وبرلين تعولان على إنشاء "الفيلق الأوروبي"، الأمر الذي واجه إعتراضًا حادًا من قبل دول أوروبية أخرى، تتفق طروحاتها مع السياسة الأميركية، مثل بريطانيا وهولندا.

فالموقفان الفرنسي والألماني يختلفان بشكل عميق عن الموقف البريطاني الذي لم يتوقف منذ الحرب العالمية الثانية عن التجاوب مع الولايات المتحدة انطلاقًا من التحالف الأميركي ــ البريطاني الذي تعتبره بريطانيا أساسًا لسياستها الخارجية. وهذا ما دفعها لوضع عراقيل أمام أي جهد أوروبي يسعى إلى إيجاد منظومة دفاع أوروبية خارج إطار حلف شمال الأطلسي.

ولكن **هوبير فيدرين**، وهو وزير خارجية فرنسا سابقًا، أشار إلى مشكلة أساسية في صلب الإتحاد الأوروبي، وهي مكانة فرنسا، أو بالأحرى وزن فرنسا، في قلب مؤسسات الإتحاد، فمنذ سنة

---

[١]- Hans stark,op.cit.p.3.
[٢]- Hans stark,op.cit.p4
[3] - Hans stark,op.cit.p4

١٩٧٥ حتى سنة ١٩٩٢، كانت كل من فرنسا وألمانيا وكذلك إيطاليا وبريطانيا، تتمتع بعدد متواز من الموظفين والبرلمانيين وحق التصويت في الإتحاد.

وهذا العدد بدأ بالتراجع تدريجياً لصالح ألمانيا التي أرتفع عدد ممثليها في قلب الإتحاد من ٩ إلى ١٧%، وذلك نتيجة التصويت الديموغرافي لكل بلد. ولكن المشكلة بالنسبة لفيدرين هي قبول فرنسا بهذا الأمر، الذي جعل، عدد البرلمانيين الألمان، يصل في نهاية ٢٠١٤ إلى ٩٩ مقابل ٧٧ لفرنسا[١].

وفي أول يوم لتسلمّه المهام الرئاسية، قام الرئيس الفرنسي **فرنسوا هولاند** بزيارة لألمانيا، وتباحث مع المستشارة الألمانية الأزمة في منطقة اليورو، حيث كانت اليونان تغرق بأزمة مالية وسياسية، في محاولة من الدولتين جعل الثنائي الفرنسي الألماني المحرك الأساسي للإتحاد الأوروبي؛ وذلك على الرغم من الإختلافات الأيديولوجية مع الرئيس الفرنسي، والمحكوم عليها ألا تعطل الثنائي، على الأقل حتى تطمئن الأسواق، لأن أي غياب للتفاهم بينهما يمكن أن يغذي مخاوف المستثمرين، ويُدخل أوروبا في أزمة بورصات لا أحد يريدها.[٢]

أما في الإنتخابات الألمانية الأخيرة، والتي جرت في ٢٠١٧، فقد تابع الكثير من الفرنسيين نتائج تلك العملية الإنتخابية، لعلمهم المسبق بأن تلك النتائج سترتب الكثير من المتغيرات على الصعيد الأوروبي عامةً. والكل كان يتوقع فوز ميركل للولاية الرابعة، وقد كان التخوف من صعود نجم الأحزاب اليمينية المتطرفة في تلك الإنتخابات وتأثير ذلك على الإتحاد الأوروبي، وذلك بسبب دعوة تلك الأحزاب بالخروج من الإتحاد، والتمسك بسياسة متطرفة ومعادية للسامية.

وعلى الرغم من هذه الهواجس، كان يجب على فرنسا أن تبلّور سياسة محكمة للتعاون مع ألمانيا، ولكن على قدم المساواة، فأفكار فرنسا حول تسليح الإتحاد، وتطوير معامل صناعة الأسلحة، كي يتمتع الإتحاد الأوروبي بالإستقلالية وحرية إتخاذ القرار دون ضغوط خارجية، كل هذا من شأنه تحسين موقع فرنسا الإقليمي بالتعاون والتنسيق الجدّيين مع ألمانيا[٣].

مهما يكن من أمر، فهذه العلاقة التاريخية بين فرنسا وألمانيا، ورغم تعثرها في بعض الفترات تظل العلاقة الأبرز في الإتحاد الأوروبي، وهي أساس المواجهة والتوازن مع الولايات المتحدة لحماية الإتحاد من التدخلات الخارجية ومحاولة تقليص دوره السياسي، وركناً محفّزًا لدفع الإتحاد ليلعب دورًا بارزًا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

---

[١] -Hubert Védrine: « La juste place de la France dans le monde », *Études*, 2008/1 (Tome 408), p. 9-18. URL : https://www.cairn.info/revue-etudes-2008-1-page-9.htm
France 24: **les elections francaise 2012.** Le 8/5/2012

[٢] - France 24: **les elections francaise 2012.** Le 8/5/2012.

[3] - Jean-pierre maulny: **Defense: Faut-il avoir peur de l`Allemagne?** Revue international et strategique 20 septembre 2017. Article vu le 3/5/2018.

في ختام الفصل الأول، نكون قد تطرقنا إلى السياق الخارجي للسياسة الفرنسية مع عرض صورة للمشهد العالمي المعاصر على المستويين الدولي والإقليمي وما يعتريه من فوضى أو عدم توازن، حتى أننا لا نستطيع أن نطلق عليه تسمية محددة في ظل عدم وضوح الأجندة الدولية بشكل عام؛ فكل دولة وكل قوة دولية تسعى لحجزمكان لها على الخارطة الدولية.

وهذا ما وصفه هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق "تحولات القوة"، فسابقًا كان هناك خطًا أستراتيجيًا واضحًا يفصل بين القوى الدولية، يمر في وسط القارة الأوروبية. أما في عالم اليوم، فمن الصعب حصر أو تحديد الخطوط الإستراتيجية الفاصلة فيه، او حتى تحديد عامل أو قاسم مشترك يجمع بينها[1].

وسننتقل في الفصل الثاني للبحث والخوض في السياسة الداخلية الفرنسية وأهمية السياسة الخارجية في السياسة العامة الفرنسية ومدى اهتمام الطبقة السياسية والرأي العام بهذه السياسة بالتحديد، وما هي الأساليب أوالأدوات المستخدمة والسياسات المطبقة والمعتمدة مع كل عناصر القوة وعوامل الضعف ومكامن الخلل في السياسة الخارجية الفرنسية.

[1] - محسن الندوي " **الرؤية الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي** " http//tamazittpress.net /m/news804 .html. vu le 7/1/2019

الفصل الثاني: النقاش السياسي الداخلي حول السياسة الخارجية الفرنسية:

يقول الجنرال ديغول:" فرنسا لأنها فرنسا، يجب أن تكون سياستها في وسط العالم سياسة عالمية لأنها بتراثها العريق وبتاريخها النابض والمتقلب مؤهلة لأن تدرج تحركها في اتجاه تحقيق غايات تستجيب لمصالح الإنسان "[1].

ومن نافلة القول التذكير بأن السياسة الخارجية ليست حكرًا على الدبلوماسي والجندي، بل هي ذلك الإنعكاس الخارجي لأهم الإنشغالات الداخلية، ألا وهو تحقيق التنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية. فهي بذلك ليست منفصلة عن الهموم الداخلية، بل إنها تؤثر وتتأثر بالبنية الداخلية السائدة. وتبعاً لذلك، فإن مصداقية السياسة الخارجية وفعاليتها وديمومتها ترتبط بوجود توافق داخلي واسع حول الإختيارات الكبرى التي تهيكلها[2].

ولأن وزن فرنسا يستلزم إعطاء الأولوية للسياسة الخارجية، ولأن مصير هذا البلد يفرض أن يكون ضمن الدول الرائدة في العالم، فقد أصبحت السياسة الخارجية بمثابة "مجال خاص" للرئيس، متفلت من كل رقابة فعلية للسلطة التشريعية؛ بل أكثر من ذلك؛ فحسب قراءة أحد الخبراء الفرنسيين، فإن كثيراً من القرارات المتعلقة بهذا الميدان أصبحت تتم في غيبة حتى عن أقرب مساعديه[3]. من هنا التركيز على شخصية الرئيس وصفاته نظراً لتأثير قراراته بشكل مباشر على السياسة الخارجية الفرنسية.

إن النظام السياسي السائد في فرنسا لم يؤد إلى تحديد مجال السياسة الخارجية والحجز عليها من طرف رئيس الجمهورية فقط، بل إن هذه الخاصية أنسحبت على الأحزاب السياسية الفرنسية التي أعادت إفراز هذا الواقع في ممارستها، حيث يظهر أنها لا تعير إهتمامًا كبيرًا للنشاط الخارجي في سلوكها اليومي، إلا بقصد المزايدة أو القيام ببعض ردود الفعل، كما في الحملات الإنتخابية، سواء منها التشريعية أو الرئاسية[4].

لذا، سيكون تركيزنا في هذا الفصل على الداخل الفرنسي بكل تفاصيله، من أحزاب وفعاليات سياسية واجتماعية كالجمعيات والقوى الضاغطة، و تأثيرها على الرأي العام، وكيف يكّون الشعب الفرنسي رأيه،ويحدد خياراته واتجاهاته، وكيف هي علاقته بالطبقة السياسية، وإنعكاس هذا المعطى على السياسة الخارجية؟

---

[1] ـ بو قنطار الحسان : **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي**. مرجع سابق ذكر صفحة٢٧.
[2] ـ بوقنطار الحسان: مرجع سابق ذكر صفحة ٢٠٠
[3] ـ بو قنطار الحسان: مرجع سابق ذكر . صقحة ٢٨
[4] ـ بو قنطار الحسان : مرجع سابق ذكر .صفحة ٢٠٥.

الفقرة الأولى: أهمية السياسة الخارجية ضمن إطار السياسة العامة الفرنسية.

السياسة العامة للدولة هي برنامج عمل حكومي، يحتوي على مجموعة من القواعد، والتي تلتزم الحكومة تطبيقها، وهي تشمل تقديم مجموعة من الفوائد العامة والخدمات للمجتمع. وهي تستخدم مجموعة من الموارد البشرية والطبيعية والصناعية والتي تساعد على ضمان الوصول إلى النتائج المطلوبة بنجاح.

والسياسة الخارجية هي جزء من السياسة العامة للدولة، ويتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم العميق والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل المؤثرة في صنع هذه السياسة، وأول ما يواجه صانع القرار هو الإدراك السليم للموقف السياسي الذي هو بصدده[١].

وتمر عملية صنع القرار بمراحل متعددة. وتتولى هذه العملية مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية. وتأتي في مقدمة الأجهزة الرسمية السلطتان التشريعية والتنفيذية. أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام. إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية، ولكن الأجهزة الرسمية هي المسؤولة في النهاية عن صنعها وتنفيذها.

لذلك، فإن نظرة شاملة على الأحزاب السياسية الفرنسية والرأي العام. ستقودنا بالتأكيد إلى فهم أوسع وأعمق للمنظومة الفرنسية الداخلية. فما هي نظرة الرأي العام الفرنسي للسياسة الخارجية؟ وما مدى اهتمام الطبقة السياسية الفرنسية بتلك السياسة؟

المبحث الأول: نظرة الرأي العام الفرنسي للسياسة الخارجية.

شاع استخدام تعبير الرأي العام بمدلوله الحديث في خضم الثورة الفرنسية، ولا عجب في ذلك، فالثورة الفرنسية – كسائر الثورات الكبرى – ليست سوى شكل من أشكال التعبير عن إرادة الرأي العام واتجاهاته[٢].

ففي المجتمعات الغربية يكون للرأي العام دور فعّال في توجيه السياسة الخارجية. أمّا في الأنظمة التسلطيّة، فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب تفرد السلطة

---

[1] -Jean-baptiste Duroselle**: L`elaboration de la politique etrangere francaise.** Revue francaise de science politique .6eme annee,n`3.1956.page 508-524. Vu le 23/4/2018.

[٢] ـ مختار التهامي : **الرأي العام .** مركز بحوث الرأي العام، كلية الأعلام . القاهرة . ٢٠٠٥. صفحة ١٥.

لدى الفرد الحاكم أو الجماعة الحاكمة واستئثارها، وغياب الحريّات الجماعية كحرّية الرأي والتعبيروالحق في المظاهرات[١].

وقد أصبح للرأي العام قوة كبيرة وتأثير كبيرفي المجتمع الدولي الحديث، وذلك نتيجة للأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية لهذا المجتمع، ونتيجة لتقدم العلم والتكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا الإتصالات. ولم يعد في إستطاعة أي حكومة من حكومات اليوم الإستمرار في الحكم دون الحصول على الحد الأدنى من موافقة المواطنين[٢].

وقد شهد الرأي العام الفرنسي نشاطاً كبيراً منذ عهد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، ولكن نشاطه زاد مع ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تحولات على مستوى الشعوب. فقد أصبح الأفراد أكثر معرفة وقدرة على التعبير عن مواقفهم فيما يخص القضايا الدولية، بالإضافة إلى تطوّر وسائل الإعلام والإتصال، والتي بات لها دور بالغ الأهمية في تغيير وتوجيه الرأي العام، ضمن إمكانياتها الكبيرة والمتطورة جداً، كالفضائيات والإنترنيت وغيرهما.

وبالتالي أصبح للرأي العام الفرنسي دوراً وازناً في لفت نظر السلطات الفرنسية وشد انتباهها أو توجيهها إلى بعض القضايا دون أخرى، سواء كان ذلك في القضايا الداخلية أو الخارجية، على عكس ما كانت عليه توجهات الرأي العام سابقاً، والتي كانت تنصّب حول المسائل الداخلية فقط.[٣]

والشعب الفرنسي اليوم هوسيّد الشعور بقلة التقدير وقلة الثقة تجاه الدولة الفرنسية في العالم المعاصر[٤]. بهذه الكلمات البسيطة إختصر هوبير فيدرين معاناة الشعب الفرنسي على مدى سنين طويلة. ولهذا الموقف بالطبع أسبابه، وهي عديدة.

لقد تتالت أحداث تاريخية عدّة، وخاصة في القرن العشرين، أدت إلى نزعة سوداوية لدى الرأي العام الفرنسي،ومفادها إن كل ما تقوم به الدولة لن يؤدي بطبيعة الحال سوى إلى المزيد من التداعي والتراجع على المستوى العالمي. ولكن هذا الإنتقاد لم يكن من جانب الشعب فقط، بل كان هناك مفكرين وكتّاب وصحافيين يعتقدون أيضًا بأن فرنسا قد أخطأت التصرف في القرن العشرين، وأن دورها أو حضورها العالمي قد إهتز، وبصورة نهائية، منذ ذلك التاريخ. وهذا التيار الفكري هو تيًار يساري، وخاصة في أوساط مسيحيي اليسار، وقد شنت الصحافة القريبة من هذا التيارالسياسي والفكري والشعبي حملات واسعة لتعميق هذا الشعورعند العامة.

---

[١] - عربي لادمي محمد: **السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم، التوجهات المحددات**.المركز الديموقراطي العربي .٢٧ كانون الأول ٢٠١٦.

[٢] - مختار التهامي : مرجع سابق ذكر صفحة ١٦.

[٣] - بو قنطار الحسان: مرجع سابق ذكر . ص.٢١٦

[4] - Hubert Védrine: « La juste place de la France dans le monde », *Études*, 2008/1 (Tome 408), p. 9-18. URL : https://www.cairn.info/revue-etudes-2008-1-page-9.htm

أما السبب الثاني، فهو خوف الفرنسيين من التحديات التي طرحتها العولمة. فالتحديات الجيوسياسية والديموغرافية والتحديات الإقتصادية والصناعية. وتحديات الطاقة والبيئة، كلها عرّضت واقع الفرنسيين وطريقة حياتهم ومعتقداتهم ونفوذهم للإهتزاز[١].

والسبب الثالث والأهم هو الغيظ أو الغضب. فكما يقول فيدرين:" إذا لم نكن في وسط كل ما يحصل حولنا كما كنا في عهد الملك لويس الخامس عشر أو نابليون، كما حاول كليمنصو وشارل ديغول إفهامنا، فلماذا نحنا هنا ؟ وإذا لم نعد سوى قوّة متوسطة في مقياس غيرنا من الدول في الأمم المتحدة، وإذا كانت هناك بلدانًا أخرى تدّعي أنها أصبحت منارة الإنسانية، وهي ليست مؤهلة لذلك، فلماذا نحن هنا؟[٢]. وما هو بالتحديد وزن فرنسا في عالم نظرته خاطئة للكثير من الأمور"؟

إذا لم يعد بإستطاعة فرنسا الدفاع عن مصالحها وإعطت هذا الدور بالكامل للإتحاد الأوروبي الذي لا يفعل هذا دائمًا، وإذا فرغ مفهوم "القيادة" من معناه الحقيقي، فماذا يبقى للفرنسيين كي يثقوا بفرنسا[٣]؟.

وهناك عدّة إتجاهات في الرأي العام تلخص الداخل الفرنسي، وهذه الإتجاهات كلها تحاول تفسير أو تبرير لماذا يجب تحديد أو تأطير مكانة فرنسا:

١ــ الإتجاه الأوروبي: ودعاة هذا الإتجاه يأكدون أن فرنسا مدعوة في وقت ما أن تذوب كليًا ضمن الإتحاد الأوروبي وفي نظام سياسي "فوق أممي". ولكن ذلك بنظر الكثيرين، لا يمكن أن يحدث في المدى المنظور، و بالطبع لا يمكن لهؤلاء أن يتهموا فرنسا بالأنانية إن فكرت جديًا بمصالحها الوطنية. وهذا بالتحديد ما حصل داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي، عندما بدأت فرنسا بالتراجع تدريجيًا عن المطالبة بحصصها المستحقة من الموظفين والمسؤولين داخل الإتحاد. ففي الوقت الذي بدأ فيه عدد الموظفين الألمان يرتفع، أخذ هذا العدد عند الفرنسيين بالإنخفاض تدريجيًا.

وخلال بضعة أعوام، إستسلمت فرنسا دون إعتراض أو مساءلة خاصة ودون مبالاة، لهذا الوضع الشاذ، بحجة عدم إهتزاز العلاقة الفرنسية الألمانية لأنها حجر الزاوية للإتحاد الأوروبي. ولكن هذا التخاذل أوصل شعور عدم الثقة عند الفرنسيين إلى الذروة. وهذا بالتحديد ما جعل مكانة فرنسا في قلب الإتحاد الأوروبي بالذات تصاب بالتقهقر[٤].

وكما يقول فيليب فور فأنه من الطبيعي أن يصاب بعض الفرنسيين بالذعر من تقهقر دور فرنسا. فقد يحّن البعض إلى فرنسا لويس الخامس عشر الذي كان يدير أوروبا، أو فرنسا نابليون الذي قهر أوروبا. ولكن الكل يعلم أن كل هذا إما كان خطرًا أو بلا فائدة، وفي كل الأحوال، إنه ليس واقعيًا

---

[١] -Hubert Vedrine:.op.cit,p5
[٢]- Hubert Vedrine: op.ci,.p5.
[3]- Hubert Vedrine:op.cit,p6.
٢-Hubert Vedrine,op.cit..p6

في وقتنا الحاضر. ما يجب التفكير به الآن هو موقع فرنسا وتموضع فرنسا بالنسبة لباقي الدول وكيف تستطيع اليوم أن تسطّر نجاحات جديدة، وما هي العوامل التي تزيد فرصها أو تعيقها؟ وهذا ما يجب أن يفكر به الفرنسيون من الآن وصاعدًا[1].

٢ــ الإتجاه الأقتصادي: أما الإتجاه الثاني فهو إتجاه الأقتصاديين الليبراليين الذين لديهم نظرة اقتصادية صرفة تجاه العالم. بالنسبة لأصحاب هذا الإتجاه، فإن دور الدولة آيل إلى الإضمحلال أو التقلّص، وخاصة في فرنسا التي تظهر نوع من المقاومة لكل مظاهر التطّور والمنافسة. وحسب رأيهم، فإن مكانة ووزن أي دولة في العالم يكونان بحجم ما تقوم به هذه الدولة من إصلاحات ليبرالية ومكانة شركاتها في السوق العالمية.[2]

٣ــ الإتجاه التدخلي: وهو ما يُعرف بتدخل ويلسون، وهو يدعو للحفاظ على الأخلاق والمبادئ في العلاقات الدولية، ومقاومة كل ما هو غير أخلاقي في السياسة وفرض القيم (القيم الفرنسية) الكونية والإنسانية على ما يسمى Realpolitik أو ما يُعرف بالسياسة الواقعية في وقتنا الحاضر، والتعاون مع الغرب.وبهذا فقط تعود فرنسا إلى موقعها وحجمها الطبيعيين[3].

بقي هذا النقاش السياسي ظلّ فقط في أروقة البرلمان والصحف والصالونات السياسية، فقد إنفجر الشارع والداخل الفرنسي سنة ٢٠٠٥، وكان نيكولا ساركوزي حينذاك وزيرًا للداخلية، وكان دومينيك دو فيلبان رئيسًا للوزراء. وأُعلنت حالة طوارئ امتدت لثلاثة أشهر، وعمّت موجة من العنف والشغب على خلفية حادثة تعّرض لها شابان من أصول مهاجرة. واتهم ساركوزي والشرطة الفرنسية بالتفرقة العنصرية. أمّا ساركوزي فقد أثار جدلاً واسعًا بوصفه مثيري الشغب بأنهم حثالة وقوله أن العديد من الضواحي تحتاج إلى " تنظيف صناعي".

وهنا بالتحديد يطرح السؤال نفسه: تحت أي ضغط أو أي تأثير يقوم الرجل السياسي بهكذا تصرف أو هكذا تصريح ولماذا؟ وكيف يمكن أن يؤثر هذا على الرأي العام؟

الجواب ينطلق من تحديد الشخصية لكل مسؤول. طبعًا هناك شخصيات تتمتع بكاريزما خاصة، ولها تأثيرها على الناس؛ وهناك شخصية لا تملك هذه الخاصيّة. وعند هذا الموضع نشير إلى شخصية أدولف هتلر في ألمانيا، الذي كان يتقن فن الخطابة على طريقته وهو الأمر الذي مكنه من السيطرة على الرأي العام في وقت قصير، والتأثير فيه إلى حد بعيد وبشكل كبير.

---

[1]- -Philippe Faur: **La place de la France dans le monde: un defi permanent**. Revue international et strategique .Automne 2006.p3. https://docplayer.fr/33810-La-place-de-la-france-dans-le-monde-un-defi-permanent-philippe-faure.html

[2]- Hubert Vedrine, op.cit.p.7.

[2]- Hubert Vedrine , op.cit.p.7.

وهذه الخاصية تنطبق أيضًا ليس فقط على رؤساء الجمهوريات بل على رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية ورؤساء الأحزاب وجماعات الضغط وغيرهم من الشخصيات السياسية، حيث يمكن لمن له شخصية قوية أن يعرف نقاط الضعف في الآخر ويلزمه بأخذ القرار الذي يناسبه أو يدفعه إلى ذلك.

ولا يمكن أن نتجاهل تأثير جماعات الضغط في هذا المجال. فالساحة السياسية الفرنسية تشتمل على العديد من هذه الجماعات،، والتي توجّه أهدافها نحو السياسة الخارجية بالتحديد وأهمها اللوبي اليهودي. فبالرغم من النسبة القليلة لليهود في فرنسا، فإننا لا يمكننا إنكارإمكانية تأثير اليهود على السياسة الخارجية؛ فهم لديهم إمكانات عديدة وقنوات خاصة لإيصال مطالبهم، وقد كان الرئيس ساركوزي من المتعاطفين والمتعاونين بشكل كبير معهم[1]

ولكن كلما كان الشعب واعيًا ومثقفًا، صعب على المسؤولين قيادته أو التصرف بشؤونه دون محاسبة، وخاصة في بلد ديموقراطي كفرنسا. لذلك يأتي هنا دور البرلمان أو مجلس الشعب ليعّبر عن هذا الرأي أو هذا القرار أو هذا الإتجاه. وكلما كانت قنوات الإتصال مفتوحة بين الشعب والمؤسسات الدستورية، كلما كان القرار السياسي أقرب إلى تمثيل الرأي العام والتعبير عن إرادته[2].

بالطبع كان هدف ساركوزي حينذاك هو جذب جمهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وجماعات الضغط اليهودية، بعد أن تصاعدت حدّة الأفكار الأصولية والراديكالية في الشارع الفرنسي في مواجهة الأصولية الدينية، والتي يعتبرها المجتمع الفرنسي مناقضة لقيمه وأفكاره ومبادئه من جهة، وفي محاولة لإلقاء اللوم على المهاجرين بأنهم سبب من أسباب الضائقة الإقتصادية التي تتعرض لها فرنسا.

فالحياة السياسية الفرنسية تقوم على التعددية الحزبية، حيث تتنافس فيه الأحزاب السياسية لإيصال ممثليها إلى الجمعية الوطنية، وبالتالي جعل مشاريعها التي تناضل من أجلها واقعًا ملموسًا تستند عليه مشروعيتها، ويمكنها من النفاذ إلى مراكز القرار طيلة وجودها في السلطة.

وتواجه هذه الأحزاب مشاكل أساسية منذ نشأتها إلى اليوم. ويمكن حصرها في مشكلتين أساسيتين: الحصول على ثقة المواطنين بها، والتوسع جماهيريًا لزيادة عدد أعضاءها. فمجموع أعضاء الأحزاب مجتمعة لا يمثلون ١% من عدد السكان البالغين،وقدعرف العديد منها تحولات خلال مسيرتها، من إنشقاقات وتحالفات وإعادة هيكلة، وخاصة قبيل الإنتخابات التشريعية والرئاسية.

بالرغم من ذلك، فإن ثقة المواطنين بها ما زالت في تراجع واضح وكثيرًا ما تهتز بشكل كبير في كل مرة يتم فيها الكشف عن قضايا الفساد المالي والسياسي التي طالت وتطال العديد من

---

[1] - بوقنطار الحسان: مرجع سابق ذكر.ص ٢١٤.

[2] - Jean-Baptiste Duroselle: L'elaboration de la politique etrangere francaise de sciences politiques.6eme annee, n`3. 1956.p 508-524.

المسؤولين. وبعض هذه الأحزاب عريق، وبعضها دون تاريخ أو تقليد تاريخي يذكر، وبعضها ليس إلا تجمعات أوكتل صغيرة تتشكل قبيل الإنتخابات الرئاسية أو التشريعية، وتتلاشى أو تندمج مع غيرها من الأحزاب ذات التوجه الواحد والمشابه.

ويمكن تصنيف هذه الأحزاب تحت صفتين أساسيتين: يمين ويسار، وهناك وسط في كلا التوجهين وأقصى يمين وأقصى يسارأيضًا. وأبرز أحزاب اليمين هو الإتحاد من أجل حركة شعبية وهو تجمع من القوى الديغولية الليبرالية ويمين الوسط. أما الحزب الثاني فهوالإتحاد من أجل الديموقراطية وهو من أنصار فاليري جيسكار ديستان والجبهة الوطنية وهو تجمع من تيارات أقصى اليمين وكاثوليك متطرفين وهي تصنف كحزب ذي نزعة فاشية[١].

أما الحزبان الرئسيان من أحزاب اليسار فهما الحزب الإشتراكي والحزب الشيوعي. ومن المعروف أن الرئيس فرنسوا ميتران والرئيس فرانسوا هولاند هما من الحزب الإشتراكي. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أحزاب الخضر والبيئة وإلى تزايد دورها وأهمية تحالفاتها مع غيرها من الأحزاب في التأثير في نتائج الإنتخابات الفرنسية.

وليس هناك أحزاب (بالمعنى الصحيح للحزب) من أصول مهاجرة، وإن تواجد فيكون موزع بين يمين ويسار. وتبقى نسبتهم غير متكافئة مع أعدادهم في فرنسا[٢].

ولكن ما كان مفاجئًا في الإنتخابات الرئاسية في ٢٠٠٧ أن مرشحة الحزب الإشتراكي آنذاك سيغولين رويال قد حصلت على نسبة ٦٤% من أصوات المهاجرين، وبخاصة العرب والمسلمين، لشعورهم بخطورة المرحلة. وما كان مهماً ولافتًا في هذا التصويت هو مشاركة عنصر الشباب، حيث تكاثرت صفحات الإنترنت التي توّعدت ساركوزي بأنها ستصوّت لأي كان عداه، كي لا يصبح الرئيس المقبل لفرنسا، لأنها تخاف من شخص يعمل لمصالحه الشخصية أكثر منه للجمهورية الفرنسية[٣].

ومن أبرز التحولات أو التطورات الأخيرة في المرحلة المعاصرة، التي تعكس الإرهاصات الأولى أو الأساسية للحظة السياسية والتاريخية الراهنة، الإتجاه أو التحول إلى اليمين، ومنه اليمين المتطرف، في أرجاء وأنحاء الغرب كافة، في أوروبا كما في أميركا. هذا المعطى المستجد في أكثر من مكان، وفي أكثر من ميدان شعبي أو ساحة سياسية، إنما يدل على تعثر أو حتى فشل تجربة الأوروبيين والأميركيين السياسية في التنمية المستدامة والديموقراطية[٤].

---

[1] - Francois platone: les partis politiques en France. Editions Milan. 3 mai 2007. Page 32.

[2] - Francois platone: op.cit. p 33.

[٣] ـ غسان العزي، محمد نعمة، فيوليت داغر . **الإنتخابات الرئاسية في فرنسا الجمهورية الخامسة في مهب التحولات**. جريدة الأخبار السبت ٥ آيار ٢٠٠٧. الصفحة الألكترونية .مقال نظر في ٢٧-١-٢٠١٩.

[٤] ـ غسان ملحم: ملاحظات على هامش اللحظة الدولية الراهنة. جريدة الأخبار. ٢٣ كانون الأول ٢٠١٦.

ولكن ساركوزي كان بارعًا في التأثير في آراء الناخبين وفي توجيه مسار الإنتخابات. فقد شكا الكثيرون من الوجود المكثّف لساركوزي في الإعلام، بالإضافة إلى الإهتمام الكبير للجيران الأوروبيين، والولايات المتحدةأيضًا، بما يجري في فرنسا ودعمها لمرشح اليمين.

أما حملة فرنسوا هولاند الإنتخابية، فقد غاب فيها الحديث عن مكانة فرنسا في العالم. فجاءت بالمقابل مكانة العالم فيها ضئيلة، بالرغم من الأبعاد الدولية لهموم الداخل الفرنسي وامتداداته الخارجية[١].

ولكن الخاصية البارزة التي دمغت مجرى السلوك الخارجي الفرنسي تكمن في ذلك الإنفصام الواقع بين القرارات الرسمية وإدراك الرأي العام لها. لذلك كان هناك دائمًا خطين متقابلين:الأول وهورسمي وواقعي، وهو الذي بلورته مختلف القيادات المتعاقبة بأساليب مختلفة؛ أما الثاني فهو وجداني مناهض للأول، ومقاوم له، يمتد عبر شرائح المجتمع الفرنسي [٢].

وإذا كان من المجمع عليه بين أغلب المحللين والمتابعين، أن الرأي العام الفرنسي لا يولي القضايا العالمية عناية كبرى، أوحتى في ما يخص سلوك حكومته الخارجي، فإنه سرعان ما يعرب عن حماسة زائدة لكل ما يتعلق بموضوع يمس الكرامة الفرنسية كما حصل عندما تعرضت فرنسا للإعتداءات الإرهابية في ٢٠١٥، ودعم الرأي العام الرئيس هولاند في حربه على مالي، حيث أعلن أنه سيحارب الإرهاب في معقله. وقد نجح إلى حدٍ ما في تأطير الرأي العام حوله كرئيس يسعى لرد الإعتبار لفرنسا كدولة تعرف كيف تدافع عن نفسها.

وأدت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة الفرنسية في شهري كانون الثاني وشباط ٢٠١٥ إلى إحداث تغيير ملحوظ في السياسة الخارجية الفرنسية نتيجة لمجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية ويأتي على رأسها انتشار التطرف وتمدد تنظيم داعش وتراجع دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والتغييرات على الساحة الأوروبية[٣].

قد يكون الرأي العام الداعم الأساسي لأي مشروع تقوم به الطبقة السياسية الحاكمة، شرط أن تتوفر لتلك الأخيرة المعرفة الواضحة لمتطلبات الشعب واحتياجاته، ومعرفة النقاط الأساسية لتحريكه. وكثيرًا ما تسعى تلك الطبقة إلى إثارة وضع طارئ ما، لتعبئة الرأي العام حولها ودعمها دون شروط، من مثل خلق خطر خارجي محدق يهدد الأمن العام للبلاد.

---

[١] ـ عبد النور بن عنتر: **سياسة فرنسا في عهد هولاند بين الأستمرارية والتغيير.** تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات . ٧ آيار 2015

[٢] ـ بو قنطار الحسان: مرجع سابق ذكر. صفحة ٢٠٤.

[٣] ـ ناهد شعلان : **تحولات السياسة الفرنسية في عهد هولاند**. تقرير صادر عن صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة الأميركية . ١٤ مارس ٢٠١٦

وهذا ما حاول الرئيس نيكولا ساركوزي فعله، وقد سمي هذا الأسلوب السياسي الذي انتهجه سمي بالساركوزية، حيث كان له أسلوب خاص تميّز به. أما الرئيس فرانسوا هولاند، فقد حاول إعادة نهج الرئيس فرنسوا ميتران في الحكم. فهل نجح هذان الرئيسان، في ضوء تغير البيئة الإستراتيجية في أوروبا والعالم، في جعل فرنسا قادرة على لعب دور قيادي ومحوري على المستويين الأوروبي والدولي؟

المبحث الثاني: مدى إهتمام الطبقة السياسية الفرنسية بالسياسة الخارجية.

مكافحة الإرهاب، الحد من الإنفاق الحكومي، تقليص عدد الموظفين الحكوميين، إعادة تنظيم ملف الهجرة والمهاجرين والشفافية هي أهم خمس نقاط أوردها البرنامج الرئاسي لنيكولا ساركوزي[١].

وقد حاول الرئيس ساركوزي إنتهاج سياسة تتوزع على ثلاثة محاور، وهي القطيعة مع العهود السابقة والسياسات القديمة، وإعادة هيبة سلطة المؤسسات الدستورية، وسياسة الإنفتاح على المحيط الأوروبي عبر الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو والشرق الأوسط وآسيا.

فسياسة القطيعة ظهرت بشكل واضح في سياسة فرنسا في الشرق الأوسط. وهذه السياسة كانت قد بدأت في عهد الرئيس جاك شيراك في العام ٢٠٠٥، عندما طلب من إسرائيل العمل الجدي من أجل السلام كشرط للإبقاء على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهذه السياسة كانت سابقة مفصلية[٢]. فالمعروف عن فرنسا دعمها التاريخي للدولة اليهودية، حيث تشكل جاليتها في فرنسا جماعة ضغط ذات نفوذ واسع في أوساط العامة. أما الرئيس ساركوزي، فقد مارس هذه السياسة بشكل حاد ودون تهاون، عندما أعلن إعادة إدماج فرنسا في المؤسسات القيادية لحلف الناتو.

أما من ناحية التحّكم والسلطة، فهو أراد إظهار نفوذ فرنسا إن كان على الصعيد الخارجي أو على الصعيد الداخلي، في محاولة لتفعيل دور المؤسسات وتحسين صورتها ومصداقيتها وأيضًا شفافيتها.

أما من ناحية سياسة الإنفتاح، فقد سعى بصورة حثيثة لجعل مجموعة الثمانية تزيد لتصبح مجموعة العشرين، بعد أن أنضمت دول ناشئة كالصين والهند والبرازيل[٣].

---

[١] -Mathilde Cousin: Quel est le programme de Nicolas Sarkosy. Le Figaro. Publie le 20-10-2016.

[٢] -Pascal Boniface,Alberto Toscano**: la politique etrangere de Nicolas Sarkozy. Rupture ou continuite?** Compte rendu de la conference dans le maison de l`Europe. 13 Avril 2010. (IRIS).

[3] - Pascal Boniface, Alberto Toscano:op.cit. p.2

بيد أن المحلل باسكال بونيفاس يرى أن الرئيس ساركوزي يتصرف في مجال السياسة الخارجية كمحام أكثر منه كرجل سياسة فهو، بأسلوبه هذا، يدافع عن ملفاته بشكل جدّي، ولكن دون الربط بينها، ودون أن تكون لديه الرؤية المتكاملة لدور فرنسا على الصعيد العالمي[١].

وفي الخطوط العريضة، قام الرئيس ساركوزي باتباع أسس سياسة الجمهورية الخامسة؛ وشعاره "بعودة فرنسا إلى أوروبا" أو سعيه "لأوروبا الحامية" لم يأت بالنتائج المطلوبة على أكمل وجه، رغم تولي ساركوزي رئاسة الإتحاد عام ٢٠٠٨، ومع ذلك، لا يمكن غض النظر عن بعض المشاكل التي واجهها وسعى إلى حلّها في داخل الإتحاد، كالأزمة الإيرلندية والتصويت على معاهدة برشلونة والأزمة الجيورجية مع الإتحاد السوفياتي، ومن ثم الأزمة الإقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة الأميركية وانهيار أسواق المال العالمية والقطاع المصرفي ككل.

أما من ناحية قراره بعودة فرنسا إلى حلف الناتو، فقد كان قرارًا جريئًا، ولكن توقيته جاء بغير محله مع إنتهاء فترة الرئيس بوش الداعم الأساسي لساركوزي في الولايات المتحدة الأميركية. وفي ما يتعلق بطموحه بالحّد من الهجرة، فهو لم يأت على قدر ما بذله من جهد. صحيح أن المعاهدة مع الدول الأوروبية كانت جاهزة ومعدّة بشكل ممتاز، ولكن مفاعيلها القانونية غير مجدية، وبالتالي لا تتمتع بالقوة الكافية للتنفيذ.

إن التدقيق بكل المشاكل التي واجهها الرئيس الفرنسي منذ لحظة وصوله إلى السلطة، تُظهر بشكل واضح الأهمية التي يُوليها لأسلوبه البرغماتي والذي لم يؤد في النهاية إلى تحقيق مصلحة فرنسا[٢].

لنأخذ مثلاً العلاقات مع إيران وبرنامجها النووي. فبعد سنتين من المباحثات العقيمة مع طهران من قبل فريق من الخبراء، وبينهم فرنسا، لإيقاف هذا البرنامج، إتهم ساركوزي أمام الأمم المتحدة الرئيس باراك أوباما بأن صبره غير المسؤول تجاه إيران هو السبب في إفشال المساعي. وبهذا التصرف، لم يقم بإفساد العلاقة مع الولايات المتحدة فقط، بل صنع أيضًا من فرنسا "كبش فداء" في كل مرّة أراد فيها المسؤولون الإيرانيون إتهام الغرب بإساءة المعاملة والضغط عليها[٣]. وزاد على ذلك إقامة قاعدة عسكرية في أبو ظبي في مواجهة طهران. فلماذا لم يقم بكل بساطة بالتفاوض مع طهران

---

[1] - Pascal Boniface, Alberto Toscano: op.cit. p.3

[2] - Bruce Crumly**: le pragmatism en politique etrangere: force ou faiblesse**? Revue Internationale et strategique.2010/2011. N77. Editeur: Armand colin.p.228

[3] - Bruce Crumly: op.cit.p.229.

بدل المواجهة، طالما أن هذا هو، في نهاية المطاف، الحل المنطقي والسبيل الوحيد لمعالجة هذه الأزمة[1]؟

من هنا، واجهت الطبقة السياسية الفرنسية صعوبة كبيرة في فهم سياسة ساركوزي الخارجية. فقد وضع فرنسا في اصطفافات غير واضحة المعالم، فلا الأحزاب ولا الصحافة ولا الرأي العام طبعًا أستطاعت تكوين انطباع أو رؤية حول الخطوط العريضة الواضحة للهدف الذي يسعى إليه في السياسة الخارجية.

هوكان يصرّح بأشياء كثيرة، ثم ينفذ عكسها، كما حصل مثلًا في الأزمة الأفغانية. ففي برنامجه الإنتخابي، أوضح بأنه ليس لدى فرنسا أي نيّة للبقاء في أفغانستان. ولكن، بعد أقل من عام، قام بإرسال جنود إضافيين إلى هناك دون توضيح أهدافه والمسعى الذي يرمي إليه[2].

أما بالنسبة لسياسته في الشرق الأوسط، فبالرغم من تعاطفه المطلق مع إسرائيل والشعب اليهودي، إلا أنه حاول الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول العربية، وذلك حفاظًا على المصالح الإقتصادية والإستراتيجية لفرنسا في هذه المنطقة. إلآ أن هذه السياسة لم ترق للشعب اليهودي، خاصة بعد تصريح لبرنارد كوشنير، يعتبر فيه بكل صراحة أن الإحتلال هو عقبة كبيرة في وجه إحلال سلام عادل في المنطقة[3].

ومهما يكن من أمر، صحيح أن رئيس الجمهورية هو من يدير السياسة الخارجية، ومع ذلك يجب مراعاة التقاليد. وطريقة عمل الديبلوماسية الفرنسية وقنواتها وعلاقاتها التي ترعاها منذ سنوات طويلة. وفي النهاية، هناك متابعة لملفات عديدة لا يصلح فيها البدء من جديد وتغيير قواعد ثابتة بين ليلة وضحاها.

وقد كان حظ السياسة الخارجية لفرنسا ضعيفًا في النقاش الإنتخابي الذي سبق الإنتخابات الرئاسية بين المرشح الرئيس المنتهية ولايته نيكولا ساركوزي وخصمه الإشتراكي فرانسوا هولاند، وقد أولى المرشحان الإهتمام الأكبر لقضايا الوضع الإجتماعي والبطالة والقدرة الشرائية والعلاقة مع أوروبا ومعدلات النمو الداخلي، ولم يشغل موضوع السياسة الخارجية سوى حوالي خمسة عشر دقيقة من المناظرة الكبرى وذلك من أصل ثلاث ساعات خصصت للسياسة الداخلية، وأقتصر الحديث على وضع الجنود في أفغانستان والأسرى الفرنسيين في منطقة الساحل.

---

[1] - Jean-christophe Cambadelis: **Nicolas Sarkozy est partout, la France est nulle part**. www.Cairn.info.fr. Article de IRIS.Vu le 30-8-2018.
www.researchgate.net/publication/251064098_Nicolas_Sarkozy...

[2] - Jean-christophe Cambadelis: op.cit.p 4.

[3]- Pascal Boniface, Alberto Toscano: op.cit.p.5

بقي الجدال بين معسكري اليمين واليسار حول موضوع السياسة الخارجية لفرنسا منحصرًا في صفحات الجرائد، وبين الدوائر السياسية المقربة من هذا المرشح أو ذاك، أو وسط أكاديميين وفاعلين في الدبلوماسية.

وقد حاول الرئيس الجديد أن يعمل على جميع الأوراق والتحديات الدبلوماسية بصبغة إهتمام واضح على الصعيدين المحلي والدولي. لكن التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة على الصعيد السياسي والأمني والإقتصادي كانت تؤشر لسباق نفوذ محتدم بين القوى الكبرى، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا[١].

وكان حضور هولاند على الساحة الدولية ناجحًا على عدة مستويات، فقد كان أول رئيس فرنسي يزور كوبا مستغلاً الزيارة لبناء علاقات تجارية واقتصادية بين البلدين، فقد كانت فرنسا تسعى لضمان مصالحها الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية في آسيا وأميركا اللاتينية وحتى روسيا. وقد جرت محادثات بين الرئيسين الروسي والفرنسي في جو بنّاء، كانت تفتقد له العلاقات بين روسيا والدول الأوروبية في ذلك الوقت، إذ كانت هاتان الدولتان تسعيان لمنع تدهور العلاقات الفرنسية ــ الروسية، والتي تعتبر غنيّة جدًا ومن جوانب مختلفة.

ولكن صفقات فرنسا مع دول الخليج أغضبت الولايات المتحدة، كما أغضبتها العلاقات مع كوبا. وكانت علاقة الرئيس هولاند مع المملكة العربية السعودية نقطة خلاف قوية مع إدارة الرئيس أوباما[٢].

وكانت الدول العربية متحمسة لعلاقاتها مع فرنسا، كورقة ضغط على الإدارة الأميركية للإسراع في حل أزمات عدّة، كالملف النووي الإيراني واليمن والأزمة السورية، حيث كانت فرنسا الدولة الأولى التي دعت إلى إحترام المواثيق الدولية وحقوق الإنسان وتحريم استعمال الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية والأسلحة المحرمة دوليًا في الصراع الدائر في سوريا وفي غيرها من اماكن الصراع.

أما الداخل الفرنسي، فقد كان ملفه ضاغطًا ويصعب فيه إقناع الشعب الفرنسي بخلاف ذلك. فبمناسبة مرور عامين ونصف العام على تسلمه مقاليد الحكم، سعى هولاند، صاحب أدنى شعبية على الإطلاق في تاريخ رؤساء فرنسا، إلى تحسين صورته أمام مواطنيه، في لقاء حاول فيه إثبات صلابته في مواجهة المحن، بعد إتهامه بأنه صاحب شخصية متقلبة ومتذبذبة (حسب قول منتقديه). كما عاهد الجميع بأنه سيحاول، وحتى إنتهاء ولايته محاربة البطالة ومحاولة حلّ الأزمة الإقتصادية الخانقة.

---

[١] ـ كمال عبيد: **فرنسا هولاند...بين الصعود كقوة عالمية أو الهبوط في مستنقع الأزمات**.20- . شبكة النبأ المعلوماتية. ٥ ـ ٥ـ ٢٠١٥

le 2-2-2019www.Anabaa.org.Vu

[٢] ـ كمال عبيد: مرجع سابق ذكر

وتراكمت النتائج السلبية في محصلة الرئيس في النصف الأول من ولايته، فمن إصلاحات اقتصادية لم تؤت كلها، مرورًا بنمو معطّل ومعدل قياسي للبطالة، وصولاً إلى إصلاحات إجتماعية غير كافية، كان الرئيس هولاند وحيدًا في مواجهة يسار عاجز ويمين منقسم ويمين متطرف متربص. ومن الطبيعي أن تكون كل إنجازاته على الصعيد الخارجي غير ذات فائدة في حشد الرأي العام لصالحه من جديد.

وطبيعي أمام هذا الإعتراف بالفشل، وعجزه عن التصدي للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية المستفحلة أن يعلن الرئيس هولاند أنه لن يترشح لولاية ثانية في انتخابات ٢٠١٧، مما فتح الباب على مصراعيه لكافة التكهنات حول شخصية الرئيس الجديد، أو بوجه أدق حول ما ستحمله السياسة الجديدة من إصلاحات وبرامج إنتخابية بناءة قابلة للتطبيق.

لم يكن من الممكن التقليل أبدًا من أهمية وتأثير هذه الإنتخابات الرئاسية الأخيرة، وإن كانت، في مكان ما، تنقصها، في الحقيقة، الشخصيات السياسية، الوازنة، بل التاريخية، والبرامج والمشاريع والرؤى والأفكار، كما الأحزاب التي يمكنها أن تنهض بالتجديد السياسي، وتضطلع بالدور الوطني. الذي تمليه ظروف هذه اللحظة أو المرحلة من تاريخ فرنسا السياسي والإجتماعي[١].

وقد برز نجم الحزب اليميني المتطرف، الجبهة الوطنية، بفعل الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا، حيث قام هذا الحزب، المشهور بعدائه للمهاجرين، وخاصة من أصول عربية وإسلامية، بحملات إعلانية واسعة، هدفها إثارة الرأي العام، وقد تعهدت المرشحة مارين لوبان بإستعادة السيادة الفرنسية على ميزانية الدولة والحدود والأموال والقوانين.

أما إيمانويل ماكرون، فقد تعهد بإحترام جميع الديانات بما فيها الإسلام، وتيسير قبول المهاجرين، وتخفيض النفقات العامة، ودعم التوظيف، إلى جانب تعزيز هياكل وأدوار الإتحاد الأوروبي. وقد كان ماكرون، الذي أنشأ حزب يتموضع في الوسط بين اليمن واليسار، يسعى إلى استقطاب أكبر عدد من الناخبين الذين سئموا من التطرف، والراغبين بإصلاحات إقتصادية وإجتماعية جدّية، وبرنامج إنتخابي فعّال.

وقد أستفاد ماكرون من الواقع السياسي والإنتخابي الفرنسي، ولقي الدعم المطلوب، وكل الدعم الذي يحتاج إليه، وقد تقاطعت من حوله وعنده، واحتشدت خلفه، أو على الأقل بجانبه، مجموعة وازنة من الشخصيات والأحزاب والمصالح السياسية، من اليمين واليسار الفرنسيين على حد سواء، الأمر الذي سهل وصوله إلى سدة الرئاسة[٢].

---

[١]- غسان ملحم : **قراءة هادئة ومتأنية في محصلة الرئاسيات الفرنسية** . جريدة الأخبار . الخميس ١٨ آيار ٢٠١٧. al.akhbar.com

[٢]- غسان ملحم: مرجع سابق ذكر

خلال الحملة الإنتخابية، تصاعد القلق في باريس جراء احتمال تدخل روسيا للتأثير على مجرى الإنتخابات. وكانت تلك التدخلات لمنع ماكرون من الوصول إلى سدة الرئاسة. وكان السؤال ما هو مصلحة روسيا في الوقوف ضد حملة ماكرون؟ والجوابكل بساطة هو أن روسيا تحاول عرقلته لأنه يريد "أوروبا قوية"، وذات نفوذ حتى أمام روسيا، بينما مرشحي اليمين المتطرف كانوا يخططون "لفرنسا قوية" وذات ثقل إستراتيجي.

أنتُخب إيمانويل ماكرون، ووصل إلى سدة الرئاسة حاملاً طموحات خارجية كبرى، أولها إعادة فرنسا إلى الخريطة الدبلوماسية العالمية، وقبلها الأوروبية. فأوروبا كانت في حالة من الوهن والتراجع بسبب تقدم اليمين المتطرف والتمزقات بين أعضاء الإتحاد والعجز عن التوصل إلى تفاهم لإدارة ملف الهجرات الكثيفة التي بدأت بالوصول إليها مع بداية العام ٢٠١٥، وأزمة خروج بريطانيا من الإتحاد التي تشكل "خطراً وجودياً" على مستقبل الإتحاد[١].

هذا على الصعيد الإقليمي. أما على الصعيد الدولي، فقد ظهرت في ذلك الوقت بوادر عودة الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية،خاصة في الشرق الأوسط، وبالتحديد في الملفين السوري والإيراني. وقد قام الرئيس الفرنسي الشاب بمحاولة لنسج علاقات خاصة مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب دون أن يهمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ولكن محاولاته لم تثمر نتائج فعلية وعملية على الصعيد الخارجي.

أما على الصعيد الداخلي، وفي تشرين الثاني ٢٠١٨، إشتعل الشارع الفرنسي بأعمال الشغب على خلفية المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، حيث شهدت باريس أعمال فوضى لم تشهدها من قبل العاصمة الفرنسية من حيث حدّتها وعنفها. وقد عُرِفَ هذا الحراك "بالسترات الصفر".

لم تكن تلك الحركة تابعة لمؤسسة حكومية، وليس لديها قائد محدد أو توجه سياسي مُعين. وقد نظمها عدد من المواطنين العاديين من أبناء الطبقة الوسطى عبر شبكات التواصل الإجتماعي. وقد حظيت تلك الحركة بدعم من الأحزاب اليمينية المتطرفة واليسارية. وما قد بدأ احتجاجاً على إرتفاع أسعار الديزل، أشعل لاحقاً شوارع باريس بأعمال فوضى وشغب طالت الممتلكات العامة والخاصة، وأوصلت شعبية الرئيس الشاب إلى الحضيض، حتى من بين أكثر مؤيديه ومناصريه.

والخلاصة أن من يريد إعادة وهج بلاده على الصعيد الاقليمي والدولي عليه أولاً بمعالجة الملفات الإقتصادية والإجتماعية الملحة. وبالُرغم من البرنامج الإصلاحي الواعد الذي طرحه ماكرون، وبالرغم من إسراعه في التنفيذ، إلاّ أن عدم خبرته السياسية كانت أكبر من آماله، مما افقده

---

[١] ـ ميشال أبو نجم : **سياسة ماكرون الخارجية ... كثير من الوعود والمبادرات وقليل من الإنجازات.** صحيفة الشرق الأوسط. عدد ١٤٤٠٢. الجمعة ٤ آيار ٢٠١٨.

الكثير من شعبيته وحضوره. فماذا ستكون خطواته القادمة؟ وكيف سيكمل بقية عهده في القصر الرئاسي؟

الفقرة الثانية: إتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية وأساليبها وأدواتها

تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النسق الدولي، كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الإستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية، ومدى نفوذها في المجال الدولي والأقليمي، وحجم أدوارها الخارجية. كما تمكننا كذلك من معرفة أسباب ضعف أدوار دول أخرى، وحالة الوهن أو التراجع التي تصيبها[1].

وتتميز سياسة الدولة الخارجية بنفس الخصائص بشكل عام، مهما كانت طبيعة الدولة، إلا أن توجهاتها تختلف من دولة إلى أخرى، حسب تطلعاتها وطبيعة نظامها السياسي، إلّا أنه يمكن حصرها في ما يلي:

أولاً **الطابع الخارجي** للدولة، بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية، فبالرغم من أنها تُصنع داخل أجهزة الدولة، إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية، أي البيئة الدولية، وهي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات، وتُحقق فيه الأهداف.

ثانياً **الطابع الرسمي**، أي أن السياسة الخارجية تُتخذ من قبل الدولة، بحيث لايمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في تقرير السياسة الخارجية ولكن ربما نعم في ما خص التأثير فيها، كما أنه من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

ثالثاً، **الطابع الإختياري** وهو يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارتان من عدّة بدائل مقترحة. فأي موقف دولي لا يُوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وهي تختار أحد الخيارات حسب أهدافها ومصلحتها القومية.

رابعاً، **الطابع الهادف**، أي أن السياسة الخارجية لا بد أن تكون موجّهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل الجهة الرسمية المختّصة على أن يتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق ذلك.

كما تتبع الدولة توجهاً معيناً في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية في ذلك التوجه وفقاً للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الإستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة

---

[1] - عربي لادمي محمد: **السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات** . المركز الديموقراطي العربي . ٢٧ ٢٧ كانون الأول ٢٠١٦.

للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[١]. فما هي توجهات الدولة الفرنسية وأدواتها وأساليبها؟

المبحث الأول: الإتجاهات العامة للسياسة الخارجية الفرنسية.

إن الحديث عن إتجاهات السياسة الخارجية لفرنسا يحيلنا مباشرة إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر وتتأثر بها عملية صنع وإتخاذ القرار الخارجي.

أما العوامل الداخلية فهي تلك التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، وهي المرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها، والتي، من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، كالعوامل الجغرافية والبشرية والمجتمعية والسياسية والعسكرية. أيضًا.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية، فيُعتبر النظام الدولي أو الإقليمي، من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول. فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم بإستقطاب حاد يصعب معه على دولة ما تبني سياسة العزلة. فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات أو محاور سياسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات أو التكتلات لحماية أمنهم القومي، كما تساعد هذه المجموعات المتشكلة الدول الكبرى في تنفيذ سياستها الخارجية وفرضها على أرض الواقع وإرغام الدول الأخرى على القبول بها.

وحسب فريديريك شاريون، فإن وضع فرنسا والأجندة العالمية يحتمان أولويتين: تحديد موقع الدبلوماسية الفرنسية في الإتحاد الأوروبي وترتيب العلاقة مع الحليف الأميركي، لأنه في الحالتين،وقعت أحداث كثيرة أعادت خلط الأوراق. وهذه الأولويات هي الأساس في تحديد موقع فرنسا العالمي ونمط سياستها بوصفها قوة متوسطة على الساحة الدولية[٢].

أما لوران فابيوس، فيؤكد "أن الإستقلالية هي المبدأ الذي يوجه عملنا منذ عام ٢٠١٢. وتتمثل استقلالية فرنسا هذه في قدرتنا على تحديد ما نعتبره صحيحًا بحرية والعمل على هذا الأساس"[٣].

وطبعاً فإن رئيس الجمهورية الفرنسية له توجهاته أو وجهة نظره الخاصة، وهو يحددها، منذ بداية عهده، ويقدمها عبر برنامجه الإنتخابي. وقد كانت هذه المواقف واضحة في عدّة ملفات، إذ تتغير الأولويات أو المواقف من قضية ما تبعاً للرئيس وتوجهه، كملف القضية الفلسطينية أو الملف النووي الإيراني والناتو والإتحاد الأوروبي أو ملف تواجد فرنسا في أفريقيا وحتى ملف الإرهاب.

---

[١] - عربي لادمي محمد: مرجع سابق ذكر.

[٢] - Frederic Charillon: la politique etrangere de la France: l`heure du choix. Revue de la politique etrangere. Printemps 2007.N`1 .pages 139-150

[٣] - لوران فابيوس: **سياسة فرنسا الخارجية: طموحات القرن الحادي والعشرين.**
https/www.diplomatie.gouv. ٢٢-٢٠١٨٢٣-le30-8.

ولكننا نستطيع أن نحدد ثلاثة توجهات أساسية للسياسة الفرنسية، وهي التي أوجزناها سابقاً، حيث تنشط الصحافة في نشرها وتحاول إقناع الرأي العام بها، وهي بالنتيجة توجهات أساسية للدولة الفرنسية.

التوجه الأول هو التوجه الأطلسي، وقد عرفت هذه العلاقة التاريخية الكثير من التقلبات. ففي السابع من آذر ١٩٦٦، إنسحبت فرنسا من الهياكل العسكرية المتكاملة وبرنامج الأسلحة النووية لمنظمة حلف شمالي الأطلسي(الناتو)، مع أنها بقيت عضواً في معاهدة الحلف. وقد كان ذلك رد فعل ديغول تجاه الهيمنة الأنكلو–أميركية على الحلف بالإضافة إلى التغيير في الإستراتيجيا الأميركية إلى إستراتيجيا الرّد النووي المرن، التي أجازت إمكانية النزاع في أوروبا باستخدام الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين كانت سياسة الدفاع والأمن الفرنسية تسترشد بالمبدأ الديغولي الذي يؤكد تضامن فرنسا مع الغرب حينما يكون تحت التهديد.

ظهر الإنحراف الأول مع الرئيس فرنسوا ميتران، عندما أصبح تدخل حلف الأطلسي في تفتيت يوغوسلافيا وشيكاً. فقد أدركت باريس ان التقارب مع الحلف، وربما إعادة التكامل، قد يزيد من تأثير فرنسا في التحالف. ولكن هذا التقارب ظل ضمن خطوات محدودة[١].

وقد دفع الرئيس جاك شيراك هذه العملية المؤيدة للحلف خطوة أخرى إلى الأمام عندما واجهت أوروبا تدني مستويات قواتها المسلحة قياساً مع أميركا خلال حرب البوسنة، حيث رأى شيراك فرصة لفرنسا لاندماجها في قوة المهمات المشتركة مع برلين(CJTF). وقد تطابقت هذه الفكرة مع مفهوم شيراك لحلف ناتو جديد يسمح لفرنسا بأن تأخذ مكانها العادل.

لكن رفض أميركا في ذلك الوقت تعيين ضابط أوروبي لمنصب القائد الأعلى دفع فرنسا إلى إتخاذ قرارها بالبقاء خارج الهياكل العسكرية للحلف.

أما الرئيس ساركوزي، فقد باشر مهامه مع تصميمه على تحقيق إنعاش أساسي لبلاده بعد العديد من سنوات الركود. وقد أعلن منذ منتصف عام ٢٠٠٧، وفي مناسبات عديدة، بأنه مصمم على إكمال العملية التي بدأها أسلافه في إعادة دمج فرنسا في الهياكل العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وبذلك يكون قد وضع حدًا للحالة الخاصة التي ظلت فرنسا متمسكة بها في الحلف منذ عام ١٩٦٦. لقد كان الهدف لعلاقة فرنسا بالناتو في المقام الأول، هو ضمان استقلال وتأثير فرنسا دولياً، وليس فقط عنصراً مكملاً للهوية الوطنية للبلاد. وقد وجدت فرنسا نفسها في دور الولد المشاكس للحلف، الذي غالباً ما يكون الخصم الوحيد والصريح للهيمنة الأميركية على أوروبا[٢].

---

[١] ـ جيسيلا مولر ـ براندیك ـ بوكيت : **سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة. رفع فعالية الإنضمام إلى الحلف**. مركز التقارير والدراسات في أوسينيوبوليتك. العدد رقم ٨٩.صفحة ٢٢ـ٢٣

[٢] ـ جيسيلا مولر ـ براندیك ـ بوكيت: **سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة، رفع فعالية الإنضمام للحلف.** مرجع سابق ذكر صفحة ٢١.

يُظهر فحص أدق لسلسلة تصريحات ساركوزي إنه من الخطأ الإستنتاج بأن نظرته الجديدة هي مجرد تعبير عن "النظرية الأطلسية" الجديدة للرئيس، أو أنها يمكن أن تترجم كرغبة في سرقة لقب واشنطن كالحليف الأكثر وفاء للبريطانيين والألمان.. وبما أن ساركوزي هو، في الحقيقة، الرئيس الأكثر تأييداً لأميركا من أي رئيس في تاريخ الجمهورية الخامسة، فإن مبادرته الأطلسية ليست مثالاً على هذا الأمر.

ولكن المشكلة التي حاول الرئيس حلها هي كيفية حل أو معالجة التعارض بين تأثير فرنسا المحدود في الحلف ومساهماتها الحقيقية، وكيفية حصول باريس على نفوذ فعّال على أرضية تطورات طويلة المدى في الحلف؟

وقد إستندت سياسة ساركوزي إلى الإعتراف بأن دور فرنسا خاصة في الحلف أصبح لا يحتمل، وأن هذه السياسة لم تعد تتماشى مع المصالح الفرنسية.

لقد كان لساركوزي حل أو ترتيب مزدوج يربط إعادة دخول فرنسا الكامل في الحلف بشروط معينة، وهي أن تكون لأوروبا سياسة دفاعية وأمنية مدعومة، تعمل بالمشاركة مع حلف شمال الأطلسي. وهذا ما يرفع مكانة أوروبا، ويلزم الولايات المتحدة بالإعتراف بأوروبا كشريكٍ مساوٍ في قضايا السياسة الأمنية والدفاعية [١].

هذا كله يعني بأنه يعطي الأولوية لتقوية سياسة الأمن والدفاع الأوروبية. وكانت فترة توليه رئاسة الإتحاد الأوروبي فرصة لإعطاء زخم جديد لتلك السياسة. وقد جعل إعادة تكامل فرنسا التام في منظمة الحلف تقترن بالنجاح بسبب الأهمية التي يوليها لهذا التكامل. فقد تعاون مع ألمانيا في تقديم ورقة مقترحات فرنسيةــ ألمانية تتعلق بمستقبل الحلف وعلاقات الإتحاد الأوروبي لأول مرّة دون تشاور مسبق مع الإدارة الأميركية. وبذلك، أكّدا " أن الأوروبيين يجب أن يتكلموا بصوت واحد"[٢].

ولكن بعد سبعة عشر عاماً من تولي اليمين زمام الرئاسة الفرنسية لم يكن الحلف متأكداً من كيفية تحديد العلاقة مع فرنسا بعد تولي الإشتراكي فرنسوا هولاند زمام السلطة. فقد كان الجميع قلقاً من تصريحات هولاند حول سحب الجنود الفرنسيين من أفغانستان قبل نهاية العام ٢٠١٢. وذلك بنظرهم، بداية انسحاب فرنسا من بعض المسائل الدولية الحساسة[٣]. وقد جاء تقرير لهوبير فيدرين ليؤكد أن كل تحرك لفرنسا مع الحلف سيكون فقط لجعل الحلف أكثر قوة من السابق. وهذا الخطاب أعاد إلى الأذهان الحقبة التي كان يتولى فيها الرئيس ميتران السلطة.

---

[١]- جيسيلا مولر - براندیك - بوكيت : مرجع سابق ذكر . صفحة ٢٧.

[٢] - جيسيلا مولر- براندیك - بوكيت: مرجع سابق ذكر . ص. ٣٤

[3] - Alexendra de hoop Scheffer, Martin Michelot, Martin Quencez: **After the terror attacks of 2015: A French activist Foreign policy here to say**? Centre of the german marchall fund of the United states. February 2016. P14.

فالرئيس فرنسوا هولاند كان قد انتقد قرار الرئيس ساركوزي في الإنضمام إلى القيادة العليا المشتركة للحلف. وكان صعباً عليه أن يتخذ قراراً بالإنسحاب من القيادة العليا بعد مرور ثلاث سنوات من الإنضمام، حتى وإن كانت حماسته للحلف وللعلاقات مع القوى داخله، وخصوصاً الولايات المتحدة، أقل من حماسة واندفاع الرئيس ساركوزي.

وهذه السياسة وهذه التوجهات تغيّرتا بعد الإعتداءات الإرهابية التي طالت فرنسا في عهد الرئيس هولاند سنة ٢٠١٥. فقد تحولت إلى سياسة دفاعية مبنيّة على واقع الأمور التي تفرض نفسها عند التعرّض لأزمة أو محنة. وقد تصرّف هولاند دون رؤية محددة، وبدعم من اليمين واليسار. وهذه السابقة في تاريخ فرنسا غيّرت الكثير من المعالم والخطوط السياسية الفرنسية التي كانت معروفة في السابق. والأمر الذي لم يكن من دون عواقب، إنعكست على سياستيه الأوروبية والأطلسية.

هذا من الناحية الإقليمية، أمّا من الناحية الدولية، فقد كان هناك فرقًا واضحًا في السياسة الخارجية بين عهدي ساركوزي وهولاند، وخاصة في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط وأفغانستان وإيران وسوريا والصراع العربي ــ الإسرائيلي والقضايا المتعلقة ببعض الدول الأفريقية.

مما تقدم، يتضح لنا أن كل سياسة أو منهجية سياسية في تعاملها الخارجي تصطدم بعراقيل و صعوبات وضغوط خارجية كثيراً ما تؤثر على صيرورتها. وفي ضوء ذلك، فإن السلوك الخارجي الفرنسي بوصفه عملاً يندرج ضمن رؤية متكاملة إستهدف تغيير قواعد الممارسة الدولية.

وقد كان الجنرال شارل ديغول صاحب هذه الرؤية، وهوالذي أكد على فكرة "الإستقلال الوطني" بمعنى التميز عن القوتين العظميين، من خلال البحث عن تحالفات جديدة. كان ذلك إنعكاسًا لروح قومية متأصلة لديه، ويطمح إلى تعميمها في فرنسا. وكانت لديه قناعة ببناء نظام دولي مختلف جذرياً عن النسق الدولي الذي تدافع عنه الولايات المتحدة الأميركية.

ونحن نستنتج من سياسته أنه، رغم معارضته للفكرة الأطلسية، فإنه ساهم بشكل ما في إدماج بلاده في هذه المجموعة. لقد تناسى أن تشجيع الإحتكارات الفرنسية على الإنتشار وعصرنة البنيات الصناعية لن يؤديا سوى إلى زيادة تبعية الإقتصاد الوطني، وبالتالي إلى تعميق "أطلسية" فرنسا[١].

في خضم التغييرات التي تطال السياسة الخارجية واتجاهاتها، ظل "الإتجاه الديغولي" متمسكًا بدور فرنسا الإنساني والتقليدي، والذي ينادي بدور فرنسا الأبدي في الدفاع عن حقوق الإنسان والتمسك بالأعراف والتقاليد الأخلاقيين،الذين هم أساس في استمرار وهج فرنسا وتميزها في المحافل الدولية وإنعكاس لصورتها وقوتها المعنوية والإنسانية، مهما كان ترتيبها بين الدول.

وذلك يكشف وجود رغبة متأصلة لدى القيادات المتعاقبة، تبتغي تمكين فرنسا من سلوك نهج يتسم بالعالمية، بحيث لا تقتصر على مجّرد حضور ثانوي ومحدود، بل تُصر على أن تعامل كقوة

[١] ـ بوقنطار الحسان: مرجع سابق ذكر صفحة ٢١٨.

عالمية وكقطب فاعل في السياسة الدولية ومحرك فعّال في الدبلوماسية العالمية مرتكزة في ذلك على مؤهلاتها الذاتية[1].

أما شعور العظمة، فهو بالنسبة للفرنسيين شيء مقدس، ومرتبط بها على مرّ التاريخ، ويجسد التاريخ الفرنسي منذ عهد لويس الخامس عشر. من هنا، كانت الإستقلالية في السياسة الخارجية هي العنوان الرئيسي في تعاونها مع باقي القوى العظمى والدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية.

المبحث الثاني:عناصرالقوة ومكامن الخلل في السياسة الخارجية الفرنسية.

إن مفهوم التوازن، إذا ما وظفناه في تحليل السياسة الخارجية لفرنسا، هو في هذه الحالة تعبير عن المصاعب التي تواجهها هذه الأخيرة من أجل المواءمة بين مطامحها وإمكانياتها. وبتعبير آخر، هو تجسيد للمجال الذي يمكن أن تتحرك فيه الدبلوماسية الفرنسية في ظل موازين القوى الراهنة.

والسؤال المطروح هنا هو ما هي المقومات التي تسمح لنا بتصنيف الدول وترتيبها بين دول كبرى، وسطى، صاعدة، نامية أو فقيرة ؟. لذلك علينا البحث وتقييم جميع عناصر القوة في الدولة الفرنسية، لمعرفة ما إذا كانت قد وظفت كل هذه المقدرات لدعم سياستها الخارجية وأهدافها أم لا.

إن هذا المحيط الذي تتنفس داخله فرنسا يعني تشخيص العوامل المتحكمة في صنع تلك السياسة وهي بالتالي متداخلة ويمكن تصنيفها داخل مجموعة من العناصر التي تدفعنا للبحث إذ ما كانت تتوافر لفرنسا القدرات الذاتية للمارسة سياسة عالمية فعّالة؟ وهل لديها القدرة لتخطي مختلف العوائق الخارجية والتي تستهدف نفوذها ومكانتها؟

أي مكان تشغله فرنسا في عالم اليوم؟ إن تأثير بلد ما فيما وراء حدوده يمكن لأول وهلة أن يقاس بعدد من الأرقاموأيضاً يمكننا قياس تأثير الدولة بمواردها الأقتصادية والأستراتيجية، بقدراتها العسكرية والنووية والتكنولوجية وأيضا برأس المال البشري.

- الجغرافية السياسية والإجتماعية

ويتأثر الوزن السياسي للدولة بالمساحة التي تشغلها حيث تعد من المعايير المهمة لقوتها وأهميتها. فالمساحة الواسعة تعني شمول مقادير من الموارد أكبر مما تشمله المساحة الصغيرة. كما تسمح بإستيعاب عدد أكبر من السكان. وفي نفس الوقت تهيء الإمكانيات والفرص للإنتاج المتنوع مما

[1]- مارسيل ميرل: **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة . دار المستقبل العربي،١٩٩٦، ض ٢٩٠.

يضمن بدوره توازناً أفضل في النمو الإقتصادي والسياسي للدولة. كما تتيح المساحة الكبيرة فرصة لإرساء المراكز الحيوية للصناعة والمنشآت الإقتصادية[1].

وتُعد فرنسا من الدول المتوسطة الحجم قياساً إلى دول أخرى كالولايات المتحدة وروسيا والصين مثلاً، أو حتى الهند وتركيا ومصر. ولكنها تتمتع بموقع جغرافي هام جداً، فهي تقع غرب القارة الأوروبية، ولديها ثلاث واجهات بحرية هامة. وقد وجدت فرنسا أن موقعها الجغرافي يفرض عليها أن تلعب دورين مزدوجين:

الأول المتمثل بفرنسا الأوروبية والذي يفرض عليها أن تأخذ مكانها في هذه القارة كدولة ذات شأن وفعالية.

أما الثاني المتمثل في فرنسا الإمبراطورية، فحتى بعد منحها الإستقلال لمستعمراتها السابقة، إلا أنها بقيت تحتفظ بعدّة أقاليم، والتي تُعرف بأقاليم عبر البحار وهي تسعى دائماً لفرض تواجدها في منطقة نفوذها التقليدية في أفريقيا والمغرب العربي.

ومما تقدم فإن سلسلة من المعطيات التاريخية والجغرافية والروحية والفكرية والتقنية والأقتصادية تشترك كلها لتعطي فرنسا وضعاً ممتازاً في العالم، وهذه المعطيات تمنحها على الخصوص سلطة معنوية هي أسمى بكثير من ثقلها النوعي[2].

وطبعاً أن أي دولة تتوفر لديها مقومات الدولة القوية هي دولة ذات رسالة أو هدف وتريد نقلهما إلى العالم، والدولة التي تقتصر أفكارها ومبادئها على شعبها وحسب هي دولة محدودة التأثير، وطبعاً لقد كانت فرنسا وما تزال، منبراً للعلم والفلسفة والفن، وهي ماتزال تحمل راية حقوق الإنسان والمواطن منذ ثورتها على الظلم، فشعارالحرية والعدالة والمساواة والأخوة،هو الذي يختصر مواقف فرنسا في الكثير من المشاكل والأزمات الدولية.

إذ على أثر هذه الثورة، أصبحت فرنسا صاحبة حضارة ورسالة يجب نشرها في كافة أنحاء العالم، وهي قائمة حول الديموقراطية وحقوق الإنسان، وخاصة في الدول النامية، وتهدف فرنسا من خلال هذه الرسالة إلى تقوية موقع فرنسا في النظام الدولي، بهذا ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من الركائز التي تعتبر بمثابة المحركات الرئيسية لتحقيق أهدافها في إطار علاقاتها مع محيطها الخارجي.

ولكن ما قاله باسكال بونيفاس يقارب المشكلة من زاوية أخرى، فقد كان تعاطي الجنرال ديغول مع أزمة الشرق الأوسط إنساني وغير عنصري رغم قوة اللوبي اليهودي في ذلك الوقت. أمّا الأن فقد

---

[1] - Henry Kissinger: **Weltordnung**.C.Bertelsmann Verag. 2014. P 45

[2] ـ لويس دوللو: **فرنسا ومكانها في عالم اليوم.** ترجمة الأب مارون خوري وبهيج شعبان. مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات الطبعة الأولى ١٩٧٠. ص. ٧

إنحدر المستوى الإيديولوجي في التعاطي مع تلك الأزمات، ,قد خسرت فرنسا ثقة روسيا والصين نتيجة الأزمة الليبية، ولم تستطع الوقوف في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل[1].ويتسائل بونيفاس كيف وصلت فرنسا من البلد الأكثر شعبية وخاصة في الدول الأسلامية إلى بلد متهم بخوفه من الإسلام والمسلمين من بين الدول الغربية؟

"وإذا كانت سياستنا الخارجية لم تتغيرخطوطها العريضة، ولكن نقاشاتنا الداخلية وهمومنا اليومية تظهر للعلن، ولن تبقى محصورة ضمن نطاقنا فقط، تماماً كغيمة تشرنوبيل النووية، فهل هذا ما تعكسه صورتنا الداخلية؟ بلد لم يعد لديه مكان للتسامح؟ فالخارج يتابع دائماً أخبارنا وخاصة الطبقة المتعلمة والمثقفة، وسيقولون عاجلاً أم أجلاً " كنت أحبكِ وتعلمين ذلك" لقد آن الأوان أن نعيد إشعال اللهب"[2].

ولكن اليمين المتطرف هوالمسؤول المباشر عن الوضع الحالي والصحافة التي تساهم في نشر ثقافته المتطرفة تؤذي فرنسا عوض أن تخدمها، ناشرة شعور الخوف والحذر لدى غالبية الفرنسيين، ولكن تنوع الديانات والثقافات في مجتمع ما يمكن أن يكون عامل قوة وليس عامل ضعف أو تشرذم، ويمكن لفرنسا أن تستفيد إلى أقصى حدّ من هذا التنوع الغني.

وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٨، فقد وصل عدد السكان الذين يعيشون في فرنسا إلى حوالي ٦٥,٢٣٣,٢٧١ نسمة وهم ينتمون إلى أعراق مختلفة ويعتنقون ديانات مختلفة. وطبعاً أن السكان هم رأس مال بشري، وكلما أنفقت الدولة على التعليم، فأن ذلك ينعكس أيجاباً على تحسين القوة العمالية لدولة معينة، فنوعية البنية التحتية التعليمية والإستراتيجيات الموجهة لقطاعات المعرفة تحدد نوعية النمو الإقتصادي والقوة القومية. والموارد البشرية تأخذ أهمية محورية في قياس قوة الدولة [3]. ومن هذا المنطلق يمكن إدماج هذا المزيج المتنوع في إغناء المجتمع الفرنسي وتقويته.

ولا بد أن تكون الدولة مستقلة في قرارها السياسي إن كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وما يؤمن إستقلالها السياسي هو الإستقلال الأقتصادي أو عدم التبعية إن كان على صعيد الصناعة أو المبادلات التجارية و المواد الأولية.

---

[1] - Pascal Boniface**: je t`aimais bien tu sais. Le monde et la France: le desamours**? Editions Max Millo. Janvier 2017. P 15

[2] - Pascal Boniface: op.cit.p22.

[3] - إدريس عطية: **دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالم.** تقرير من كلية الحقوق والعلوم السياسية. تبسة ٢٠١٦. ص٤٤.

ـــ العوامل الإقتصادية

حرصت فرنسا منذ القديم على تطوير نظمها الإقتصادية وهي كانت تُعتبر من أغنى وأقوى دول العالم، وذلك بسبب مواردها الغنية، والزراعة وإزدهار التجارة والتبادل التجاري. ولكن بعد الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، بدأت بوادر الضعف تظهر على الإقتصاد الفرنسي.

وهنا لا بد من العودة قليلاً إلى الوراء، إلى حقبة الجنرال شارل ديغول. لقد كان إنجاز المشروع الديغولي الخارجي، يتطلب توفر شرطين داخليين لم يتحققا فعلياً، الأول يتمثل في قدرة الرأسمالية الفرنسية على بناء إقتصاد وطني معاصرومستقل، والثاني هو إقناع الطبقة العاملة بأهمية ذلك المشروع[١].

وبعد فترة من الرقي والأزدهار، نجح الجنرال ديغول في بناء قواعد الإقتصاد الفرنسي و إدماجها في المشروع الرأسمالي العالمي، ولكن جاءت أحداث آيار١٩٦٨التعطي للمشروع الديغولي ضربة قاضية، وتكشف عن هشاشته[٢].

وبغض النظر عن التحليلات التي أنبرت لتفسير أسباب وخلفيات وطبيعة تلك الأحداث، فقد كانت إنعكاساتها سلبية على الإقتصاد الفرنسي. وتأثر بالتالي مركز فرنسا في العالم؛ مما دفع الجنرال ديغول بإعادة مواءمة سياسته ومنظوره للعالم. فبعد أن كان اهتمامه مركزاً على البحث عن وسائل تأصيل مكانة بلاده في العالم وإكتسابها استراتيجية عالمية، فإنه تواضع في طموحه، وقصراهتماماته على القضايا الداخلية.

والمعروف بأن تبعية الطاقة للخليج العربي كان لها تأثير كبير على علاقة فرنسا بدول تلك المنطقة. ففي فترات عديدة، التزمت فرنسا موقفاً حيادياً من الصراع العربي ــ الإسرائيلي، حيث حاولت جاهدة ألاّ ينفجر الصراع. وبحثت جاهدة عن صيغة ملائمة للطرفين لإحلال سلام عادل وشامل في هذه المنطقة، للمحافظة على مصادر الطاقة المهمة بالنسبة لصناعتها وإقتصادها.

والحديث عنها في فرنسا لا ينتهي وخاصة عندما ترتفع أسعار البترول. حيث تصاب الدولة بالركود. فالبلاد ليس فيها لا بترول ولا غاز. ولكنها متقدمة بخطوات لا بأس بها في استخدام الطاقة النووية. هذه الأخيرة تجهد فرنسا، للحفاظ عليها وتطويرها وتنميتها مع التركيز على التخلص من النفايات النووية. في الحقيقة، هذه الطاقة غير كافية لتدوير عجلات الإقتصاد ويجب المحافظة على مصادر البترول والغاز. ولكن أين تقع هذه المصادر؟

---

[١] ـ بو قنطار الحسان: مرجع سابق ذكر . صفحة ٢٠٠

[٢] ـ (يتعلق الأمر باضرابات طلابية رافقتها مظاهرات عمالية صاخبة أدت إلى زعزعة المؤسسات الفرنسية، وفرار الجنرال ديغول إلى ألمانيا مؤقتا)

في الصين، الشرق الأوسط، افريقيا وأوروبا اي روسيا،. أي بمعنى آخر في الدول التي تجاهلتها فرنسا. إذ ضمن هذا المعطيات لابد من الحفاظ على ممرات آمنة للوصول إلى مصادر الطاقة في هذه الأماكن. وهنا على فرنسا التوفيق بدقة بين مقاربتها المتعلقة بالدعوة لإحترام حقوق الإنسان والوصول المضمون لمصادر الطاقة أو البترول، بشكل خاص، في روسيا والشرق الأوسط. هذا إذا كانت تريد ضمان مستوى معيشي مقنع لأجيالها القادمة.

لكن ظهور ما يسمى "بالدبلوماسية الإقتصادية"، ليس إلا دليل واضح على مدى أهمية الإقتصاد في تحديد مركز الدولة العالمي. فقد سمحت تلك الدبلوماسية في جعل إسم فرنسا متداول في المحافل الإقتصادية الدولية. إذ أن قوة الدولة الفرنسية وإسمها في الخارج يمر عبر تصدير منتجاتها وإنتشار بضائعها حول العالم وخدماتها؛ وجعل كلمتها مسموعة في جميع المباحثات الإقتصادية والمعاهدات التجارية الثنائية[1].

وأصبحت الشركات الفرنسية، تتعاون بشكل وثيق مع الطاقم الدبلوماسي المولج بالعناية في الملف الإقتصادي، حيث تقوم بتوجيه طلبات محددة خاصة بالسوق الفرنسي ومتطلباته، وهذا ما قلّص المساحة بين الشركات والدولة ومتطلبات السوق العالمية.

إذن تمتلك فرنسا قوة اقتصادية لابأس بها قادرة على المنافسة الدولية، بشكل متفاوت من قطاع إلى آخر، ووزن ومكانة في النظام الأقليمي الأوروبي والنظام الدولي بصفة عامة، تؤمنها لها الجغرافيا والتاريخ، فماذا عن قوّتها العسكرية والنووية؟

ــ القوة العسكرية

تشكل القوة العسكرية، عنصراً مهماً ومؤثرًا في السياسة الخارجية لأي دولة، نظراً لإدراك صنّاع القرار، أن أحد أهم أهدافهم، هو الحفاظ على إستقلالية الدولة. فهو عنصر مهم تعتمد عليه الدولة لتأمين إقليمها ومصالحها، سواء في أوقات الحرب أو السلم. حيث تستخدمه كوسيلة ردعيّة للتأثير السياسي تجاه غيرها من الدول، وتُعد القوة العسكرية للدولة من أهم الأساليب المتممة للدبلوماسية، لإن اللجوء إليها لا زال يشكل أحد المظاهر التي أتسمت بها العملية السياسية دائماً.،

وقد لعبت القوة العسكرية الفرنسية دوراً كبيراً في توجيه سياستها الخارجية، و تكّرس هذا الدور خاصة مع إمتلاك فرنسا السلاح النووي. موظفة في ذلك، تقدمها في المجال العلمي والتكنولوجي؛ إضافة لعدم ثقتها في الولايات المتحدة للدفاع عن أوروبا الغربية. ورغبة منها في تحقيق الأستقلالية

[1] -. Laurence Badel: « **Pour une histoire de la diplomatie économique de la France** », *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, 2006/2 (n° 90), p. 169-185. DOI: 10.3917/ving.090.0169. URL : https://www.cairn.info/revue-vingtieme-siecle-revue-d-histoire-2006-2-page-169.htm

في ممارسة سياستها الخارجية خارج السيطرة الأميركية. و تحتل المرتبة الخامسة عالمياً في تجارة الأسلحة، وفرنسا أيضاً لها قدرة إبتكارية و تكنولوجية لا يستهان بها، تستخدمها لتعزيز القطاع العسكري وهذا ما يؤهلها لأن تكون قوة معتبرة في النظام العالمي.

فالقدرات العسكرية تمكن الدول من الدفاع عن نفسها إزاء أي عدو أومنافس، داخلي أو خارجي،تزامناً مع تمكين صانعي القرار في هذه الدول من تحقيق أي مصالح لدولتهم حتى لو تعارضت مع مصالح الكيانات المنافسة. وبالتالي تتداخل القوة العسكرية مع قوة الدولة داخل وخارج حدودها، وهي واحدة من الأدوات التي أنشأت القوة السياسية وجعلتها دائمة.

كما أن الجنود الفرنسيين متواجدين في العديد من مناطق الأزمات والإعانات الإنسانية. وبالتالي تستحوذ فرنسا على قوة عسكرية، سواء كانت بشرية أم مادية، تمنحها هامش من الحرية في إتخاذ قراراتها تجاه القضايا الإقليمية والدولية[١].

إن هذه المقومات الجغرافية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعسكرية، والتي أتينا على شرحها كافية لإبقاء فرنسا في موقع ومصاف الدول الكبرى؟ لماذا فرنسا الآن في مصاف الدول المتوسطة؟ ما هي سياستها الخارجية ؟ وأين موقع الخلل في هذه السياسة؟

وشرحنا للمحددات الداخلية ماهو إلا منطلق لشرح المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الفرنسية، فبالإضافة إلى أن النشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو عبارة عن رد على مؤثرات داخلية، فإن جانباً كبيراً من هذا النشاط يهدف أيضاً للرد على مؤثرات خارجية[٢].

من أهم هذه المحددات، هو تأثير هيكل النظام الدولي. والنظام الدولي هومجموعة من الوحدات السياسية، سواء كانت دولة أوغيرها، مترابطة ومتفاعلة فيما بينها من خلال مجموعة من العلاقات والوظائف والأهداف، وكلما إزداد هذا النظام تعقيداً، كلما شكّل ذلك عقبات وحدود بالنسبة للسياسة الخارجية للدول.

منذ الحرب الباردة، لعبت فرنسا دور الوسيط بين الشرق والغرب، ولكن دورها تغيّر في نظام الأحادية القطبية، وتحوّل إلى رافض أو متحفظ على الهيمنة الأميركية. وهذه العلاقة ما زالت حتى الآن، تشكل العائق أو المحور الأساسي، إن كان على الصعيد الأقليمي أوعلى الصعيد الدولي. وكذلك علاقتها التاريخية مع الشرق الأوسط، وتبدل الأدوار، من دور أساسي إلى دور وسيط أو شاهد صامت في أغلب الأحيان.

---

[١] ـ حسين قادري: **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**. دراسة مقدمة في جامعة الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية .٢٠١٠ .صفحة ٦٢.

[٢] ـ حسين قادري: مرجع سابق ذكر .ص٦٤

١ ــ العلاقة الفرنسية ــ الأميركية.

احتلت مسألة العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة، حيزاً مهماً في اهتمامات السياسين والمحللين خاصة الفرنسيين منهم. ويرجع الفضل في ذلك إلى الجنرال شارل ديغول، لكونه رسم بقوة، نوعية الصلات التي ينبغي أن تسود بين الطرفين. ودعا إلى محاربة كل تبعية للولايات المتحدة، وفي الإطار نفسه، سعى الكثير من الباحثين إلى إلقاء الضوء على تعاظم القوة الأميركية ومخاطرها على النظام الدولي

ولكن الديغولية لم تنف إنتماءها للغرب. بل على العكس، جاهرت بتشبثها بقيم هذه المنظومة. ورغم انتقادها لسلوك الولايات المتحدة، وتقرّبها من الإتحاد السوفياتي على أساس كونها دولة أوروبية بالدرجة الأولى، فإنها لم تتردد في اللحظات الحاسمة والحرجة، إلى الأنحياز لأميركا بوصفها المدافعة عن الغرب، كلما كانت مصالح هذا الأخير مهددة. وقد كانت منطقة الشرق الأوسط،من أكثر المناطق التي شهدت فصول العلاقة بين هاتين الدولتين، التي تراوحت بين التعاون والمنافسة والرفض والسيطرة.

علاوة على نجاح أميركا في بسط هيمنتها على حلفائها، فإن الدبلوماسية الفرنسية عانت من توّسع ونفوذ الولايات المتحدة في الوطن العربي. ولكن لسوء الحظ، فقد باشرت فرنسا بإعادة صياغة تحركها في المنطقة، في الوقت الذي بدأ المشروع التحرري العربي ينحسر ويرتمي شيئاً فشيئاً في أحضان الولايات المتحدة، التي أكتسبت مواقع مهمة على حساب الإتحاد السوفياتي.

هذا النفوذ الأميركي المتصاعد، همّش في كثير من الأحيان الدور الفرنسي، فبعد نهاية العدوان الأسرائيلي على لبنان، إضطرت فرنسا أن تتراجع لتدع الولايات المتحدة تنفرد بحل مشاكل المنطقة[١].

مما لا شك فيه، انه كان هناك قناعة فرنسية، بأنها لا تستطيع وحدها أن توازن النفوذ الأميركي، وذلك لعدّة عوامل. ومن هنا كانت ضرورة الإتكاء على أوروبا لخلق قوّة تكون أكثر تأهيلاً لمجابهة الولايات المتحدة.

لكن لم تثمر كافة المحاولات، التي تمت فيما بعد لإبراز شخصية اوروبية مستقلّة. وهنا نذكر بالمواجهة الأوروبية ــ الأميركية إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي أنتهت برجوع الأوروبيين الى أحضان الوصي الأميركي. وخلال تعاملها مع أزمة الشرق الأوسط، حرصت أوروبا على عدم إجهاض المشاريع الأميركية وأكتفت بدور مكمل للولايات المتحدة الأميركية [٢].

ولم تفلح فرنسا في جرّ حلفائها إلى نهج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة. ذلك أنه حتى فرنسا ليست مقتنعة تماماً بفعالية الدفاع الفرنسي. من هنا كان يسود إقتناع داخل النخبة السياسية الفرنسية

---

[١]- بوقنطار الحسان: مرجع سابق ذكر صفحة ٢٢١.

[٢]- بوقنطار الحسان.:مرجع سابق ذكر . صفحة ٢٢٣.

بوجوب المحافظة، لابل تقوية الصلات مع الولايات المتحدة، وتفادي كل ما من شأنه أن يؤدي الى قطيعة مع الحلف الأطلسي.

وأكثر القضايا التي شكلت نقطة محوّرية في هذه العلاقة، هي كما يسميها **لوران فابيوس بالملف العراقي.** واشار هنا إلى خطأين أستراتيجيين، اعتبرهما فادحين في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث كتب "كان يجب علينا منذ البداية القول وبكل وضوح لأصدقائنا الأميركيين اننا نرفض الحرب على العراق وليس فعل هذا أمام منظمة الأمم المتحدة. لقد أتهمونا بالخيانة ودفعت فرنسا الثمن غالياً، أدى إلى عزلتها على الساحة العالمية"[١]. والخطأ الثاني هو إهمال تقوية الوحدة الأوروبية؛ وكان يمكن تدارك هذه الأخطاء، لو سعت فرنسا من خلال استراتيجية واضحة إلى تدارك هذه العزلة،عبر وضعها خطة لما بعد الحرب الباردة، وأيضاً لما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.

ولكن إختلاف الرؤية لكل دولة داخل الأتحاد الأوروبي يُضعف أيضاً موقف فرنسا تجاه أميركا، ولكنها تحاول دائما بلورة موقف مغاير. فعلى سبيل المثال، نجدها تحاول الخروج من الطوق الأميركي. وتسعى لممارسة سياسات تعّبر عن أستقلاليتها، هي نفسهاالتي تتطابق مواقفها بشكل تام مع مواقف السياسة الأميركية تجاه البرنامج النووي الإيراني، وذلك لما تمثله تسوية هذه القضية من مصلحة مشتركة بين فرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

وما إصرار الولايات المتحدة على تقوية علاقتها بالأتحاد الأوروبي وفرنسا بالذات إلا كضرورة حيوية واستراتيجية، تسهم في إبقاء الولايات المتحدة في موقع الصدارة العالمية.

كما يقول **هوبير فيدرين،**" فرنسا ليس لديها قدرات الولايات المتحدة، وليس هناك أي دولة في العالم تملك ذلك أيضاً، لا اليوم ولا غداً[٢].

والرئيس ساركوزي عُرف بحبه وميله المطلق للولايات المتحدة الأميركية حتى في أسلوب حياته الخاص. وحتى انه كان معروفاً بدعمه المطلق للحلف الأطلسي. وكان يحلو للبعض تسميته ب"ساركو"، مما دفع بالسناتور الأميركي إلى القول بأنه الرئيس الفرنسي الوحيد الذي يحب الأميركيين[٣].

وكان هو الذي أعلن عودة بلاده الى حضن الأطلسي، بعدما كان الجنرال ديغول قد أعلن الانسحاب من تلك العمليات، عندما صرح بأن فرنسا أصبحت تمتلك السلاح النووي، وأن هيكلية

---

[1]-Laurent Fabius: « Diplomatie française: passer de la posture à la stratégie », *Revue Internationale et stratégique*, 2004/1 (n° 53), p. 53-56. DOI: 10.3917/ris.053.0053. URL : https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2004-1-page-53.htm

[2] -. Hubert Vedrine: « La juste place de la France dans le monde », *Études*, 2008/1 (Tome 408), p. 9-18. URL: https://www.cairn.info/revue-etudes-2008-1-page-9.htm.

[3] - Vice staff: **Sarkozy et les etats unis, une relation amour_ gene**. Le Monde, avril 10, 2015.

الحلف لا بد أن توّرط فرنسا في صراعات وحروبات الولايات المتحدة. ولكن وثائق ويكيليكس المسّربة أظهرت أن هدفه كان، منذ توليه الرئاسة، هو هذه العودة بالذات.

وبالرغم من هذا، فإن التعايش السلمي لم يؤد بأي حال من الأحوال إلى خفض الهوة الأيديولوجية والثقافية والسياسية بين فرنسا والولايات المتحدة [1].

أما الرئيس هولاند فكان معروفاً بأنه لم يتماهى بالعلاقة الفرنسية – الأميركية، وقد وجه رسائل واضحة الى دونالد ترامب بعدم فرض الإرادة الأميركية على أوروبا، وأعتبر أن الضغوط التي يمارسها الرئيس الأميركي على الإتحاد الأوروبي غير مقبولة، والقول بشأن "ما ينبغي أن تكون عليه أوروبا أو ما لا تكون"[2].

ومما تقدم، فأنه من الواضح تماماً، أن سياسة الحزب الجمهوري الفرنسي انعكست أرتياحاً وداً مع الولايات المتحدة الأميركية. بخلاف السياسة مع الحزب الأشتراكي بزعامة هولاند، ولكن الرئيسين كان لديهم رؤية مشتركة حول أهمية العلاقة مع الدول الصاعدة، وعلى رأسها الصين والهند والدول الصناعية الناشئة.

هناك دائماً منطقة حساسة جداً على الخارطة الدولية تشهد على تنافس الدول فيما بينها، وهي مرآة لمختلف الصراعات السياسية والأقتصادية والعرقية والدينية. فما من منطقة عرفت هذا الكم الهائل من التنافس والتعاون الدولي كما عرفت منطقة الشرق الأوسط. فكيف كانت علاقة فرنسا مع هذه المنطقة بالذات؟ وكيف كانت منطقة الشرق الأوسط هي بالذات المنطقة التي أظهرت بكل وضوح مكامن القوة والضعف في سياسة فرنسا الخارجية.

٢ــ علاقة فرنسا ــ الشرق الأوسط

بالرغم من أن فرنسا هي التي فتحت آفاق الشرق الأوسط كمنطقة صراع دولية منذ آواخر القرن الثامن عشر، وبالرغم من جهودها النشطة في علاقات وصراعات دول الشرق الأوسط، فإن هذه السياسة لم تجلب لها سوى القليل من المكاسب في هذه المنطقة تمثل في حصولها على جيب صغير (سوريا ولبنان) في فترة ما بين الحربين العالميتين.

وهناك أسباب عديدة لفشل السياسة الفرنسية، تعود إلى أن سياستها تتغير من حين إلى آخر نتيجة صراعات الحكم الداخلية، والذي لم يكفل لاستراتيجيتها أي نوع من الثبات والإستمرارية في الشرق الأوسط. مما جعلها حليف غير مأمون، ينتقل من التأييد الى التردد، ويضيّع الوقت بذلك بين

---

[1] ـ إيريك رولو. **سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي .** مجلة المستقبل العربي . ايار ٢٠٠٥ . صفحة ٥٥.

[2] ـ فرانس ٢٤ : **هولاند يعتبر ضغوط ترامب غير مقبولة .** ٣/ ٢ /٢٠١٧

الثقة وإستعادة الثقة، وفي مواجهة ذلك، كان هناك خط ثابت للإستراتيجية البريطانية التي ظلت المنافس الأول لفرنسا طوال القرن التاسع عشر. ففي مقابل حصول فرنسا على لبنان وسوريا، حصلت بريطانيا على المراكز الحساسة من قناة السويس إلى الخليج العربي مروراً بفلسطين والأردن والعراق، محاصرة بذلك مكان فرنسا الجديد في الشرق الأوسط [١].

ولا شك، بأن اهتمام فرنسا بالوطن العربي ليس بسبب المصالح الإقتصادية المادية أو العوامل الإستراتيجية فقط. ولكن أيضاً نظراً للنزعات العربية المواجهة للهيمنة الأميركي، التي كانت تقودها الناصرية والبعثية، فإتجاه فرنسا كان لبناء قوتها بالإعتماد على تحالفات جديدة لضمان ما عُرف "بأمن البحر الأبيض المتوسط" والذي يطل على الواجهات الأساسية : الشرق الأوسط، أوروبا المتوسطية، وأفريقيا الشمالية. ولكن سرعان ما تحوّل هذا البحر إلى مركز تنافس ومواجهة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والصراع العربي ــ الأسرائيلي.

وقد حاولت فرنسا تبني نوع من التوازن الصعب، يمكّنها من حماية مصالحها وتأكيد موقعها في المنطقة، ولكن من دون العمل فعلاً على تغيير آليات النظام الدولي. ولكن هذه السياسة لم تعّبر الا عن عجز فرنسا وضعف موقفها. وقد اكدت مخلفات العدوان الأسرائيلي على لبنان، وبشكل مأساوي، عجزها في التأثير على مجرى الأحداث. فبصرف النظر عن تحركها الدبلوماسي من أجل وقف العمليات العسكرية وجلاء الفلسطينيين، فإنه يلاحظ فيما بعد أمحاؤها، وأختفاؤها تاركة المجال فارغاً للدبلوماسية الأميركية [٢].

وأستمرت هذه السياسة بخطوطها العريضة حتى مع الرئيس جاك شيراك، الذي كان يؤكد دائماً وقوف فرنسا الى جانب القضايا العادلة والمحقة في الوطن العربي. وإن السياسة الفرنسية مع هذه الدول أنما تقوم على أساس الصداقة والمصالح الإستراتيجية في المجالات السياسية والإقتصادية والنفطية، وتطوير التعاون العلمي والثقافي. كما تعمل باريس على حل مشكلة الشرق الأوسط بين فلسطين وإسرائيل في إطار خيار السلام، والحفاظ على سلامة الأراضي العربية [٣].

ولكن ساركوزي قاد تغييراً جذرياً لسياسة العزلة ونهج القطيعة مع سوريا الذي ساد في عهدالرئيس شيراك. وكان المدخل من الباب الجيوسياسي، إذ كان ساركوزي يعلّق آمالاً كبيرة على نجاح مشروعه المتوسطي، على خلفية اعتباره منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة أوروبية، ذات نفوذ فرنسي قبل كل شيء وليست منطقة نفوذ أميركي[٤].

---

[١] ـ بوقنطار الحسان :**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي .** مرجع سابق ذكر . صفحة ٧٩.

[٢] ـ بوقنطار الحسان : **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي.** مرجع سابق ّكر . صفحة ١٥٩.

[٣] ـ باسكال بونيفاس: **السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي : الفرص والتحديات وألانعكاسات**. . مركز الأمارات للدراسات الإستراتيجية . ابوظبي.

[٤] ـ مفيد الزيدي :**السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي (دراسة حالة المملكة ال.عربية السعودية).** مركز دراسات الشرق الأوسط.٢٠١٧

ومع بداية الثورات والتغييرات التي حصلت في الدول العربية، حاولت فرنسا الدفع بإتجاه إعادة المفاوضات الفلسطينية ــ الإسرائيلية للوصول للسلام وأمن الدولتين. وحاولت أن تدعم اقتصادياً الدول التي تمر بمراحل أنتقالية كمصر وتونس.

أما العلاقة مع المملكة العربية السعودية، فقد أصبحت من الثوابت في سياسة فرنسا في الشرق الأوسط. وهي أدت في عهد الرئيس هولاند إلى تماهٍ شبه كامل للسياسة الفرنسية مع السياسة السعودية. وتحديداً في ملفي سوريا وإيران لإعتبارات اقتصادية وتجارية، أي عقود السلاح الضخمة التي وُقعت بين البلدين في تلك الفترة، والرهان الفرنسي على عقودٍ أخرى، كانت من الدوافع الأساسية لإعتماد هذه الوجهة من قبل دولة لم يتوقف وزنها على المستوى الدولي عن التراجع والضمور في العقدين الأخيرين[١].

وتزامن إنتخاب إيمانويل ماكرون مع تحولات كبرى في المشهدين الإقليمي والدولي. وجاء إنتخاب دونالد ترامب ليُكره الأوروبيين، ومنهم فرنسا، على التمايز عن الولايات المتحدة في عدد من الملفات الهامة كالإتفاق على الملف النووي الإيراني، ودفعهم إلى المزيد من التنسيق والإعتماد على النفس في علاقتهم مع أميركا حتى داخل حلف الناتو[٢].

صحيح أنه كان لفرنسا نظرة بعيدة في الشأن العراقي قبل وقوع الحرب كما ذكرنا سابقا. واليوم هناك نظرة مختلفة للصراعات هناك، فبدلا من المراقبة عن بعد و تقييم الوضع بالكارثي لا بد من التدخل حتى ولو كانت الكلفة على غير التوقعات. في الحالة الإيرانية المعروفة للجميع. إيران ليست دولة بنيت مثل إسرائيل في منتصف القرن العشرين. إنها تاريخ طويل وشعب له خصوصيته وثقافته و تاريخه. و القوة كانت دائما حلمًا إيرانيًا في الماضي وحتى الآن، عسكريًا ومدنيًا، نوويًا وتقليديًا. أما سياسة العزل الأميركية ايضًا ليست جديدة، وليست بحل"للمسألة الإيرانية"، خاصة و أن الصين وروسيا و أتباع المذهب الشيعي في الشرق الأوسط يساندون الكثير من التوجهات السياسية الإيرانية[٣]. وهي تحاول ألا تسمح بعد الآن لوشنطن بإحكام سيطرتها على العالم والمنطقة، متجاوزة المحددات المتعلقة بمصالح بقية الدول الكبرى، كما ترفض نظرية مد النفوذ الأميركي والغربي على كامل الشرق الأوسط[٤].

أما ما جرى في ليبيا من تدخل فرنسي، فقد تتالت فصوله، حيث بدأ هذا التدخل عسكرياً في سنة٢٠١١، في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي. مما أشعل الخلاف بين باريس وروما، وأُتهمت فرنسا

---

[١] ـ وليد شرارة : **الإستدارة الواقعية للسياسة الخارجية الفرنسية**. جريدة الأخبار. الخميس ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

[٢] ـ وليد شرارة : مرجع سابق ذكر.

[٣] ـ صلاح نيوف : **الإتجاهات العامة للسياسة الخارجية الفرنسية.** موقع إيلاف الألكتروني. لندن ٣٠ آب ٢٠٠٧. مقال نظر في ١٨كانون الثاني ٢٠١٩.

[٤] ـ غسان ملحم: **ملامح النظام العالمي الجديد في الميزان**. مرجع سابق ذكر.

بأنها تسعى للسيطرة على البترول الليبي، بينما أكدت فرنسا، وعلى لسان الرئيس هولاند أنها ملتزمة بمساعدة الأطراف المحلية في ليبيا للتمكن من تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومن ثم العمل على نزع أسلحة المجموعات المسلحة، ومكافحة تنظيم داعش والتنظيمات الأرهابية في المنطقة.

طبعاً الأستقرار في ليبيا مهم في مكافحة التنظيمات المتطرفة، وفي الحد من سيل المهاجرين إلى أوروبا. ولكن ليبيا هي اللاعب النفطي الحرّ خارج إطارالأوبك، والذي يمكن في حال عودته إلى الأسواق بقوة أن يشكل عامل ضغط رئيسي على كافة التطورات في المنطقة. والسؤال هنا هل تسعى فرنسا إلى الأستئثار وحدها بالنفط الليبي أم هي مجرد وسيط فعّال بين الأطراف الأقليميين والدوليين؟ وهل تنجح إدارة ماكرون في تغيير سياسة هولاند، بعدما سعى الفريق الرئاسي الجديد على العمل بشكل مغاير في الكثير من الملفات الخارجية؟

ففي مقابلة أجراها ماكرون في حزيران ٢٠١٦، أعلن الرئيس الشاب، "عن نهاية حقبة إمتدت لعشر سنوات سيطرت فيها أطروحات المحافظين الجدد، بعد إستيرادها إلى فرنسا، على سياستنا الخارجية"[١].

وحتى مقاربته للملف السوري جاءت مغايرة، مما أثار حفيظة المتشددين الفرنسيين، ولكن أنصار الرئيس الجديد كهوبير فيدرين ودومينيك دو فيلبان إستطاعا إقناع الرأي العام، بالإشتراك مع العديد من مراكز الأبحاث والدراسات السياسية، بالوقوف إلى جانب الرئيس الشاب ودعم سياسته الجديدة.

إذاً الشرق الأوسط وإفريقيا، من أولويات الدبلوماسية الفرنسية، ولا يمكن حصرها بمفاهيم سياسية واقتصادية. ويجب أن تدخل الفضاء الثقافي الفرنسي من جديد، وفق رؤية البعض في فرنسا، أي حوار الحضارات. وعلى النقيض من الولايات المتحدة، فرنسا هي حليف، بالنظر إلى قدمها في المنطقة ثم إلى القيم المشتركة،ثقافية وغيرها، مع دول كثيرة في الإقليم.

كخلاصة لكل ما تقدم، يمكن القول بأن فرنسا تحتفظ لنفسها بدور فعّال في إظهاروتنفيذ أفعالها وقراراتها الخارجية. وذلك بتقويتها لسلطات رأس الدولة والمتمثل في رئيس الجمهورية، الذي يضطلع بمهام كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. أما عن البرلمان، فدوره يبقى محدوداً نظراً لما ينص عليه الدستور. بالإضافة إلى الإنقسامات الحزبية الفرنسية التي تحول دون معالجة مشاكل السياسة بأسلوب موضوعي، وبالتالي عدم إمكانية الوصول إلى قرارات خارجية موحدة خاصة تلك المتعلقة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

---

[١]- وليد شرارة: مرجع سابق ذكر

أضف إلى ذلك فإن إهتمامات الرأي العام الفرنسي، أو حتى جماعات الضغط والمصالح، تكون بالقضايا الداخلية أكثر من الخارجية منها. والتي تكون عامةً نتيجة ردود أفعال عابرة فقط، كما حدث في حرب العراق ٢٠٠٣، او العدوان الإسرائيلي على فلسطين، أو تلك التي تؤثر مباشرة على الأوضاع الداخلية للبلاد خاصة الإقتصادية.

وتظل فكرة الإستقلال والسيادة المطلقة، وتظل رسالتها الإنسانية التي تحتفظ بها منذ القديم، هاجس السياسة الخارجية الفرنسية، لإستعادة مكانتها وتأثيرها في العالم.

ولكن التناقض يكمن، في أن فرنسا لا تمتلك الوسائل الكافية لتنفيذ سياستها. فالعالمية التي يطمح لها القادة الفرنسيون من خلال عملهم الخارجي، هي أمل كبير ولكن لا يتوافق مع الواقع الفرنسي، وذلك، منذ أصبحت فيه القوة النووية الفرنسية غير كافية، نظراً لإمتلاك قوى دولية أخرى هذا السلاح، بالإضافة أن اقتصادها لايسمح بتخصيص ميزانية كبيرة لخدمة تلك الطموحات.

كل هذا، نظراً لإرتباط القادة الفرنسيين بمجموعة من المبادئ التقليدية (العالمية، الإستقلال، النفوذ، التأثير..) بمعنى إنه للبعد التاريخي قوة كبيرة في توجيه تلك السياسة الخارجية المشبعّة بالقيم، وهذا الخط الديغولي، رغم تعاقب الرؤساء، مازال ناشطاً حتى الأن.

ورغم هذه التناقضات التي تعاني منها السياسة الخارجية، والتي تتلخص في عدم مطابقة الإمكانات مع الطموحات، إلا أن هذا لا يؤدي إلى إضعاف الوجود الفرنسي بشكل كبير. نظراً لما تتمتع به الدبلوماسية الفرنسية من مهارات وقدرات ناعمة، تطغى على هذا النقص في النواحي الإقتصادية.

فإعتماد الدبلوماسية الفرنسية على نوع من السلاسة في علاقاتها الخارجية، وطبيعة المواضيع التي تنادي بها، مثل إحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، وتعزيز الديموقراطية وحماية البيئة. كما إن اعتمادها على أسلوب الحوار والمفاوضة، يوفرون لها التواجد الدائم على الساحة العالمية، إن كان في هيئة الأمم المتحدة أو في المنظمات الإقتصادية والثقافية، ولكن ليس بالشكل المطلوب لتكون دولة عظيمة.

وهي تحافظ دائماً على مجموعة من المعايير، وتتميز دائماً بنوع من الإستقرار في توجهاتها وتطلعاتها، والقيم الأخلاقية التي أتت بها الثورة الفرنسية هي المرتكزات الأساسية لتلك السياسة والتي ترى ضرورة المحافظة عليها مع إحتواء الثقافات والقيم الأخرى.

إن الصراع الدائر اليوم، ليس فقط بين الدول وعلى أساس إيديولوجي. بل يتعدى ذلك إلى أطراف ومنظمات وقوى تسعى كل واحدة منها للدفاع عن مصالحها، دون الرجوع إلى أميركا، وليس من الخطأ أبداً، أن تعيد فرنسا حساباتها مع جميع الأفرقاء السابقين، وتمكين علاقاتها مع القوى الصاعدة كروسيا والصين وقوى إقليمية فاعلة كإيران وتركيا.

هل يحق لفرنسا أن تحلم مجددا بالحلم الفرنكوفوني؟ سؤال في غاية الجدية والصعوبة، وهو مطروح على السياسة الخارجية الفرنسية. ربما الموضوع له علاقة مباشرة بالقوة والقدرة الإقتصادية. فلم يعد لفرنسا القدرة على تحمل تكاليف كبيرة في سبيل نشر ثقافتها أو رؤيتها السياسية للعالم. على العكس من ذلك، فإن جود الأمم المتحدة، يفتح لفرنسا مجالات كبيرة للمناورة بعيدًا عن تقسيم العالم إلى تكتلات أو أقطاب. فالعالم المتعدد الثقافات، هوعالم، لم يعد يقوم على الأقطاب.

صحيح في رأي العديد من الخبراء الفرنسيين، أن الأمم المتحدة ليست حكماً في الصراعات الدولية، وليست منظماً للنمو والتطور الاقتصادي المتوازن، كما أنها لا تحمي حقوق الإنسان. و السبب بسيط جدا، هو أن الولايات المتحدة تتصرف في العالم و كأنها الأمم المتحدة، باستقلالية و شعور، بأن لديها حق، بفرض قوانينها على الآخرين. لكن الأمم المتحدة هي المسرح لصراع الإرادات الدولية بامتياز. وعلى هذا المسرح كرسي دائم محجوز لفرنسا. الفرنسيون يقولون أنه ليس علينا أن نخجل من هذا، فالعديد من البلدان فيها بترول وغاز و نحن لدينا مقعد دائم في مجلس الأمن.[١]

أن فرنسا بحاجة إلى أحزاب يمكنها أن تنهض بالتجديد السياسي، وتضطلع بالدور الوطني الذي تمليه ظروف هذه المرحلة من تاريخ فرنسا. وتبقى المراجعة النقدية الذاتية للطبقة السياسية التقليدية ضرورة ملحة، ولازمة لا بد منها[٢].

Nicolas Sarkozy est Parout, la France est nulle part.

صرخة أطلقها جان- كريستوف كامباديللي، للدلالة على المعاناة التي تمر بها فرنسا من سوء التصرف في السياسة الخارجية، وقلة تقدير، ممن كان مؤتمناً على المحافظة على الإرث التاريخي الفرنسي. فلم يعد هناك مجال لتكرير الخطأ، وفرنسا بحاجة إلى سياسة جديدة، شفافة، متميزة ومستقلة عن السياسات التقليدية السابقة، لمماشاة العصر الحديث بكل تقلباته.

وبعد عرض كامل لكل المحددات الداخلية والتحديات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الفرنسية، وبعد عرض جميع المقومات التي تملكها، ننتقل في القسم الثاني من هذا البحث لنعرض التحديات المعاصرة لتلك السياسة، والأجندة المطروحة لمختلف القضايا الحديثة والأبعاد الجديدة والمستجدة للسياسة الخارجية الفرنسية.

-[١]. Hubert Vedrine: « **La juste place de la France dans le monde** », *Études*, 2008/1 (Tome 408), p. 9-18. URL : https://www.cairn.info/revue-etudes-2008-1-page-9.htm

[٢]- غسان ملحم: **قراءة هادئة ومتأنية في محصلة الرئاسيات الفرنسية**. جريدة الأخبار . الخميس ١٨ أيار ٢٠١٧.

القسم الثاني

التحديات المعاصرة للسياسة الخارجية الفرنسية

تضم صناعة السياسة الخارجية عدة عمليات لتحديد قواعد التعامل مع المتغيرات الدولية ووضع برنامج للعمل في المجال الدولي. وتعد عملية صنع القرار السياسي الخارجي من أهم العمليات التي تتضمنها صناعة السياسة الخارجية.

ويقصد بإتخاذ القرار السياسي الخارجي المرحلة الأخيرة التي تمر بها عملية صنع القرار السياسي الخارجي، أي مرحلة إختيار القرار الأفضل. وتُعدّ هذه المرحلة من أخطر المراحل، لما يمكن أن ترتبه من نتائج إيجابية لمصلحة الدولة أو نتائج سلبية تضر بمصلحة الدولة. كما أن قرارات السياسة الخارجية تشكل في محصِلتها المسار العام للسياسة الخارجية للوحدة الدولية[١].

من هذا المنطلق، يمكننا القول، بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية دينامكية تأخذ في الأعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، التي تترجم إلى واقع ملموس من خلال الأداة الديبلوماسية. كما تجسد السياسة الخارجية وجود عديد من الخطوات أهمها:

١. قيام الدولة بترجمة المصالح القومية إلى مبادئ وأهداف محددة في السياسة الخارجية.
٢. إن صانعي القرار، من خلال ترجمة المصالح القومية، يأخذون في الإعتبار الظروف البيئية المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي[٢].
٣. يقوم صانع القرار، بتطوير خطته أو إستراتيجيته تبعاً لقدرات أو إمكانيات الدولة، في التعامل مع المواقف المستجدة من أجل تحقيق الأهداف الخارجية للدولة.
٤. تتبنى الدولة المواقف الإيجابية التي من شأنها تحقيق مصالح الدولة الخارجية وتبعاً لمقدراتها وإمكانياتها[٣].
٥. قيام مؤسسات الدولة جميعاً، بتقويم دوري للتقدم الذي أنجزته هذه المؤسسات تجاه تحقيق أهداف الدولة الخارجية.

ولكن هذا كله من الناحية النظرية، ولا يمكن تطبيقه في المدى المنظور. والسبب أن الأهداف المتوخاة تحقيقها في السياسة الخارجية هي سياسة طويلة المدى، وتتعرض لتأثيرات خارجية كثيرة. وكل سياسة خارجية محاطة بعوامل نجاح وإخفاق، ونتائجها غير مضمونة بالكامل.

وهناك بيئة معينة يتم فيها صنع القرار، وهي نوعين البيئة الواقعية والبيئة النفسية. أما البيئة الواقعية، فهي تشير إلى الحدود التي يتم تنفيذ القرار داخل إطارها وهي تشمل البيئة الخارجية

١ـ أحمد البياتي: **اتخاذ القرار في السياسة الخارجية: منطلقات وخبرات** . المركز المصري للدراسات والبحوث. ٢٨ كانون الأول ٢٠١٧ .ص٢٠

٢ـ أ حمد البياتي : مرجع سابق ذكر. ص ٢٨.

٣ـ أحمد البياتي : مرجع سابق ذكر . ص ٢٨.

ومستوياتها المختلفة (عالمي وأقليمي). وهي تشمل البيئة الداخلية وتتضمن القدرة العسكرية والقدرة الإقتصادية والبناء السياسي ومجموعات الضغط والنخب المتنافسة.

بينما تعني البيئة النفسية، التعرف على تصورات أو مدركات صناع القرار تجاه بيئتهم الواقعية، وكيفية إرتباط البيئة النفسية بالواقع العملي من عدمه، بما لهذا من علاقة بالتأثير على نجاح قرارات السياسة الخارجية أو فشلها[1].

والمفترض، أن تكون المسئوولية الرئيسية لتقديم المقترحات السياسية من واجبات وزارة الخارجية، ولديها خبراء في المناطق الجغرافية، ويقومون بتزويدها بمعلومات عنها. ولكن كما أسلفنا سابقاً فأن مجال السياسة الخارجية محجوز للرئيس وتكون تعهداته أومخططاته مدرجة ضمن برنامجه الإنتخابي.

وما هو واضح أيضاً، إن الهاجس الإقتصادي يطغى على البرامج الإنتخابية، وهذا ما تعهد به ساركوزي أبان حملته الإنتخابية، وأيضاً هولاند من ثم ماكرون.

ولكن خطورة التطورات الإقليمية والدولية، تلزم الدولة الفرنسية بالتعاون الجدي مع كافة الأطراف الدوليين في مختلف الملفات الشائكة وأبرز هذه الملفات هي مكافحة الأرهاب الدولي، والحد من التلوث البيئي، ومعالجة الملفات الإجتماعية والإقتصادية التي يتبادر إلى ذهننا أن هذه الأمور محض داخلية للدولة الفرنسية، ولكنها لن تستطيع العمل وحدها على هذه الملفات لتحسين تموضعها الخارجي وإستعادة مكانتها الطبيعية ونشر رؤيتها الإنسانية والأخلاقية.

---

[1] ـ أحمد نوري النعيمي: **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**. دار الزهران، عمان . الطبعة الأولى. ٢٠١١. صفحة٢٢٣.

الفصل الأول: جدول أعمال السياسة الخارجية الفرنسية:

يصعب على قوة دولية متوسطة أن تمارس وحدها تأثيراً فاعلاً على مجتمع دولي آخذ بالتعقيد يوماً بعد يوم. ولهذا أصبح العمل ضمن إطار الإتحاد الأوروبي مبدأً مطلقاً للسياسة الخارجية لفرنسا، ولاسيما في مسائل حفظ السلم وإحترام القواعد القانونية التي تحكم التعاون الدولي المتعدد الأطراف. وقد عمدت فرنسا خلال رئاستها للإتحاد الأوروبي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، لإرساء أسس جديدة لدبلوماسيةٍ أوروبيةٍ أكثر تضامناً وأكثر استقلالية[1].

في الوقت نفسه، تؤكد فرنسا موقعها من خلال عدد من المبادرات الخاصة، حيث تدعم تقنيًا وماليًا، عدداً من المشاريع والشراكات التنموية في عدد من الدول الأكثر فقراً في جنوب الصحراء الكبرى.

كذلك يتوجه نشاطها للشرق الأوسط والدول الصاعدة، كما تشكل حماية حقوق الإنسان والترويج لها ونشر الديموقراطية مكوناً أساسياً من مكونات السياسة الخارجية الفرنسية. ومواجهة التحديات العالمية الجديدة وحفظ السلام وتعزيز التعاون الدولي بمواجهة التهديدات الأرهابية هم من أولوياتها بالإضافة إلى التحديات المناخية والتلوث ومكافحة الأوبئة والأمراض.

وأيضاً، يتم تشجيع التبادل الثقافي ومشاريع التعاون العلمي والجامعي، حيث يتم إستقبال حوالي ٢٢٠ ألف طالب ومساعدتهم خلال إقامتهم في فرنسا. كما تم تحديث وسائل العمل الثقافية في الخارج عبر إنشاء مؤسسة كولتور فرانسCulturesFrance ومحطةFrance24 ، وهما مثالين حديثين عن الوسائل السياسية الثقافية لفرنسا التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياستها الخارجية.

هذه الأعمال تتطلب معرفة كاملة وناجزة بمختلف التطورات الدولية والمتطلبات الداخلية فكيف وضعت فرنسا هذا الجدول وكيف تم تنفيذه؟

الفقرة الأولى: القضايا المطروحة على أجندة السياسة الخارجية الفرنسية.

في التوجه الجديد للسياسة الخارجية، كانت تظهر نزعة الإنقطاع عن السياسات والتوجهات السابقة. وأكثر من ذلك، فإن إيمانويل ماكرون، الرئيس الفرنسي الجديد، ندد بالإستعمار ونعته بأنه "جريمة ضد الإنسانية". كما انتقد من سبقه إلى رئاسة الجمهورية متهماً إياهم "بالجمود" والنزوع نحو توجهات المحافظين الجدد، فضلا عن الإفراط في إتباع سياسة التدخل "في الدول الأخرى".

[1] - www.diplomatie.gouv.fr/ar: site officielle de la diplomatie francaise en langue arabe.Vu le 19.02.2018.

وبالمقابل، فإنهم، وفق ماكرون، إتسموا "بالبرودة" فيما يتعلق بالإتحاد الأوروبي. وبذلك كان ماكرون ينأى بنفسه ليس فقط عن النزعة القومية – الشعبوية المهيمنة وقتها، بل أيضا، عن النزوع بإتجاه تيار المحافظين الجدد الذي برز في فرنسا منذ بداية القرن الـــ٢١. وبالنسبة للرئيس الجديد، وحده الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما كان موضع إعجاب لديه.

ولكن ملف مكافحة الإرهاب والتطرف، وملف التلوث البيئي ومخاطر التغير المناخي كذلك الملفات الإقتصادية كانت من الأساسيات في جدول أعمال العهود السابقة. وستبقى كذلك حتى وقت مستقبلي منظور غير محدد بعد، نظراً لخطورة تلك القضايا وتهديدها للأمن الفرنسي في الداخل والخارج على حد سواء. فما هي هذه الملفات؟

المبحث الأول: الحملة أو الحرب على الإرهاب الدولي.

أضحت ظاهرة الإرهاب واقعاً مفروضاً وليست حالة وقتية طارئة، جراء الإخفاقات والفَشلْ في التعامل معها، فضلا عن الإندفاع وراء العواطف والشعارات، والإنقياد خلف التهويل الدعائي البراغماتي، الأمر الذي يدعونا للإجابة على سؤال مفادهُ: ما هي الطريقة المثلى في التعامل مع الارهاب كفكر ومنهج وسلوك وواقع مفروض؟

والإرهاب عمل عنيف، يستهدف إرضاخ الجماعة لآرائه وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوة، من خلال تجذير الخوف وزرع القلق في محيطهِ. ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة[١].

وقد طرأ على مفهوم الأمن الكثير والعديد من التحولات، إبتداء من العقد الأخير من القرن العشرين، والذي يرتبط أساساً بمفهوم المخاطر والتهديدات، كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والمشاكل البيئية والإرهاب. وبالتالي أصبح المفهوم التقليدي للأمن، والمبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها عسكرياً في مواجهة أي غزو خارجي، غير قادر على إحتواء هذه المخاطر، وبالتالي القدرة على تفسيرها، ومن ثم توفير وسائل وإمكانات مواجهتها.

فتعدد الجهات الفاعلة على المستوى الدولي والإقليمي، وصعوبة الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية نتيجة العولمة الأمنية والسياسية والثقافية أيضاً، والتداخل بين العديد من القضايا، جعل من الصعب التمييز أو الفصل بين ما هو سياسي وما هو إقتصادي، مما يجعل دولة مثل فرنسا

[١] ـ **الارهاب أنواعه أسبابهُ وطرقُ معالجتهِ**. دراسة صادرة عن مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية. ٣ أ ذار ٢٠١٥

من الدول الأكثر تأثراً بهذه التحولات، فموقعها الجغرافي يجعلها في وسط منطقة ذات عمق إستراتيجي مهم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية.[١]

لذلك كانت توصية الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الدفاع الفرنسية، بالإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي. أولاً بسبب الروابط التاريخية، ثانياً بسبب هشاشة الأمن فيها وقرب البعض منها من الأراضي الفرنسية كالمغرب العربي، لذلك، وبعد أن إنفجر الوضع في مالي، تطلب الأمر تدخل فرنسا لوقف زحف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي[٢].

وقد وعد الرئيس "نيكولا ساركوزي" في عهده، بإجراءات أكثر وحشية ضد الإرهاب في فرنسا، والعمل على تقليل الفوارق الثقافية في المدارس. وقال "ساركوزي" إن داعش أعلن الحرب على فرنسا، لذا يجب أن تكون إجراءاتنا أكثر وحشية، يجب ألاّ نخاف، وحان الوقت لكي يشعر الإرهابيون هم بالرعب"، كما طالب بتحسين العلاقات مع روسيا، وإرسال قوات عربية حليفة لهزيمة داعش بسوريا.

وقد وعد أيضاً بإجراء تغييرات كبرى، تشمل تسليح الشرطة بأسلحة ثقيلة، وقوانين جديدة أكثر صرامة بشأن منح الجنسية الفرنسية المكتسبة، ومنع إستقبال المجرمين. كما توّعد ليس فقط بحظر النقاب، وإنما بمنع إرتداء الحجاب في أماكن العمل.

ولكن في عهد فرانسوا هولاند، شهدت فرنسا في١٣نوفمبر٢٠١٥، أحداثها الأكثر دموية منذ أكثر من نصف قرن، حيث تحولت عاصمتها باريس في أقل من ساعة، إلى مسرح لهجمات إرهابية، هي الأعنف في أوروبا بعد تفجيرات مترو مدريد٢٠٠٤، وقد راح ضحية أحداث باريس ١٣٠ قتيلا، ومئات الجرحى، وتبنى تنظيم "داعش" مسئوليته عن العمليات.

وأنتظر الجميع آنذاك، ما سيتمخض عنه الموقف الرسمي من إجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي. وعندما صدرت هذه الإجراءات.،حاز الصعيد الداخلي على أهمها، ولم تحظ السياسة الخارجية لفرنسا تجاه الإرهاب في منطقتي الشرق الوسط وإفريقيا بأي تصوّر جديد.

وحتى على الصعيد الداخلي، يري الملاحظون أن الإجراءات المتخذة لا تُعد آليات فعّالة لمواجهة الإرهاب بقدر ما هي بالأساس لخدمة مصالح لها علاقة بالخريطة الحزبية لفرنسا، وبالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧[٣].

---

[١] ـ مصطفى بخوش: **التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط.** مجلة السياسة الدولية، القاهرة . مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد١٧٤، تشرين الأول ٢٠٠٨. ص ١٤٤.

[٢] La documentation Francaise: **La France face au terrorisme:** Livre Blanc du gouvernement sur la securite interieure face au terrorisme.2013. p 24

[٣] ـ سلوى بن جديد: **السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين أفريقيا والشرق الأوسط.** مجلة السياسة الدولية . ١٢٦.٠٥.٢٠١٦

وقد أكد الرئيس هولاند أن ضمان أمن المواطنين هو محاربة الإرهاب الذي يأتي في سلّم الأولويات الرئاسية في ما يخص السياسة الخارجية. ويجب أن تتركز الجهود على منطقتين كبيرتين وهما سوريا والعراق من جهة وليبيا ومنطقة الساحل من جهة أخرى. وقد إتخذ مبادرة لتشكيل فريق إتصال دولي، يضم الجهات الفاعلة الأساسية الملتزمة بالقضية السورية[1].

فما يحدد السياسة الشرق أوسطية والإفريقية لفرنسا تجاه الإرهاب، هو حرصها، تحت ضغط متغيرات المرحلة، على إعادة رسم موازين القوى الإقليمية والمحلية في الشرق الأوسط وإفريقيا على حد سواء، بطريقة تحفظ لفرنسا المصالح والنفوذ في هذه المناطق.

وهكذا، يتداخل في هذه السياسة الهدف المعلن مع الهدف الخفي، والذي يتطلب منها في كثير من الحالات، إيجاد ولاءات جديدة، والدخول في تحالفات وعداءات قد لا تكون دائما مفهومة بمعيار الأهداف التي تفصح عنها فرنسا، والقيم التي تكرّس لها علناً.

ويمكن فهم مختلف التحالفات التي تقيمها فرنسا في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الراهنة، ومن ثم فهم التناقض الذي يبدو فيها من حيث إنها تتحالف مع دول، وتدعم أخرى في المنطقة، لا تتبنى في خطابها وممارساتها القيم الفرنسية الثابتة[2].

وتحاول السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في الشرق الأوسط وإفريقيا، أن تظل قدر الإمكان قريبة في مواقفها من السياسة الأمريكية. وقد أوجدت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ ما بعد شيراك، آليات تحقق بها النفوذ والسيطرة على فرنسا، إبتداء بالإنتخابات الرئاسية إلى المواقف التي تحكم السياسة الخارجية لفرنسا.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا، حتى تتفادي تكرار إبتعاد فرنسا عنها، كما حدث خلال الحرب الأمريكية على العراق في ٢٠٠٣، وفي هذا السياق، قال جان بول شانيولو، بأن"آليات القرار في السياسة الخارجية تُظهر تعدد صناع القرار، ولا يوجد خط محدد ولا كلمة قوية لباريس، في حين كنا في وقت معين نعرف كيف نُسمع كلامنا"[3].

ويسجل أيضًا، توظيف مسائل وسياسات محاربة الإرهاب في منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا، بغرض تصدير أزمات فرنسا الداخلية، وتحويل الرأي العام الفرنسي عن المشاكل التي أصبح يتخبط فيها المواطن الفرنسي بسبب الأزمة الاقتصادية، وسياسات التقشف، وتحويل إهتمامه نحو مسألة الإرهاب، الذي يضرب في الداخل والخارج، مستهدفا مصالح فرنسا، والقيم التي تدافع عنها في العالم.

---

[1] La documentation Francaise: **La France face au terrorisme:** Livre Blanc du gouvernement sur la securite interieure face au terrorisme.2013.p 32.

[2] - Didier Billion: **Quelle politique franaise au Moyen-Orient**, http://www.iris-france.org/analyses/, 22 septembre, 2015

[3] - سلوى بن جديد: مرجع سابق ذكر.

ومحاولة إقناعه بأن الأولوية هي محاربة الإرهاب.، من هنا جاء إعلان الحرب على مالي في السياق نفسه والأهداف نفسها.

وليس من المصادفات أن يتغيّر الموقف الفرنسي بعد وصول إيمانويل ماكرون إلى سدة الرئاسة، أولاً من فكرة إزاحة بشار الأسد من السلطة في سورية، وثانيًا دخول باريس، في ظل هاجسي الإرهاب والهجرة، على خط الأزمة الليبية في سياق دعم الجنرال خليفة حفتر، إذ احتضنت فرنسا في ٢٥/٧/٢٠١٧ بمبادرة من الرئيس ماكرون، لقاءً بين رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دولياً، فايز السراج، وقائد قوات شرق ليبيا، الجنرال خليفة حفتر، اتفقا فيه، عبر وساطة فرنسية، على وقف إطلاق النار وتنظيم الإنتخابات في ربيع ٢٠١٨.

في السياق نفسه، يؤكد باحث آخر أن العلاقات العربية أصبحت عرضة لتقلبات وارتدادات كثيرة، بسبب الإتهامات المتبادلة بين بعض الدول العربية بدعم الإرهاب، الأمر الذي يخلق موضوعاً جديداً وبؤرة أخرى للخلافات والإستقطابات العربية البينية. ممَّا يؤكد الحاجة إلى "تحديد مفهوم إجرائي عربي محدّد للإرهاب، يمنع تداخله مع مفاهيم أخرى، مثل حركات التحرر الوطني، والمعارضة السياسية لنظم الحكم" ذلك أن أحد الأسباب الرئيسية لتصاعد الإرهاب، هي صيغة أنظمة الحكم التي لا تعبر على نحو مُرضٍ عن كافة مكونات الجسد السياسي في بلدانها.[١]

ولعل هذا كله يؤكد، مدى الحاجة عربياً ودولياً إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، لتحديد مفهوم الإرهاب بدقة، والإتفاق على سبل مكافحته ضمن إطار قواعد القانون الدولي؛ بهدف وقف التوظيفات المختلفة التي تقوم بها أطرافٌ دولية وإقليمية لخدمة أجنداتها السياسية والعسكرية بالمخالفة لقواعد القانون الدولي، وفي مقدمة هذه الأطراف: الولايات المتحدة الأمريكية.[٢]

أما على الصعيد الأقليمي والأوروبي، فقد أصبح من المؤكد أن التهديد ليس موجهاً فقط إلى فرنسا أو دول محددة، بل يطال العديد من تلك البلدان التي تتعاون فيما بينها وعبر أجهزة الشرطة والمخابرات المركزية، في وضع سياسات دفاعية مشتركة وأجهزة مشتركة تحمي المواطن الأوروبي، وضبط الحدود المشتركة بين دول الإتحاد[٣].

هذا على الصعيد الخارجي، أما على الصعيد الداخلي فقد ورد في الكتاب الأبيض ضد الإرهاب الصادر عام ٢٠٠٦، بأن فرنسا لا تخوض حرباً ضد الإرهاب، بل تؤسس لحركة داخلية، ونجاحها

---

[١]- أمجد أحمد جبريل: **تداعيات توسيع الحرب على الأرهاب في المنطقة العربية**. مركز "إدراك" للدراسات والأبحاث ٣٠ تموز ٢٠١٧. صفحة ٤.

[٢]- أمجد أحمد جبريل. مرجع سابق ذكر .ص٦.

[3] - Alexendra de Hoop Scheffer, Martin Michelot, Martin Quinz: **After the Terror Attacks of 2015, a French activist foreing policy here to say**? The Marshal Fund of the United State.2016.p.7

مرتبط بالإنتصارفي المعارك اليومية الصغيرة، وتوظيف التكنولوجيا، ووضع الأفكار الجديدة لمكافحته بنجاح[١].

وهذه الحركة الداخلية مبنية على محاور عدّة، وهي مرتبطة بالإتحاد الأوروبي بشكل وثيق لعدّة أسباب أهمها أن دول الإتحاد أقرب من الولايات المتحدة من حيث المسافة بالنسبة للشرق الأوسط. وهي تتضمن مروحة واسعة من الأهداف التي لها صلة بالولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، والتي في حال إستهدافها، تحدث ضجة إعلامية كبيرة، وتصل الرسالة بشكل واضح إلى كل المعنيين[٢].

ولا ننسى أيضاً، أن الإتحاد الأوروبي لديه حدود واحدة واسعة وهي منطقة "الشنغن" والداخل إليها يدقق بأوراقه مرة واحدة؛ مما يعني أن الحدود الداخلية للدول معرضة للخطر، وتفتقر للحماية والتدقيق، مما يسهل أي عملية إرهابية في حال التخطيط لها. كما أن هناك العديد من الإسلاميين في الدول الأوروبية والذين يسهل تجنيدهم بإسم الجهاد المقدس للقيام بتلك العمليات وذلك لمعرفتهم الدقيقة بأماكن تواجدهم ومحيطهم الجغرافي. كما أن العديد من الأطراف الدوليين أصبحوا يملكون الطاقة النووية، والأسلحة الكيمائية والبيولوجية، وهذه الأطراف لا تملك الأخلاق الإنسانية ولا تعترف بالمواثيق الدولية الراعية لإستخدام هذه الأسلحة مما يعرض الأمم كافة ودون إستثناء لخطر كبير.

ودول الإتحاد على معرفة وثيقة بكل هذه النظريات ولكن التطبيق لكل وسائل الحماية لم يكن بهذه السهولة، أومكلل بالنجاح، نظراً لإن الإرهاب، يضرب بشكل مفاجئ وغير متوقع، كما أنه يلجأ إلى أساليب مبتكرة وغير مكررة ووحشية في نفس الوقت، يصعب على الأجهزة الأمنية تتبعها ومراقبتها أو حتى تحليلها.

فبالإضافة إلى التعاون المشترك، تلجأ الدول الأوروبية منفصلة أيضاً، إلى حماية المجتمع الداخلي خاصتها تبعاً لحاجتها ومحاولة منها لسد نقاط العجز والضعف لديها. فمن الناحية الفرنسية قامت الدولة بعدة خطوات أهمها:

- تطوير مهارات الأجهزة الأمنية الداخلية، المولجة بجمع المعلومات والمراقبة والبحث، و تطوير معلوماتهم، كي يصبحوا على بينّة من الأساليب المعتمدة من قبل الأرهاب، حتى يكون بإستطاعتهم معرفة المعلومات المطلوب جمعها.
- تكثيف الدوريات الأمنية في جميع الأماكن العامة، بالتعاون مع الأجهزة البلدية والأجهزة الأمنية السرية.

---

[١] - La documentation Francaise: **La France Face au terrorisme**. ٢٠١٣.p 101

[٢] - la documentation Francaise: op.cit.p.34

- نشر ثقافة الوعي عند العامة، ونشر الدراسات التي تُعرّف مخاطر الإرهاب حتى يستطيع المواطن مساعدة الأجهزة الأمنية في حال ملاحظته الأشياء المريبة؛ وهذا بنظر السلطة الفرنسية أكبر مساعد لتحقيق وقاية ضد الإرهاب المحلي.
- البقاء دائماً في حال من التأهب، إذ كثيراً ما يلجأ الإرهابيون إلى تخفيف نشاطهم لفترات طويلة حتى تهدأ النفوس ليعودوا بضربات موجعة وغير متوقعة.

أما عن السياسة الأمنية في فرنسا للسنوات الخمس المقبلة، فقد كشف الرئيس إيمانويل ماكرون عن خطوطها العريضة خلال كلمة له أمام المحافظين في قصر الإليزيه، وأكد أن محاربة الإرهاب تبقى الألوية القصوى للحكومة الفرنسية، مشيرا إلى أن ميزانية وزارة الداخلية ارتفعت بنسبة ٧ بالمئة للعام ٢٠١٨، كما أن الحكومة ستقدم قانونا جديدا حول الأمن ومحاربة الإرهاب وستقوم بمراجعة شاملة لسياسة الهجرة واللجوء[١].

وقد خصص ثلثي خطابه الذي دام ساعة وثلاثين دقيقة إلى قضية الأمن، في وقت لا تزال حدة التهديد الإرهابي مرتفعة في فرنسا. وأكد الرئيس الفرنسي أن قانوناً جديداً سيتم عرضه والتصويت عليه، ليدخل حيز التنفيذ بالتزامن مع رفع حالة الطوارئ السائدة في فرنسا منذ هجمات ١٣ من نوفمبر ٢٠١٥ الإرهابية[٢]. وذكّر بأن حالة الطوارئ "لم تُتخذ لتكون دائمة". و قال الرئيس الفرنسي أن القانون المقبل حول مكافحة الإرهاب سيخضع للتقييم في ٢٠٢٠.

التصدي للإرهاب يعني أيضا محاربة التطرف، أضاف ماكرون مشيرا إلى أن الوقاية تبقى الحلقة الأضعف في السياسة الأمنية، مؤكداً اعتماد خطة وطنية للوقاية وتعزيز الاستخبارات في السجون.

وأبرز معالم الخطة الفرنسية المقبلة حول مكافحة الإرهاب توقفت عندها أيضا صحيفة "لوفيغارو" حيث كتبت، أن وزير الداخلية جيرار كولومب، ونظراً لبقاء مستوى التهديد الإرهابي في فرنسا مرتفعا فإن أبرز ركائز القانون الجديد ستكون الوقاية، حيث سيتم بحلول ٢٠١٩ تقديم خطة لتوظيف ٢٠٠٠ محقق إضافي في مديرية الأمن الداخلي[٣].

وبدءاً من هذا الخريف، ستقدم لجنة مشتركة بين الوزارات، خطة عمل جديدة ضد التطرّف، ستعالج مخاطر التطرّف الإسلامي وقضية "العائدين" من سوريا والعراق.

هذه الإجراءات، يضاف إليها شرطة أمنية تم إطلاقها أوائل ٢٠١٨، ويطلق عليها "شرطة الأمن اليومي" حيث تم توظيف عشرة آلاف من رجال الشرطة والدرك.

---

[1] - https://www.diplomatie.gouv.fr. Vu le 4/03/2019.
[2]- https://www.diplomatie.gouv.fr.vu le 4/03/2019.
[3]- France Diplomatie: www.diplomatie.gouv.fr. Vu le 12/03/2019.

الخطة الأمنية الجديدة تتضمن شقاً يتعلق بالهجرة، حيث سيتم التقليل في مدة معالجة طلبات اللجوء لتصبح ستة أشهر لمواجهة تراكم الملفات بهدف إعتماد سياسة هجرة صارمة ومتوازنة كما قال وزير الداخلية الفرنسي[1].

ولكن تبقى الوسائل الأقوى، وهي التعاون بين كافة الدول لمحاربة هذه الظاهرة، وعدم التهاون بمبادئ حقوق الإنسان والمواطن بالحرية والأمان أينما وجد. كما أن متلاك الأسلحة بمختلف أنواعها، هوفقط من حق الدولة وحدها ؛ إذ أنها الوحيدة التي تملك سلطة القهر الشرعي، وإمتلاك التكنولوجيا الحديثة يجعل الدولة محصنة داخلياً من هذه الآفة، وتستطيع حماية أسرارها وصيانتها. إن هذه التوصيات هي أبرز ما جاء في الكتاب الأبيض ضد الإرهاب ولكن لا نعلم حتى الساعة النتائج المتأتية منها إن كانت ذا فائدة أو مازالت غير كافية ومجدية[2].

ولكن الإرهاب ليس وحده الخطر الوحيد والداهم والذي يجب على الدول كافة محاربته والتصدي له وحماية المواطنين منه، فهناك خطر أكبر صامت، يؤذي حياة الإنسان والكوكب الأرضي، إنه التلوث البيئي بكل أشكاله، وهو التهديد الفعلي للحياة البشرية ككل.

المبحث الثاني: تحديات التوازن البيئي ومخاطر التغير المناخي.

التلوث هو عملية إدخال الملوثات المختلفة إلى نظام البيئة الطبيعية مما يتسبب بإضطراب في النظام البيئي وإلحاق الضرر بالمحيط الطبيعي للبيئة بشكل عام. وتختلف مصادر هذه الملوثات، فمنها ما يتكون من مواد طبيعية ولكن بزيادة مستوياتها عن الحدود المقبولة تؤدي إلى إحداث خلل عام فتتحول إلى ملوثات، ومنها ما يكون دخيل على النظام الطبيعي للبيئة[3].

والجدير بالذكر، أن لإرتفاع حدة التلوث في الهواء آثار في غاية الخطورة على الإنسان والحيوان والنباتات. بالإضافة إلى الخسائر الماديّة الكبيرة للدول الصناعية المُصَدرة لهذا التلوث. ومن أشكال الملوّثات التلوّث الحراريّ، والكيميائيّ، والضوضائيّ وغيرها من أشكال مختلفة.

وقد سعت الهيئات العالمية المختصة بمعالجة مشاكل التلوث منذ تأسيسها إلى اتباع عدة وسائل للحد من التلوث، وذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية المختصة بالرقابة البيئية في كل بلد والتي وضعت عدة تدابير تضمن التخفيف من انتاج الملوثات بكافة أشكالها وكذلك ضمان عدم إنتقال تلك الملوثات عبر الحدود وأهمها:

---

[1]- France Diplomatie: www.diplomatie.gouv.fr. Vu le 12/03/2019.

[2] -La documentation Francaise: op.cit.p 103.

[3] ـ صوفيا أنتيبوليس: **البحر الأبيض المتوسط ، أفق الخطة الزرقاء بشأن البيئة والتنمية** . برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبحر المتوسط.(PNUE) تموز ٢٠٠٦.ص١٨.

- تفعيل القوانين البيئية وتشديد الرقابة على الصناعات الأكثر إنتاجا للمواد الملوثة ورفع قيمة الضرائب بما يتناسب مع خطورة تلك المخلفات، وإلزام المصانع بمعالجة أولية لما ينتج عنها من مخلفات سائلة وصلبة، و تشديد العقوبات بحق المخالفين.
- ترشيد الإستهلاك في كل المجالات هي أفضل الطرق للحد من التلوث على مبدأ "إستهلاك أقل تلوث أقل" لذا يجب إتباع كافة وسائل الترشيد في كل المجالات.
- التقليل من الإعتماد على التقنيات القديمة وإستحداث تقنيات أكثر توفيراً للطاقة وللمواد الخام، والإعتماد على مصادر طاقة نظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- تقليل الإعتماد على الطاقة النووية بإعتبارها مصدراً للنفايات الإشعاعية الخطرة وذلك ما حدث بالفعل في كثير من الدول النووية بعد حادثة اليابان.
- إتباع الطرق الصحية في التخلص من النفايات الصلبة بما يضمن القضاء على المكبات العشوائية، وعدم وصول النفايات إلى المسطحات المائية والأراضي الزراعية، وذلك عن طريق المكبات الصحية واستخدام التدوير[١].

وهناك نحو ١٥ دولة على مستوى العالم مسؤولة بشكل أساسي عن إجمالي ٧٠% من انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة، وفقا لتقارير حديثة صدرت عن معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية، وإدارة معلومات الطاقة.

وتَصنف غالبية هذه الدول الملوثة للبيئة ضمن نطاق الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وروسيا واليابان وفرنسا والصين وكوريا الجنوبية. كما شملت قائمة البلدان الملوثة للبيئة أيضا البرازيل والهند واستراليا وجنوب أفريقيا والمكسيك واندونيسيا وكندا.

ولا تزال هذه الدول السابقة، تتربع على عرش أكثر البلدان تلويثا للبيئة منذ أخر تقرير صادر عن الطاقة الدولية عام ٢٠٠٩، لأكثر الدول تلويثاً للبيئة في العالم طبقا للإنبعاثات الكلية من غاز ثاني أوكسيد الكربون. وهذا التلوث لا يشمل دولة وحدها بل يمتد إلى الدول الأخرى مجاورة كانت أم بعيدة.

وعرّفت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أن هذا التلوث هو تلوث عمدي، يكون مصدره أو أصله العضوي، خاضعاً أو موجوداً كلياً أو جزئياً، في منطقة تخضع للإختصاص الوطني لدولة ما، وتكون له آثاره، في منطقة خاضعة للإختصاص الوطني لدولة أخرى[٢].

---

[١] صوفيا أنتيبوليس: **البحر الأبيض المتوسط ، أفق الخطة الزرقاء بشأن البيئة والتنمية** . برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبحر الأبيض المتوسط.(PNUE) تموز ٢٠٠٦.ص٢٧-٢٨

[٢] - Claus Kleber: **Spielball Erde, Machtkamfe im Klimawandel**. Bertelsmann Verlag, Munchen,2012.p 25-26.

ويقترب من هذا التعريف، التعريف الذي قالت به اتفاقية جنيف٢٠١٥، بشأن التلوث بعيد المدى،حيث عرفت التلوث بأنه "هو الذي يكون مصدره الطبيعي موجود كلياً أو جزئياً، في منطقة تخضع للإختصاص الوطني لدولة، والذي يحدث آثاره الضارة في منطقة تخضع للإختصاص الوطني لدولة أخرى، وعلى مسافة يكون معها من غير الممكن عموماً، التمييز بين ما تسهم به المصادر الفردية أو مجموعة مصادر الانبعاث"[١].

وهكذا يمكن أن نؤكد، أن أهم ما يميز التلوث بعيد المدى، أنه ينتقل من الدولة التي يحدث في إقليمها إلى دولة أخرى، دون إمكانية حجبه أو منعه من العبور إلى هذه الدولة المتأثرة. والتلوث عبر الحدود يمكن أن يحدث بخصوص البيئة المائية والبيئة الهوائية وهو يثير إشكالات عديدة سواء على مستوى القانون المحلي، أو على مستوى القانون الدولي.

ولما كانت البيئة الإنسانية واحدة، والالتزام بحمايتها لا يتجزأ، فقد حرصت الاتفاقيات الدولية على وضع نظام قانوني لمكافحة هذا النوع من التلوث، بما يوجب الالتزام بالتعاون بين الدول، على إعتبار أن البيئة الجوية مثلاً هي من الموارد الطبيعية المشتركة، ومن ثم لا يصلح لأن تكون محلاً للملكية الخاصة من جانب أحد، سواء أكان دولةً أم فرداً. وأنه على كل دولة واجب مراعاة وإحترام المقاييس أو المستويات المقبولة المطبقة دولياً، والمتعلقة بحماية الهواء، ولا يخل هذا بالتدابير الأخرى لتحسين النوعية البيئية[٢]

أما إتفاق باريس فقد كان أول اتفاق عالمي بشأن المناخ. وقد جاء عقب المفاوضات التي عقدت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي في باريس في ٢٠١٥، ووفق لوران فابيوس، الذي قدم مشروع الإتفاق النهائي في الجلسة العامة، فإن هذا الاتفاق مناسب ودائم ومتوازن وملزم قانونيا. صدّق على الإتفاق من قبل كل الوفود ١٩٥ الحاضرة في ١٢ كانون الأول ٢٠١٥[٣].

كما أكد، أنه يجب إقران هذا الإتفاق بموارد مالية وتقنية تتيح تنفيذه؛ وقد عولت باريس على وعود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل هذا الإتفاق، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها بعض الدول والقطاع الخاص الذي يترتب عليه الإستثمار.

وقد كان التغيير المناخي من أولويات الدولة الفرنسية منذ سنة ١٩٩٠، وهي سعت جهدها لتطوير هذه السياسة ودعمها، وحث الدول الأخرى لتحذو حذوها، جاعلة من نفسها قدوة، بإستعمالها الطاقة البديلة في مجالات عدة. وقد قامت بتخفيض الإنبعاثات السامة بعد مؤتمر كيوتو بحدود ٧%،

---

[١]- نشرة مفاوضات الأرض: IISD Reporting service .www.enb.iisd.org

[٢] -Claus kleber: op.cit.p 29.

[3] - **Sustainable Innovation Forum 2015.UNEP Climataction 2015**. Site officielle du Kop 21. Paris

ووضعت سياسات خاصة بتنظيف المياه، وتدوير النفايات، ووضعت سياسات خاصة للتثقيف البيئي, وترشيد إستخدام الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة[1].

كما أكدت مساعدتها لبعض دول العالم الثالث، عبر تمويلها للكثير من المشاريع القائمة على الطاقة النظيفة، ولكن خوف بعض البلدان النامية من الإلتزام بالإتفاقيات المناخية، الذي يحد من نشاطها الإقتصادي، ساهم في زيادة التلوث بنسب مرتفعة.

فكل الأزمات التي يعانيها الإقتصاد العالمي في الوقت الحالي، هي في الأصل متصلة بالبيئة، كما تؤكد العديد من الدراسات أن الإنبعاثات الغازية الناتجة عن النشاط البشري في المجالات المختلفة لإستخدام الطاقة أدت إلى احتباس حراري عالمي غير مسبوق، أثرت على كوكب الأرض.

كما يُتوقع ارتفاع تركيز ثاني أوكسيد الكربون بشكل مطرد خلال السنوات الـــ٢٠ المقبلة، وعلى الرغم من أن الحكومات قدمت في مؤتمر باريس للمناخ ٢٠١٥ مجموعة من التعهدات الهامة لمواجهة هذه الأزمة، إلا أنه لم يتم كلياً الإلتزام بها.

وأصبحت قضية تغير المناخ أكثر إلحاحاً، وأحد أهم الأخطار التي تواجه البشرية في الوقت الراهن. خصوصاً مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يوليو/تموز ٢٠١٧ إنسحاب بلاده من إتفاقية باريس لمحاربة تغيرات المناخ، الأمر الذي وعد به خلال حملته الإنتخابية تحت شعار "الدفاع عن الوظائف الأمريكية".

ويعتقد ترامب أن الإتفاق لا يصب في صالح واشنطن، حيث يفرض قيوداً مالية وإقتصادية شديدة عليها.

في المقابل، يمكن وصف إستجابة باقي الدول الإقتصادية الكبرى والدول النامية بالمحدودة، فمثلاً تروج الهند والصين –رغم إعدادهما برامج لمجابهة تغير المناخ على المستوى القومي– لمقولة أن محاولات إلزامهما بخفض إنبعاثاتهما إنما تهدف إلى وأد نموهما الإقتصادي.

وفي السياق نفسه، يمكن القول أن المواقف الدولية بشأن أزمة تغير المناخ متباينة ومتعارضة، ففي حين تتسبب الإقتصاديات الكبرى الـــ١٧ في نحو ٨٠% من إنبعاثات غازات الكربون في العالم، فإن هذه الدول تروج أن الدول النامية هي التي ستتسبب في هذه النسبة مستقبلياً[2].

أما الإقتصاديات النامية، وفي صدارتها مجموعة الدول الأفريقية، فترى أن الدول المتقدمة يجب أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في قضايا تغير المناخ، وترى الدول النامية أن إقتصادياتها يجب أن تأخذ فرصتها في النمو.

---

[1] - France Diplomatie: **La France mobilisee pour repondre au defi climatique**. www.diplomatie.gouv.fr. Vu le 26.09.2018.

[2] - Claus Kleber: op.cit.p67.

ومما يؤكد على صعوبة الأوضاع عامة، وفي فرنسا خاصة، وتأثير الأقتصاد على البيئة، قيام نيكولا هولو، وزير البيئة الفرنسي، وهو من أكثر الوزراء شعبية في عهد ماكرون، بتقديم إستقالته، مصرحاً بأنه "يشعر أنه يعمل بمفرده" لصالح البيئة. فقد تراجعت الحكومة عن هدف خفض مساهمة الطاقة النووية في مزيج الطاقة في الدولة بنسبة ٥٠% بحلول العام ٢٠٢٥.

فبعد أن أكد الرئيس ماكرون بأن ملفات البيئة و مكافحة الإحتباس الحراري هي من أولويات أجندته السياسية، فقد صرح هولو بأنه لن يعمل بعد الآن ضمن حكومة ما زالت مصرّة على إتباع نموذج إقتصادي يعتبر السبب الرئيسي لجميع المشاكل التي تعاني منها فرنسا الآن[١]. كما يأمل أيضاً بأن تدفع إستقالته المجتمع لمحاسبة عميقة للنفس بشأن الحقائق المرتبطة بعالمنا.

ولكنه أكد بأن فرنسا تقوم بخطوات وإنجازات صغيرة وأفضل بكثير من الدول الأخرى، ولكن هل هذه الخطوات الصغيرة كافية[٢]؟

وهذه الإستقالة بالذات هددت بتقويض صورة ماكرون الدولية في مجال مكافحة تغيّر المناخ. وكان الرئيس الفرنسي يطمح إلى أن يكون في طليعة القادة المدافعين عن البيئة، رافعاً شعار "لنعد إلى كوكبنا العظيم".

المبحث الثالث: كيفية معالجة الملفات الإقتصادية والإجتماعية.

تعدّ فرنسا من الدول الصناعية الكبرى، وقد صنف إقتصادها خامس أكبر إقتصاد في العالم في العام ٢٠٠٤، بعد الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا والصين. وحسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(OCED) في عام ٢٠٠٤، كانت فرنسا خامس أكبر مصدر للسلع المصنعة في العالم، ورابع أكبر مستورد للسلع المصنعة. وكذلك تستثمر الشركات الفرنسية ما يقارب ٥٧ بليون دولار أميركي خارج فرنسا مما صنفّها كثاني أهم مستثمر خارجي في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بعد الولايات المتحدة الأميركية.

وفرنسا هي لاعب كبير في مجال الإستثمارات الدولية، فهي البلد الثالث الذي يستقطب تدفق الإستثمارات المباشرة الأجنبية في العالم، والمقصد الثاني في أوروبا للاستثمارات الأجنبية التي تخلق فرص عمل. إذ إستقر فيها أكثر من ٢٤ ألف شركة أجنبية بينما إستثمرت ٣٠ ألف شركة فرنسية خارج البلاد.

لقد فاقمت الأزمة الإقتصادية التنافس بين البلدان الأوروبية، فالكل يحشد لجذب المشاريع التي تخلق فرص عمل. فهي أعادت الوزن للمبادئ الأساسية للجاذبية وهي : عمق السوق وسعته، وصلابة

---

[١] ـ فرانس ٢٤. **بإستقالة وزير البيئة نيكولا هولو...ماكرون يفقد أحد وزرائه الأكثر شعبية**. ٢٩.٠٨.٢٠١٨

[٢] ـ فرانس ٢٤: مرجع سابق ذكر

النظام المالي، ونوعية البنى التحتية والمهارات، وكثافة نشاطات البحث والإبتكار، وفاعلية الخدمات العامة أو نوعية الحياة.

إن التصنيفات العالمية، التي تقوم في الغالب على مؤشرات هي مزيج من القدرة التنافسية وإستطلاعات رأي مسؤولي الشركات، توفر معطيات مفيدة حول الجاذبية والقدرة التنافسية النسبية للإقتصاد لكنها تنبئ أيضاً بالتفاوت المستمر بين المفاهيم والوقائع.

في هذا السياق تمنت بعثة ممثلي اللجان الوزارية لتخطيط الأراضي وتعزيز جاذبية المناطق، والمديرية العامة لخزينة الدولة، ومركز التحليل الإستراتيجي، والوكالة الفرنسية للإستثمارات العالمية على الجميع المشاركة في "لوحة القيادة لجاذبية فرنسا لعام ٢٠١٠" للمعطيات الإقتصادية المتعلقة بالتدويل، والنشاطات الإستراتيجية، والخبرات الأجنبية وكذلك المبادئ الحاسمة في تحديد خيار مكان الإستثمار الدولي الذي يخلق فرص عمل[١].

إستناداً إلى كل واحد من هذه المؤشرات، يتم مقارنة فرنسا مع البلدان ال١١ التي لها وزن مهم في الاستثمارات العالمية والعلاقات الإقتصادية، وغالباً ما تكون ثابتة مع فرنسا[٢]. إن حجم السوق وديناميكيته والمستوى الممتاز للبنى التحتية والمهارات وإنتاجية اليد العاملة، تبدو كأوراق رابحة لمصلحة إختيار فرنسا كموقع. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز مؤخراً فإن موقعها النسبي في مجال القضايا الضرائبية والبيئة الإدارية فهو أقل ملاءمة.

"إن لوحة القيادة هذه، هي وسيلة إعلام لكنها أيضاً، أداة لمتابعة موقع فرنسا في بيئة أصبحت أكثر تنافسية بسبب الأزمة الإقتصادية. التحدي معروف وهو أن أكثر من مليوني و٨٠٠ ألف عمل تؤمنه في فرنسا فروع الشركات الأجنبية التي هي وراء ٤٠ في المئة من حجم الصادرات الفرنسية، و٢٠ في المئة من عمليات البحث والتطوير التي أجرتها. من المهم تقدير نقاط القوة وكذلك النقاط التي تحتاج إلى تحسين، لكي يصبح موقع فرنسا متقدماً أكثر فأكثر. إن نسخة عام ٢٠١٠ "للوحة قيادة جاذبية فرنسا" تستجيب لهذا الطموح وهذا ما أشار إليه دافيد آبيا رئيس الوكالة الفرنسية للإستثمارات العالمية[٣].

وتزايد معدلات الدين العام في فرنسا يُفقدها مزيدًا من القدرة على التنافس، في ظل ضعف نمو الإنتاج، ما دفع البرلمان الأوروبي، المسؤول عن مراقبة سلامة السياسات الإقتصادية للبلدان

---

[١] -**http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique604.ht** موقع السفارة الفرنسية في المنامة البحرين.

[٢] -Laurent Fabius: « La France dans la bataille de la diplomatie économique », *Géoéconomie*, 2013/2 (n° 65), p. 7-18. DO 10.3917/geoec.065.0007. URL : https://www.cairn.info/revue-geoeconomie-2013-2-page-7.htm

[٣] -http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique604.htm موقع السفارة الفرنسية الرسمي في االمنامة، البحرين.

الأوروبية، للدعوة إلى إتخاذ خطوات عاجلة لتحسين المالية العامة بفرنسا ومعالجة المشكلات في أقرب وقت ممكن.

وقد عرفت ولاية ساركوزي الرئاسية (٢٠٠٧-٢٠١٢)، تذبذبات كثيرة، ناتجة خاصة عن رغبته بإصلاح جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية، فضلا عن ميله إلى الحكم بصورة منفردة. ويعد مشروع إصلاح نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد من بين المشاريع التي سببت له انتقادات كثيرة،ودفعت مليونين من المواطنين الفرنسيين إلى الشارع للتعبير عن غضبهم.

إصلاحات أخرى قام بها ساركوزي لم ترق لفئة كبيرة من الفرنسيين. مثل قانون عدم استبدال موظف في قطاع التربية من أصل اثنين يحالان إلى التقاعد، أو إنشاء وزارة للهجرة والهوية الوطنية، فضلا عن قرار عودة فرنسا إلى قيادة حلف الأطلسي.

في المجال الاقتصادي، واجه ساركوزي أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، حالت دون خفض نسبة البطالة إلى النصف كما تعهد في ٢٠٠٧، كما أخفق أيضا في رفع القدرة الشرائية للفرنسيين، رغم كل الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها طيلة خمس سنوات من الحكم.

أما في عهد الرئيس هولاند، فقد وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٥٥٠الف. وكان ثاني إقتصاد في منطقة اليورو يعاني من مشكلة البطالة التي ارتفعت فوق ١٠بالمئة مقارنة مع ألمانيا وبريطانيا.

وكانت نتائج الإقتصاد، تشير إلى فشل حكومة الرئيس الاشتراكي في إنعاش الاقتصاد وخلق وظائف جديدة.خاصة أن معدل النمو الإقتصادي في البلاد لم يتجاوز معدل واحد بالمائة منذ مجيئه للحكم[١].

وتُعد فرنسا في طريقها لتجاوز حد العجز المالي المسموح به في بلدان الاتحاد الأوروبي، في أعقاب تخفيض الضرائب، وسلسلة من الإجراءات الطارئة المكلفة اقتصاديًا، والتي وُضعت بعد أن تعرضت إدارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لمزيد من الإحتجاجات المناهضة لسياسات الحكومة[٢].

وعلى الرغم من تحقيق فرنسا لنوع من التقدم الإقتصادي في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بأسواق العمل والضرائب وبيئة الأعمال، فإن الإصلاحات الفرنسية جاءت ببعض الآثار السلبية على الاقتصاد وهو ما أدى لإندلاع الأحتجاجات بالبلاد[٣].

---

[١] -كوثر وكيل: **الإقتصاد الفرنسي في عهد هولاند.** Euronews. ٢٤.٠٣.٢٠١٧

[٢] -Marie Visot et Marc landre: **La vraie situation economique de la France**. Le Figaro economique.fr.mis a jour le 7.11.2014.

[3] - Marie Visot et Marc landre: op.cit.

ومن المتوقع أن يرتفع العجز العام في فرنسا إلى ٣.٢% في عام ٢٠١٩، متجاوزًا بذلك سقف العجز في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة ٣%.

أما الرئيس ايمانويل ماكرون، فأن خلفيته المصرفية والإقتصادية ربما تكون أحد الأسباب التي دفعت ملايين الفرنسيين لإنتخابه. فهو بالنسبة لهم قد يكون طوق نجاة للتصدي لأزمات عدة، أبرزها الأزمات المالية، وإصلاح سوق العمل، ودمج اللاجئين، خاصة أنه وزير إقتصاد سابق ومصرفي متخصص في قطاع الأستثمار.

هل تؤهله هذه البراعة لعقد صفقات سياسية وإقتصادية يستطيع من خلالها تخطي المشاكل العنيفة التي يعاني منها الإقتصاد الفرنسي؟ ويأتي في مقدمتها أزمات البطالة، وتفاقم مشكلة الدين العام، ومعدل النمو الإقتصادي الضعيف والمتباطئ الذي يدور حول ١.١%، وفشل الحكومات المتعاقبة في خفض نسبة عجز الموازنة إلى أقل من ٣%، والتعامل مع معدل التضخم الذي يهدد مؤشر ثقة المستهلك. وهل تؤهله هذه البراعة لتخفيف حدة الأزمات التي تعيشها منطقة اليورو؟ بإعتبار فرنسا واحدة من أبرز أعضاء المجموعة التي تضم ٢٧ دولة.

ماكرون يواجه عدة تحديات لأنه يسعى لتطبيق عدد من السياسات والخطط التي قد تبدو متضاربة. فهو يعلن عن وضع خطة لخفض معدلات البطالة، وفي نفس الوقت يخطط لإلغاء ١٢٠ ألف وظيفة في القطاع العام على مدى خمس سنوات من خلال قانون التقاعد المبكر، كما أعلن عن تبنيه خطة لإنعاش سوق العمل الفرنسي بإستخدام اللاجئين.

وهو الذي يجمع في برنامجه بين إجراء تخفيضات في الموازنة العامة، وتخفيض معدلات الضرائب على الشركات من ٣٣% إلى ٢٥%، وخفض الضرائب على الإسكان، وخفض الإنفاق العام بقيمة ٦٠ مليار يورو خلال ٥ سنوات وإحداث مزيد من المرونة في سوق العمل، وتعزيز الاستثمارات العامة ودولة الرفاهية[1].

وأكد ماكرون إنه سيعمل على إعفاء ٨٠% من الأسر من ضريبة السكن في غضون مهلة ثلاث سنوات، وتحويل الضريبة على الثروة إلى "ضريبة على الثروة العقارية"، مع إعفاء الثروة المالية منها.

وتعهد بأنه سيخفض الإنفاق العام بمقدار ٦٠ مليار يورو (أو ما يعادل ٦٦ مليار دولار) خلال خمس سنوات. وسيقر زيادة ١٠٠ يورو على قيمة مخصصات البالغين المعوقين وضمان الشيخوخة. وأيضاً تخفيض ٥٠% في حصة الطاقة النووية من إنتاج الطاقة بحلول ٢٠٢٥، وإعطاء مكافأة ١٠٠٠

[1] - Julien Marion: **ou en sera l`economie francaise apres cinq ans de Macron**. BMF busniss, l`observatoire.12.07.2017

يورو عند شراء آلية أقل تلويثاً. وتوفير نسبة ٥٠% من الأغذية العضوية في مطاعم المدارس أو الشركات بحلول ٢٠٢٢[١].

وخارجيا تواجه ماكرون ملفات اقتصادية عدة منها الأزمة المالية التي تهدد دولاً أعضاء في الإتحاد الأوربي، ومنها فرنسا نفسها، إضافة لدول اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وملف تعزيز السوق الأوروبية الموحدة التي تواجه متاعب جمة،أدخلت أعضاء بها لدائرة الإفلاس، والحمائية التجارية التي يمارسها ترامب.

الفقرة الثانية: سبل تكييف السياسة الخارجية الفرنسية ومستلزماتها.

صدر في فرنسا تقرير استشاري سنوي حول السياسة الخارجية الفرنسية، تعده مجموعة من الخبراء، تضم عشرين شخصية عملت في وزارة الخارجية والسفارات الفرنسية في الخارج، ومنهم هيرفيه دو شاريت، ورولان دوما، وهوبير فيدرين.

وقد طرحت هذه المجموعة من السياسيين والمفكرين، رؤيتها للسياسة الخارجية الفرنسية مع التركيز على الأخطاء التي ارتكبت في عهدي الرئيسان السابقان نيكولا ساركوزي، و فرانسوا هولاند.

ويتوقف التقرير أولاً، عند دور فرنسا التاريخي على مستوى العالم من عهد شارل ديغول إلى عهد فرانسوا ميتيران، حيث تميّز بنوع من الاستقلالية التي أتاحت لفرنسا أن تقوم بدورها، بوصفها قوة عظمى، في حل بعض النزاعات الدولية. لكن هذا الواقع تغير الآن، ولم يعد لفرنسا أي دور على المستوى العالمي بسبب تبعية فرنسا المطلقة لأمريكا، مما أفقدها مصداقيتها ومكانتها، ولذلك تقترح مجموعة العشرين أن تعيد فرنسا النظر في سياستها الخارجية لكي تستعيد مكانتها الدولية[٢]. فما هي أهم الخطوات للقيام بذلك؟

المبحث الأول: ترشيد السياسة الخارجية الفرنسية ودبلوماسيتها.

كيف يمكن إستخدام الدبلوماسية بشكل فعاّل يخدم فرنسا ومصالحها في الخارج، إن كان على الصعيد الأوروبي أو على الصعيد الدولي؟

إن واقع أوروبا الحالي، هو واقع صعب، نتيجة الأزمات التي تعصف بها والتي تهدد الاتحاد الأوروبي بالتفكك، كأزمة خروج بريطانيا من الإتحاد، وأزمة اليونان وأيضاً أزمة المهاجرين،

---

[1] - Julien Marion: op.cit.

[٢] - جريدة الإتحاد: مركز دراسات كاتيخون:خطايا السياسة الخارجية الفرنسية..http//www.alittihad.ae/wejhat.nazararticle/3015/.6.05.2016

وتضارب المصالح بين دول الإتحاد، وعدم فعالية مؤسسات الإتحاد المختلفة، وإعتماد أوروبا في أمنها على الحليف الأمريكي.

لذلك من الواجب على أوروبا، أن تعيد النظر في بنية الإتحاد، والعودة إلى الأسس التي قام عليها في الأصل. فأوروبا تملك مقومات النهوض إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك، وهي من أهم المراكز الديمقراطية في العالم، وتملك ثاني أهم عملة نقدية في العالم، وسوقاً إقتصاديةً واسعةً، وفرنسا هي من أهم الدول في الإتحاد الأوروبي إلى جانب ألمانيا ويمكنها أن تلعب دوراً بارزاً في هذا المجال.

أما التحالف مع أميركا، فالسياسة الفرنسية خاطئة تجاه تلك الدولة. فعلاقة فرنسا بها تحولت إلى علاقة تابع بمتبوع، بعد أن كانت السياسة الفرنسية تمتلك هامشاً من الإستقلالية يخولها القيام بدورها في العالم.

فالسياسة الفرنسية الحالية تضر بالمصالح الفرنسية، خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وهيمنة أميركا على العالم، وقيامها بحروب أدت إلى زيادة مشاكلها وأعدائها وتحميل حلفاء أميركا نتائج ذلك. وإذا أرادت فرنسا الحفاظ على إستقلالها، وهويتها السياسية، وأمنها في هذا العالم المضطرب، عليها ترك مسافة معينة بينها وبين أميركا، لا أن تكون تابعاً بالمطلق للسياستها

أماعلاقة فرنسا مع روسيا، فأوروبا عامة، وفرنسا خاصة، قد فوتت على نفسها فرصة ضم روسيا إلى الإتحاد الأوربي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، بسبب خوف بعض دول الإتحاد، التي كانت ضمن الكتلة الإشتراكية سابقاً من عودة الهيمنة الروسية، بعد ظهور قوة روسيا من جديد، وظهور ملامح حرب باردة جديدة بين موسكو وواشنطن.

على فرنسا أن تبادر إلى إعادة الحوار السياسي مع موسكو، لأن مصالحها ليست مع أميركا ولكنها مع روسيا، وخريطة الإتحاد الأوربي تبقى ناقصة في غياب روسيا وحلف باريس وبرلين وموسكو هو أكبر ضمانة للأمن في أوروبا.

أما فيما خص أزمات الشرق الأوسط، والفوضى الحاصلة في بلدانه، فالغرب يتحمل جزءاً من المسؤولية، بسبب ما حصل في العراق، ثم إسقاط النظام في ليبيا، ودعم حركات التمرد التي ظهرت، خاصة في سورية، والذي أدى إلى ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تهدد الأمن العالمي. فالسياسة الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط، هي سياسة تابعة، وغير مستقلة، وذات نظرة ضيقة لا تأخذ المصالح الفرنسية بعين الاعتبار. والضامن الوحيد للحفاظ على نفوذ فرنسا في المنطقة هو سياسة فرنسية مستقلة ومتوازنة[1].

---

[1] ـ مايكل يونغ: **هل ينجح إيمانويل ماكرون في توسيع نفوذ فرنسا في الشرق الأوسط.** مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ١٠ آب ٢٠١٧

ودعم الطموحات الديمقراطية لشعوب المنطقة يجب أن لا يكون على حساب إستقرار المنطقة وأمنها، مع التركيز دائماً على المصالح الفرنسية. كما لا يمكن لفرنسا أن تقوم بدور فاعل في مكافحة الإرهاب، الذي يجب أن يكون الهدف الأول لفرنسا، إلا من خلال الحوار مع جميع الأطراف حتى أولئك الذين لا تتفق معهم، وعلى فرنسا أن تحاور دول المنطقة، وتتعاون مع روسيا وإيران في حل أزمات منطقة الشرق الأوسط[١].

وترى مجموعة من الخبراء، أن العواطف تسيطر على السياسة الفرنسية أكثر من التقييم الواقعي لمصالح فرنسا. ولهذا فإن قراءتها للأحداث خاطئة وغير واضحة، وتسبب بخسارة بعض المصالح الإستراتيجية[٢].

إن التدخل الغربي في المنطقة في السنوات الأخيرة، أسهم في زيادة التوتر، وزعزعة الإستقرار. وعلى فرنسا أن تعود إلى سياستها التي كانت تحكم علاقتها بالعالم العربي قبل سنة ٢٠٠٧، من أجل الحفاظ على ما تبقى لها من علاقات عربية، ولكي تستطيع أن تكون وسيطاً مقبولاً في حل نزاعات المنطقة.

وحول ما يجب القيام به الآن في الشـــرق الأوسط، يرى الخبراء أن هناك أربعة لاعبين رئيسيين في المنطقة: تركيا، ومصر، وإيران، والسعودية، وكل دولة من هذه الدول تريد أن تقوم بدور مركزي لأسباب خاصة بها. وعلى فرنسا أن تتعامل مع هذه الحقيقة، خاصة أن تنافس هذه الدول أدى إلى الفوضى، وحالة عدم الاستقرار التي نشهدها في الوقت الحالي.

أما بالنسبة لإيران، التي وقفت فرنسا ضدها تماشياً مع السياسة الأمريكية، عادت أميركا واقتنعت بأن لإيران دوراً لا يمكن تجاوزه في المنطقة. إلا أن فرنسا تماشت مع السياسة السعودية المعادية لإيران، فبدت وكأنها تساند محور الرياض ضد محور إيران، وهذا خطأ سياسي كبير، لأن إيران لاعب إقليمي أساسي_لا يمكن تجاهله، ولابد من إقامة علاقة طبيعية معها حتى تستطيع الشركات الفرنسية الوصول إلى السوق الإيرانية الواعدة اقتصادياً.

أما فيما يتعلق بالأزمة السورية، وموقف فرنسا منها، وحالة العداء تجاه الرئيس بشار الأسد، ودعم المجموعات المسلحة، فيجب على السياسيين الفرنسيين طرح مجموعة من الأسئلة المهمة: هل فرنسا بحاجة إلى سورية؟ وهل هي بحاجة إلى إعادة فتح قنوات الإتصال مع دمشق؟.

إزدواجية الموقف الفرنسي غير مفهومة، فهي تريد محاربة "داعش"، وفي الوقت نفسه تريد إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وهذا ما يسبب حالة العجز والفشل للسياسة الفرنسية. وعلى فرنسا

---

[١] ـ ـ جريدة الإتحاد: مركز دراسات كاتيخون: **خطايا السياسة الخارجية الفرنسية**.
http//www.alittihad.ae/wejhat.
nazararticle/3015/.6.05.2016

[٢] ـ مايكل يونغ: مرجع سابق ذكر

القيام بجهد أكبر في محاربة "داعش"، ولا يكفي إرسال عدد قليل من الطائرات للقضاء على الإرهاب. وهنا لابد من التنسيق مع الجهة الفاعلة على الأرض وهي الدولة السورية، وعدم الاكتفاء بالتنسيق فقط مع موسكو وطهران[١].

يجب ألا تنسى فرنسا القضية الفلسطينية، وأن تعود إلى روح الخطاب الذي ألقاه فرانسوا ميتران في الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وأن تنصح الحكومة الإسرائيلية بتغيير سياستها الإنتحارية على المدى الطويل في موضوع حل القضية الفلسطينية.

إن المدقق في يوميات السياسة الفرنسية، سيكتشف أن هذه السياسة تراكم أخطاءها منذ عهد ساركوزي وحتى الآن، ولا يمكنّنا من ذكر أية إيجابية لهذه السياسة التي أوقعت فرنسا في مجموعة من المآزق التي جعلت دور فرنسا يتراجع على المستوى العالمي[٢].

تتباين الآراء بشأن تقييم الدبلوماسية الفرنسية أثناء الفترة الرئاسية المنتهية للرئيس نيكولا ساركوزي، فبينما يقول أقطاب اليمين الحاكم إن السياسة الخارجية في عهده كانت نشطة وحافظت على مكانة فرنسا الدولية، يرى مختصون أنه إتبع توجهات أفقدت الدبلوماسية الفرنسية إستقلالها وتميزها عن واشنطن[٣].

وقال وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه، الذي يُعد إحدى الشخصيات الوازنة في حزب الإتحاد من أجل حركة شعبية، وأكبر مكونات الإئتلاف اليميني الحاكم، إن ولاية ساركوزي كانت "إيجابية للغاية" في مجال السياسة الخارجية، مشيراً إلى أن الرئيس المنتهية ولايته تمكن "طيلة خمس سنوات من إسماع صوت فرنسا عالياً في مختلف أنحاء العالم".

ويقر الخبير الفرنسي في العلاقات الدولية ألان غريش بأن نجاح الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي يحسب لساركوزي، إلا أنه يرى أن قرار الرئيس المنتهية ولايته إعادة بلاده للمشاركة في القيادة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في ٢٠٠٩، أحدث نوعا من التماهي مع واشنطن وأنهى في الواقع "مبدأ إستقلال السياسة الخارجية الفرنسية"، الذي رسخه الرئيس الفرنسي الراحل الجنرال شارل ديغول في ستينيات القرن الماضي[٤].

---

[١] - Jacques Hubert-rodier: **La politique etrangere francaise sans boussole**. Les Echos.26.02.216. www.Les echos.fr

[٢] - Frederic Charillon: « La **politique étrangère de la France. D'une puissance de blocage à une puissance de proposition**? », *Études*, 2005/4 (Tome 402), p. 449-459. URL : https://www.cairn.info/revue-etudes-2005-4-page-449.htm

[3] Jacques Hubert-rodier: **La politique etrangere francaise sans boussole**. Les Echos.26.02.216. www.Les echos.fr

[٤] - سمير تويني **تقلبات محتملة في السياسة الخارجية بعد الإنتخابات الفرنسية** . جريدة النهار الإلكترونية:.٢٤.٠٣.٢٠١٧

ويضيف الباحث الفرنسي أن ساركوزي، الذي يصفه بأنه "أكثر رؤساء الجمهورية الخامسة قرباً من إسرائيل"، وطد العلاقات بين باريس وتل أبيب وأعادها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل العدوان الثلاثي الذي نفذته فرنسا وإسرائيل وبريطانيا على مصر الناصرية عام ١٩٥٦.

أما المحلل السياسي بريس كوتيريه، فيعتقد أن أكبر إخفاقات ساركوزي في مجال السياسة الخارجية، كان مشروع الإتحاد المتوسطي الذي إنعقدت قمته التأسيسية بباريس في ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٨. ويؤكد الخبير الفرنسي أن الرئيس المنتهية ولايته فشل أيضا في ترجمة وعده الإنتخابي، بتفكيك شبكة العلاقات الأمنية والإقتصادية والسياسية التي نسجتها باريس مع مستعمراتها الأفريقية السابقة منذ ستينيات القرن الماضي، وإبدالها بعلاقات شفافة تقوم على توازن المصالح والإمتناع عن مساندة الحكام المستبدين على حساب الشعوب في تلك البلدان[١].

يمكن القول أن هناك تحول في هذه السياسة الخارجية منذ العام ٢٠١٣، فالرئيس هولاند الذي نجح في سياسته الخارجية عزز الإمكانيات الفرنسية العسكرية لتتمكن هذه السياسة من تنفيذ خططها وذلك بعد تدخل الجيش الفرنسي في مالي[٢]. وأقتنع بأن الديبلوماسية تؤكد مواقفها ومواقعها من خلال جيش قوي محترف يمكن إستخدامه عندما تدعو الحاجة في دول حليفة. فيما كانت أطراف سياسية فرنسية على رأسها رئيس الوزراء السابق ميشال روكار، تدعو إلى تقليص عدد الجنود وموازنة وزارة الدفاع لأن العالم يعيش في فترة سلام[٣].

ولكن بعد قرار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، سيتعزز مركز فرنسا داخل مجلس الأمن الدولي، لأنها ستتكلم بأسم الإتحاد الأوروبي وسيكون لمواقفها بالطبع أثرا مختلفا. لذلك يتم متابعة الإنتخابات الرئاسية خارجياً لمعرفة ما هي الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية الخارجية خلال الخمس سنوات المقبلة.

رغم أن هذه السياسة الخارجية في عهود الرؤساء اليمينيين والإشتراكيين كانت متشابهة إلى حد ما،وكانت تتبع الخط "الغلو ميتراندية" تيمناً بالسياسة الخارجية للرئيسين الجنرال شارل ديغول وفرنسوا ميتران؛ فهي كانت نقيض للسياسة الأطلسية التي إتبعها الرئيس فاليري جيسكار ديستان والرئيس نيكولا ساركوزي في بعض مواقفه. لكن التطورات الأخيرة في أوروبا والشرق الأوسط تحتاج الى إعادة تقييم لمواقف الديبلوماسية الفرنسية.

---

[١] - Pascal Boniface, Alberto Toscana: **La politique etrangere de Nicolas sarkouzy. Rupture ou continuite**? op.cit p 6

[٢]- Alexandra de hoppe Scheffer, Martin Michelot, MartinQuencez: **After the terror attacks of 2015**...op.cit.p16

[٣]- سمير تويني: مرجع سابق ذكر

أما في عهد الرئيس ماكرون، والمقارنة بين إعلانات النوايا والوعود المسبقة وبين النتائج التي تحققت على أرض الواقع، تبين وجود تمايزات ملحوظة. صحيح أن ماكرون، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول ٢٠١٨، بدا وكأنه يعيد التأكيد على تبنيه سياسة تدافع عن العولمة من جهة، ولكن أيضا عن التعددية الممثلة بالأمم المتحدة ودورها من جهة أخرى.

وهذا الدفاع عن التعددية المعمقة والمتجددة، يبرز كخيار صلب، ولكن كذلك كمؤشر على توجهات دبلوماسية لدولة راغبة في إستخدام موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، على أمل أن يضاعف هذا من قوتها[١].

في الشرق الأوسط ونزاعاته، يبدو التموضع "السياسي" الفرنسي أكثر تعقيدا، لا بل إن المعطيات تبدو، من وجهة نظر معينة، معكوسة: فرنسا حاضرة في أفريقيا ومهمشة في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى. فالخيارات الفرنسية التي كانت تجعلها أكثر قربا من الفلسطينيين حتى زيارة أرييل شارون لباريس في عام ١٩٩٥ لم تتوقف عن التراجع[٢].

نيكولا ساركوزي ثم فرنسوا هولاند قطعا خطوات كبيرة للتقارب مع إسرائيل. لكن هذا التقارب، المترافق مع تعديل السياسة الفرنسية، لم تكن له أي إنعكاسات على الطرف الإسرائيلي. ولم يحد ماكرون عن هذا المنحى: منذ الأسابيع الأولى لوصوله إلى الرئاسة، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى باريس للمشاركة في الاحتفال التذكاري لترحيل مجموعة من اليهود بإتجاه ألمانيا من المكان المسمى "فال ديف" في باريس، وذهب إلى حد إعتبار الصهيونية نوعا من معاداة السامية.

ولا شك أن تداعيات ذلك قد تراجعت بفضل الإنتقادات التي وجهها ماكرون لقرار الرئيس الأميركي، الإعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. ورغم ذلك عاد الرئيس الفرنسي لإستقبال نتنياهو بعد يومين فقط في قصر الإليزيه.

وبموازاة الطريق المسدودة التي وصلت إليها الدبلوماسية الفرنسية في الملف الفلسطيني، ثمة طريق مسدودة أخرى هي الملف السوري. ذلك أن الرئيسين اللذين سبقا ماكرون إلى قصر الإليزيه، راهنا على رحيل سريع للرئيس السوري، الأمر الذي قاد إلى تهميش باريس سريعًا في هذا النزاع. لذا، فإن العهد الجديد جعل من العودة إلى قلب الملف السوري عنصرا أساسيا لسياسة فرنسا الحالية[٣].

---

[1] - Bertrand Badie: **La politique etrangere Francaise entre la continuite et** le **changement**.www.cairn.info. Article vu le 24.02.2018.

[2] - Bertrand Badie: op.cit.

[3] - Bertrand Badie: op.cit.

يبقى النظر في سياسات فرنسا إزاء القوى الكبرى. فمن جانب، هناك الولايات المتحدة الأميركية، حيث سعى ماكرون إلى اجتذاب رئيسها دونالد ترمب من خلال استقباله مع كافة المظاهر الاحتفالية في ١٤ تموز،2018 والتشديد على الصداقة التاريخية بين الطرفي.[١]

والحال أن رهان ماكرون لا يخلو من الخطورة لأنه جاء كخطوة أحادية، وأبقى الحلفاء الأوروبيين خارج اللعبة، خصوصا أن ترمب لا يبدو مستعداً لتقديم تنازلات كما برز ذلك في قراره الإنسحاب من إتفاقية باريس حول المناخ الموقعة في ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٥، كذلك، فإن هذا الرهان جاء غامضا لأنه لم يترافق مع أي تعديل في سياسة فرنسا الأطلسية ولا حول العلاقات الفرنسية – الروسية ناهيك عن علاقاتها مع مجموعة "دول البريكس" خصوصا الصين التي لم تظهر على شاشة الدبلوماسية الفرنسية في الأشهر الأخيرة.

وواضح بالنسبة لنا أن إنعدام اليقين بشأن تعاطي الولايات المتحدة بشؤون العالم يوفر الكثير من الفرص للإتحاد الأوروبي[٢].

المبحث الثاني: الإنتقال من التموضع التكتيكي إلى التخطيط الإستراتيجي

هناك مبدأ يقول، أن القوة العسكرية أيًا كان تأثيرها وسطوتها، تبقى تعاني من الضعف أو هي الضعف بعينه. هذا ما استنتجه الخبراء والباحثون من تلك القوة المهولة للإتحاد السوفيتي السابق، وكيف مارسها في فرض هيمنته وإرادته على العديد من الشعوب والحكومات في أوروبا الشرقية وآسيا وغيرها.

لكنها سرعان ما آلت إلى التشظي والإنشطار إلى أجزاء. ففقدت الدولة السوفيتية كيانها بسبب استخدامها المجرد الذي لم يكن متوازناً مع مقومات أخرى تحد من تآكلها وإنهيارها. وبالتالي إنهيار منظومة الدولة، كما أرجع البعض أسباب تبني القوة الناعمة إلى الخوف والتوجس من ضياع مثلث القوة الذهبي الذي ينحصر في المعطيات التالية:

- المبادئ الإنسانية: وتعني تلك القوانين الطبيعية المتعلقة بالعدل واللطف والإحترام والإخلاص والصدق وخدمة الآخرين، إنها فيزياء البشر كما يصفها البعض، ومن مميزات هذه المبادئ أنها كونية تعمل في كل مكان وزمان، كما تمتاز بالبديهية دون الحاجة إلى البرهان.

---

[١] ـ مايكل يونغ: **هل الولايات المتحدة تخسر أوروبا في ما يتعلق بالشرق الأوسط.** مركز كارنيغي للشرق الأوسط . ٢٨ شباط ٢٠١٩.

[٢] ـ مايكل يونغ: المرجع أعلاه.

ــ الموارد: وتعني ذلك الحيز الجغرافي الواسع الذي يتيح المناورة في مختلف الجوانب العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لطرف معين قياسا بطرف أو أطراف متعددة. فهي تشمل المساحة وطبيعتها، عدد السكان والثقافة السائدة وتطورها.

ــ السلطة: تتمثل في طبيعة النخبة الحاكمة ومصدرإكتسابها لها كذلك قوة تمثيلهم للشعب، وإلتزامهم بالقيم، وإتقانهم لإستخدام الموارد وتوظيفها.

أن مفهوم القوة الناعمة متجذرفي ثقافات العالم في الماضي والحاضر. والنخب العلمية والفكرية والثقافية في أرجاء العالم دعت، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما تزال تدعو حتى يومنا هذا، إلى التعايش السلمي والتفاعل الخصب بين الثقافات المختلفة، وإلى ضرورة التخلي عن لغة القوة وتغليب ما يعرف اليوم بالقوة الناعمة على القوة الصلبة في العلاقات الدولية بالإضافة إلى قوة جديدة وهى القوة الذكية[١].

والإستراتيجية الفعالة في العالم الحقيقي، لسياسة خارجية فعالة، هي الدمج بين القوة الصلبة والناعمة بطرق فعالة، تخدم مصلحة الدولة الفرنسية وأجندتها الخارجية.

أما القوة الذكية فهي القوة التي تجمع ما بين القوتين: الناعمة والصلبة أي الربط بين التسامح والشدة. فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الإستقطاب والإقناع، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية للدولة، لإقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى[٢]. فالقوة الناعمة ترتكز على مجموعة من الموارد، ومن أبرزها الثقافية، أو البعد الثقافي.والقيمة السياسية والسياسة الخارجية[٣].

إذاً ومن خلال ما تقدم، يمكن للدولة الفرنسية أن تبدأ بدراسة هذا المفهوم وتطبيقه على أرض الواقع. فالنظريات ضرورية، ولكن التحرك الإستراتيجي والذكي ضرورة أكبر.

وقد أكد لوران فابيوس، أنه [٤]"إذا أرادت فرنسا التقدم من التموضع إلى التحرك والتأثيرالفعّال، عليها الاّ تعمل وحدها وعلى المستوى القريب، بل عليها أن تبني تحالفات وعلاقات متينة ومستديمة حول مشروعها".

ومن أجل تحقيق ذلك عليها أولاً أن تبدأ بالإتحاد الأوروبي. وحده الإتحاد يمكنها من التحدث والتعامل الند للند مع الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين وبقية القوى الصاعدة. ولهذا يجب

---

[١]- البدر الشاطري: **القوة الناعمة في العلاقات الدولية.** مجلة البيان الإماراتية. ١٥ شباط ٢٠١٧.
www.Albayan.ae.com

[٢]- البدر الشاطري: المرجع أعلاه

[٣]- غسان ملحم : **الجيل الرابع من الحروب.** بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية . العدد ١٨. ٢- ٢٠١٨

[4] - Laurent Fabius**: Diplomatie Francaise: passer de la posture a la strategie.** http://www.cairn.info/article-p.php?ID-Article-RIS-053-0053.Vu le 21.08.2018.

إقناع كل الشركاء ببناء قوة هادئة. ولماذا هادئة؟ لأنه لم يعد لإوروبا أي طموح للسيطرة أو أي طموح لنظام مستعمرات جديد.

ولكن هذا لا يعني أنها يجب عليها أن تتخلى عن القوة، ولكن القوة التكنولوجية الحديثة، القائمة على الإكتشافات العلمية والأبحاث محور أي تطور ونمو إقتصادي، وهي أهم القطاعات المهملة من الدولة الفرنسية اليوم[١].

أما في الكتاب الأبيض حول السياسة الخارجية، فالتحديات التي تواجهها فرنسا ومعها الإتحاد الأوروبي، هي التوازنات العالمية الجديدة على صعيدي الديموغرافيا والإقتصاد، بحيث أن نقطة الثقل في العالم إقتصادياً وإستراتيجياً تتجه نحو آسيا و تنتج عنها إعادة توزيع لمقادير التأثير السياسي لصالح القوى الناشئة[٢]. رغم أن الولايات المتحدة الأميركية سيبقى لها المركز الأول إستراتيجياً وسياسياً وإقتصادياً وعلمياً.

والتهديد العسكري الذي كانت تتخوّف أوروبا من التعرض له، قد إنتهى بنهاية الحرب الباردة. هناك تهديد جديد نابع من تداخل أربعة عوامل ترتبط كلها بالشرق الأوسط، وأهم هذه التهيدات الأزمات القائمة في الشرق الأوسط الذي يرتدي أهمية استراتيجية كبيرة لفرنسا وأوروبا.

أما التهيد الأبرز فيتمثل بالإرهاب، الذي فشل في فرض المواجهة الشاملة بين الشرق والغرب. إلاّ انه يبقى التهديد الرئيسي، وهو يتداخل مع إنتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها بحيث يستولد السيناريو الأخطر لفرنسا وأوروبا عبر المزج بين التهديدين، والتهديد البعيد المدى يتمثل بالتطورات المتسارعة في أفريقيا[٣].

ولا يمكنها فرنسا التصدي لهذه التهديدات إلاّ بالإندماج الأوروبي. والوصول إلى سياسة خارجية وأمنية ودفاعية موحدة قادرة على مواجهة العولمة والدفاع عن مصالح الأوروبيين. ففي عالم تناقضت الحروب وتكاثرت فيه الأزمات وأزدادت تعقيداً، وتداخلت التهديدات الخارجية والداخلية، لا بد لفرنسا أن ترسم سياسة خارجية تنقلها من تموضعها الحالي إلى موقع أكثر تأثيراً. أمّا أهم تلك الخطوط العريضة فتتمثل بخمسة محاور رئيسية وهي:

- توفير أمن الدولة الفرنسية والفرنسيين.
- بناء أوروبا قوية وديموقراطية وفعّالة تستطيع الدفاع عن المصالح الأوروبية.
- توفير الإستقرار السياسي في الجوار الأوروبي.

---

[1] - Laurent Fabius: op.cit

٣ ـ ميشال أبو نجم : **الكتاب الأبيض لسياسة فرنسا الخارجية : التهديد الرئيسي لأوروبا من الشرق الأوسط والإرهاب**. مجلة الشرق الأوسط الإلكترونية . السبت ١٢ يوليو ٢٠٠٨. العدد ١٠٨١٩.

[٣] ـ ميشال أبو نجم : **الكتاب الأبيض لسياسة فرنسا الخارجية : التهديد الرئيسي لأوروبا من الشرق الأوسط والإرهاب**. مجلة الشرق الأوسط الإلكترونية . السبت ١٢ يوليو ٢٠٠٨. العدد ١٠٨١٩.

- نشراللغة والثقافة الفرنسيتين عبر سياسة ثقافية خارجية طموحة وفعّالة ودعم الفرنكوفونية.

وطبعاً، إن إعادة تشكيل وزارة الخارجية الفرنسية وتعديل أساليب عملها بحيث تتكامل مع الوزارات الأخرى، مع وضع خطط متكاملة في كيفية إدارة الأزمات العالمية، مع توفير إنتشار أفضل للممثليات والقنصليات، والتكامل والتعاون مع العمل الدبلوماسي الأوروبي، يوفرون للسياسة الخارجية مساحة أفضل للعمل[١].

فتوفير الأمن، يتطلب وخاصة ضمن الإتحاد، إعادة بناء سياسة دفاعية خاصة به وترسانة أسلحة متطورة وحديثة تنشر الطمأنينة في أوروبا وتبعد عنها هاجس الأمن. ولكن هذه السياسة لن تكون موجهة للولايات المتحدة الأميركية بل تجعل أوروبا الحليف الأقوى لها.

والكلام هنا ليس عن عالم متعدد الأقطاب، بل عالم يعيش بسلام مع كافة الأطراف. من هنا يجب النظر في السياسات التي ستوفر مثل تلك الأرضية، وأهمها الأمم المتحدة والسعي إلى تقويتها، وتوسيع رقعة الدول الفاعلة فيها، وتقوية مؤسساتها، والسعي إلى تقليص الهوة بين الشمال والجنوب، فرغم العولمة والخروج الكثير من الدول من هامش الدول الفقيرة، إلاّ أن هذه الهوة مازالت موجودة.

فمسؤولية الدول المتطورة، تكمن في إعادة توزيع القدرات والسلطات من أجل تمثيل أفضل للدول والشعوب في المحافل الدولية. بالإضافة إلى التوزيع الإقتصادي والإجتماعي للثروات، من أجل الإبتعاد قدر الإمكان عن التوتر الناتج عن التنافس من أجل الطاقة والمواد الأولية والتغييرات المناخية والإستقرار الإقتصادي والمالي العالمي[٢].

ولكن يبقى الهدف الأسمى للسياسة الخارجية الفرنسية، هو نشر الثقافة المرتكزة على حقوق الإنسان الكونية، وهي الديموقراطية وقبول ثقافة الآخر وحضارته وخصوصيته.

وكما يقول لوران فابيوس، "القيام بإستراتيجية فعّالة أفضل من أخذ المواقف والتشبث بها، هذا ما يجب أن تكون عليه أولوياتنا في العمل الديبلوماسي في الشهور والسنين القادمة"[٣].

---

[١]- ميشال نجم : مرجع سابق ذكر

[٢]- Laurent Fabius**: " Diplomatie française: passer de la posture à la stratégie "** *Revue Internationale et stratégique*, 2004/1 (n° 53), p. 53-56. DOI: 10.3917/ris.053.0053. URL: https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2004-1-page-53.htm.

[3] - Laurent Fabius: op.cit

الفصل الثاني: مكانة فرنسا الحالية في السياسة الدولية المعاصرة.

في أتجاهٍ معاكس للإقترابات التقليدية، التي تؤكد أهمية الهيبة والمكانة الدولية، أو ما يمكن تسميته بـــ"البرستيج الدولي"، الذي يعزز من قوة الدولة ويحقق غاياتها. ويعد مصدرًا من مصادر قوتها الناعمة، وعنصرًا لا غنى عنه في السياسات الخارجية العقلانية للدول. يُجادل "جوناثان ميرسر في دراسته المُعنونة "وهم البرستيج الدولي" المنشورة في دورية "الأمن الدولي International " Security، في عددها الرابع الصادر في ربيع ٢٠١٧، أن "البرستيج" لا يعدو كونه وهمًا[١].

وقد عرّف الكاتب "البرستيج" – وفقًا لمعجم أوكسفورد – بالإحترام والإعجاب. ويؤكد الخبراء دور المعتقدات الجماعية في تحديد ما يستحق الإعجاب، وهو أمرٌ نسبي رهناً بإختلاف تلك المعتقدات من مجتمعٍ إلى آخر.

وهذا المفهوم يُوظف الطبيعة البشرية لشرح دوافع ومحددات صانعي السياسات من وراء "البرسيتج" الذي يظل متأصلًا في تفضيلات الإنسان، كونه سمةً من سماته الفطرية، وبنفس إهتمام البشر بمكانتهم وتقدير الآخرين لهم، وهكذا تهتم الدول أيضاً بمكانتها الدولية.

وقد يشعر صانعو السياسات بالفخر لأن الدول الأخرى تنظر إلى دولهم بإعجاب، وكذلك هناك مشاعر الجماعةGroup Emotion التي هي أقوى وأكثر تأججًا من المشاعر الفردية. فإنتماء المواطنين إلى دولهم يُعزز من شعورهم بالفخر تجاهها، ويدفعهم للإعتقاد فيما إكتسبته بلادهم من مكانةٍ دولية، والعكس صحيح[٢]. فما هي مكانة فرنسا الحالية في السياسة الدولية المعاصرة؟ وكيف تسعى للحفاظ على البرستيج الخاص بها؟ وكيف ينظر المجتمع الدولي إلى هذه المكانة؟ وهل ما زالت مميزة؟

الفقرة الأولى: المقاربة المزدوجة لصورة فرنسا وطبيعة دورها.

تعتبر وظيفة المفكر السياسى خصوصًا الوطني، من أهم الوظائف فى الدولة التى ينتمى إليها. فهو يؤثر بما يكتبه أو يقوله، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى عملية صنع القرار السياسى وبدرجة ما من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى. فهو يقوم بوظيفة تقديم الرأي مدعومًا ومدروسًا ومؤسسًا على قراءة هى الأقرب للصحة من وجهة نظره[٣].

---

[١] - Jonathan Mercer**: The Illusion of International Prestige,** International Security, Volume 41, Number 4, Spring 2017, pp. 133-168

[٢] - Jonathan Mercer: op.cit.p 148.

[٣] - زهرة صالح: **صناعة القرار السياسي**. سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية. البحرين ٢٠١٦. صفحة ١٥

بل إنه فى ضوء ما يختاره من موضوعات، يكاد يلفت النظر إلى ما يغيب عن التناول إن لم يكن يحدث، والتناول الموضوعى لما يحدث فعلاً. إنه يحاول أن يشد المجتمع إلى قضايا الحاضر والمستقبل، دون الإغراق فى الماضى. إلا أن الماضى قد يكون أحد المرجعيات لدعم القراءة الجادة للحاضر ومحاولة إستشراف المستقبل. تلك هى وظيفة المثقف الوطنى الذى يرسم صورة الحلم الذى يرى بلاده تعيش فيه، وعلى من بيدهم القرار أن يستفيدوا لأنهم حسب تقديراتهم هم فى خضم الحدث[1]

ولاشك أن أكبر الأخطاء التى يقع فيها صناع القرار، هو سوء الإدراك، أي القراءة غير الدقيقة وغير المكتملة أو غير الشاملة للواقع القائم، الأمر الذى يدفع بدولهم إلى الكوارث. وكلما أتت القراءة مبكرة، كانت المخرجات قوية وسابقة على ما يقع من أحداث وتقلبات[2]

وبإعتراف الكثير من المفكرين الفرنسيين، فقد إرتكب صنّاع القرار والسياسيون الكثير من الأخطاء الإستراتيجية في تنفيذ السياسة الخارجية، أو تحديد خطوطها العريضة مع ما يتوافق ومصلحة فرنسا، فكما أسلفنا سابقاً، فقد كان ذلك ناتجاً عن عدم قراءة صحيحة لمختلف الأحداث العالمية، أو على الأقل لبعضها.

وهذا ما أنتج نقصاً في تواجد فرنسا على الساحة العالمية وفي مواقع مؤثرة دولياً، فكان لا بد لها، ولتصحيح هذا الوضع وللمحافظة على الصورة النموذجية لفرنسا، أن تسعى لتغيير نمط تعاملها مع الأطراف الدوليين، وأن تلتزم بسياسة جديدة ودبلوماسية لبقة، للقيام بالدورالمتجدد الذي يناسب حجمها ويوافق تطلعاتها. فما هو هذا الدور؟ وكيف ينظر المجتمع الدولي ككل للدولة الفرنسية ؟

المبحث الأول: نظرة المجتمع الدولي إلى فرنسا في الحاضر والمستقبل.

إن ما يجرى حاليًا في النظام الدولى من تفاعلات وتحولات، يكون لها تأثير على الدول الصغرى والمتوسطة، وعلى مصلحتها الوطنية. وقد يدرك صنّاع القرار هذه التحولات، فتتحدد اختياراتهم فى ضوئها، وقد لا يدركون، إما بعدم الوعي أو بالتجاهل، أو بالقراءة الخاطئة لما يحدث، فتكون النتيجة هى سوء الإدراك، وتبعاته تكون خيارات خاطئة قد تعصف بالمصالح الوطنية للدول الصغرى والمتوسطة فى لحظة أو فترة زمنية معينة.

لقد تطرقنا سابقاً خلال هذا البحث إلى العلاقة بين الولايات المتحدة وفرنسا، ولكن التطورات الحاصلة في وقتنا الحاضر تختلف كلياً عن ما سبق، فشخصية الرئيس الفرنسي الشاب إيمانويل ماكرون، وشخصية الرئيس الأميركي المثيرة للجدل دونالد ترامب، خلقتا جواً مضطرباً على صعيد هذه العلاقة.

---

[1]- Jonathan Mercer: op.cit.p 151.

[2] -Jonathan Mercer: op.cit.p 152.

ولم يكن اقتراح الرئيس الفرنسي ماكرون بإنشاء جيش لأوروبا يحميها من الأطماع الروسية والصينية وحتى الأمريكية، هو الاقتراح الأول في تاريخ أوروبا المعاصرة، فقد حاولت ألمانيا وفرنسا تأسيس ذلك الجيش قبل عقود، على الرغم من وجود حلف شمال الأطلسي العسكري الناتو، الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية بين الدول الأوروبية بالمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لمواجهة حلف وارسو بزعامة الإتحاد السوفييتي ومنظومته الإشتراكية قبل عام ١٩٩٠.

لقد حاول الرئيس الفرنسي ماكرون استغلال الذكرى المئوية لإنتهاء الحرب العالمية الأولى، وإلتقاء رؤساء العالم في باريس بتقديم إقتراحه بإنشاء جيش أوروبي حقيقي قبلها بأيام قليلة، وهو يعلم أنه يثير المخاوف والرفض الأمريكي لهذا الاقتراح، وهو ما تحقق فعلاً، فقد كان رد الفعل الأمريكي على لسان الرئيس الأمريكي ترامب صارخا وغير دبلوماسي بحسب الوصف الفرنسي، فقد وصف ترامب اقتراح الرئيس ماكرون حول تأسيس جيش أوروبي حقيقي بأنه: "مهين جدا"، وقد جاء تصريح ترامب قبل لقاء الرئيسين في باريس يوم الاحتفال[١].

لم يتوقف تصريح ترامب على ذلك، بل وطالبه في ذلك الاجتماع بأن تقوم فرنسا بتسديد ما عليها من حصة لميزانية حلف الناتو، وعدم التفكير بحلول أخرى، ومستهجناً قوله بأنه يريد من خلال ذلك الإقتراح حماية فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.ولكن هذه المخاوف الفرنسية الحقيقية هي أن تكون أوروبا ضحية الصراع الأمريكي الروسي أو الصيني.

هذه درجة من الخلافات الفرنسية الأمريكية، لم تكن معهودة في الخطاب السياسي والدبلوماسي بينهما، فالرئيس الفرنسي صدم ترامب والأمريكيين بأن أوروبا بحاجة إلى جيش يحميها من أميركا، كما يحميها من روسيا والصين.

ولكن الرئيس الفرنسي علّل ذلك بسبب مواقف الرئيس الأمريكي ترامب بالإنسحاب من معاهدات نووية مع روسيا، وهذا سيؤدي إلى سباق تسلح نووي مرة أخرى، فإما أن تكون أوروبا مضطرة للمشاركة في هذا السباق النووي، أو أن تكون ضحية هذا الصراع الروسي الأمريكي على الأراضي الأوروبية.

أما الحرب الإقتصادية بينهما، والتي إبتدأت بعد مجيء ترامب فلها أجوبتها الأوروبية أيضاً، وهذا يعني إرتفاع درجة الخلاف الأمريكي مع حلفائها الأوروبيين، وهو ما سوف يغير في مستقبل أوروبا، فمواصلة أميركا فرض رسوم جمركية عالية على المستوردات من الدول الأوروبية، سيؤدي في النهاية إلى تصدع التحالف الغربي، ولكن الأسباب الأكثر أهمية هي سياسات الرئيس ترامب المالية والاقتصادية.

---

[١] - موقع الجزيرة للأخبار: **جدل الجيش الأوروبي ، ماكرون لترامب : لسنا تابعين لكم.**
https://www.aljazeera.net/news/international/2018/11/15/

ففي قمة العشرين التي إنعقدت في بيونس آيريس عام ٢٠١٨، ظهر التباعد الكبير بين القوة الاقتصادية الكبرى في العالم الولايات المتحدة وبين بقية العالم في عدة مجالات أبرزها دعم التحرك الدولي لحماية المناخ وعدم التعهد بمكافحة الحمائية التجارية التي يمارسها الرئيس دونالد ترامب على نطاق واسع. فقد أعلن ترامب إنسحابه من إتفاق باريس للمناخ، وفي الوقت نفسه يشن حرباً تجارية على الصين وبعض الدول الأوروبية والآسيوية أيضاً وينسحب من عدد من الإتفاقات الدولية [١].

وإذا نظرنا إلى العلاقة الأميركية الفرنسية منذ مطلع القرن الحالي، نجد أنها وإن كانت تبتعد عن إظهار العداء لواشنطن، إلا أنها وفي الوقت ذاته، في العمق، كانت تسعى للفصل بين الموقف الفرنسي والموقف الأميركي في القضايا الكبرى على مستوى النظام الدولي والبحث عن مرتكزات جديدة لفرنسا في النظام الدولي القائم، إذ لم تساهم فرنسا في حرب العراق كما فعلت بريطانيا كما أنها راحت تبحث عن مكانة جديدة لها على المستوى الدولي.

وبهذا الهدف كان طرح مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، وهو منظمة حكومية دولية تضم ٤٣ بلداً من أوروبا وحوض البحر المتوسط: بلدان الإتحاد الأوروبي الثمانية والعشرون وخمسة عشر بلداً متوسطياً شريكاً من شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا، أُنشئ عام ٢٠٠٨ في قمة باريس من أجل المتوسط بهدف تعزيز الشراكة الأورومتوسطية، وضمن هذا الإطار يمكن فهم إشتراك فرنسا في العملية العسكرية ضد ليبيا.

لقد حاولت فرنسا أن تكوّن صورة عن نفسها منفصلة عن باقي الدول وخاصة الولايات المتحدة، لا بل أن تصنع موقفاً يميزها عنها، ولكن كما يقول فريديريك شاريون "إن الولايات المتحدة هي قوة عظمى ولا نستطيع أن نتخطاها، ثانياً أنها الشريكة الأقرب إلى نهج فرنسا الفكري والسياسي أي أقرب من الإتحاد السوفياتي والصين، ثالثاً تبقى الولايات المتحدة شريكة لفرنسا في الكثيرمن التحركات الدبلوماسية والسياسية والثقافية ولا تستطيع الإنفصال عنها بالكامل"[٢].

وإذا إرادت فرنسا أن تخط لنفسها صورة مغايرة فعليها أولاً أن تعي حقيقة دورها في هذا العالم المتغير الأقطاب، فدورها لا يكون بالمواجهة مع الولايات المتحدة أو الإكتفاء بالقبول او الرفض لسياستها أي مجرد تسجيل موقف ما، بل أن يكون دورها بالمبادرات الحسنة أو الدبلوماسية الناعمة كما يطلق عليها البعض.

---

[١] جريدة الحياة:ـ قمة العشرين: **اتفاق على فشل «منظمة التجارة» وتباعد بشأن المناخ**، جريدة الحياة الألكترونية.صفحة الأخبار السياسية. ٢ ديسمبر ٢٠١٨
http://www.alhayat.com/article/4613928

[٢]- Frederic Charillon: **La Politique etrangere de la France, d`une puissance de blocage a une puissance de proposition**? SER"Etudes" 2005/4 Tome 402. P449 a 459. https/www.cairn.info/revue-etudes.2005-4-page.449.htm.

وكثيراً ما يتردد مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، وقد اكتسب هذا المفهوم رواجاً كبيراً في البحوث العلمية أو في سياقات الدبلوماسية الدولية أو الخطاب العام. ما هو هذا المفهوم وما هي آثاره على العلاقات بين الأمم؟.

بالنسبة للمفهوم فإن جوزف ناي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد ومؤلف هذا المفهوم، يقول إن القوة الناعمة هي القدرة على جعل الناس أو الدول ترغب فيما أنت راغب فيه، وأن لا تستخدم القسرية أو الإغراء لجعلهم يتبعوك، أي أن القوة الناعمة هي القدرة على الاعتماد على قوة الجذب والإقناع بدلا من إجبار الدول على اتباع سياسات معين[١].

وإذا كانت مصادر القوة الصلبة هي القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية أو الإعلامية، فما هي مصادر القوة الناعمة.

هناك مصادر متعددة لهذه القوة، المصدر الأول لقوة الدولة الناعمة هي ثقافتها وموروثها الحضاري، فكلما كان هذا العامل جاذباً للاهتمام سواء كان في تقاليده الشعبية أو ثقافته العليا كالأدب والشعر كلما زاد قوة الدولة الناعمة.

المصدر الآخر هو جاذبية المؤسسات والسياسات التي تتبعها وقيمها بشكل عام، شرعية سياستها الخارجية تضفي قوة ناعمة للدولة، الأداء العالي لأية دولة سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أو التكنولوجي يعزز من قوتها الناعمة

هناك مؤشرات أخرى مثل التعليم والتي تجتذب طلبة أجانب إلى البلد وبذلك يسهم في تعزيز القوة الناعمة. ومدى جاذبية النموذج الإقتصادي للأقطار مؤشر مهم في تحديد مستوى هذه القوة. الإبتكار التكنولوجي يدخل من ضمن هذه المؤشرات ومدى إرتباط الدولة مع الشبكة العنكبوتية.وأخيراً، مدى ترابط الدول مع بعضها، ونشاطها الدبلوماسي على الساحة الدولية[٢].

فرسالة فرنسا التاريخية ليست فقط سياسية، فمنذ القديم، يُنظرإلى فرنسا على أنها دولة الحريات، ومن المدافعين عن حقوق الإنسان، وبرامجها الثقافية والتعليمية نُفذت في كل الدول النامية التي قدمت لها مساعدات لا تحصى على صعيد الإدارة والتنمية المستدامة والثقافة، فقوة الدولة لاتقاس فقط بقوتها السياسية والإقتصادية والعسكرية، بل بحضورها الدائم على الساحة الدولية ثقافياً وإنسانياً وحضارياً أيضاً.

---

[١] ـ البدر الشاطري: **القوة الناعمة في العلاقات الدولية.** مجلة البيان الإماراتية. ١٥ شباط ٢٠١٧.
www.Albayan.ae.com

[٢] ـ البدر الشاطري: **القوة الناعمة في العلاقات الدولية.** المرجع أعلاه

ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر عززت فرنسا نشر ثقافتها في جميع أنحاء أوروبا. فلم تصبح الفرنسية لغة الدبلوماسية فحسب، بل راحت تستخدم في أواسط البلاط في بعض البلدان الأجنبية مثل بروسيا وروسيا[١]. هذا ليس إلا مثال بسيط عن قوة وتأثير نشر الثقافة على السياسة الخارجية.

كما أنها بلاد الحريات الدينية والمعتقدات، وملتقى الثقافات المتعددة، وهذا يعني وبكل وضوح أن رسالة فرنسا الإنسانية غير محددة بزمان أو مكان، فهي تستطيع أن تمارس القوة الذكية والناعمة التي تمارسها الولايات المتحدة، ولكن بطريقة إنسانية تحافظ فيها على كرامة الشعوب وإنسانيتهم، وهذا ما يميز فرنسا عن غيرها من باقي الدول، وهو موروثها الثقافي والفكري والإنساني في تعاملها مع باقي الشعوب والقضايا المصيرية.

فبإستخدام فرنسا لقوتها الناعمة، تستطيع التأثير في الساحة الدولية عن طريق جاذبيتها الثقافية، فإلى جانب شعارات ثورتها الشهيرة " الحرية، الأخوة والمساواة" والتي كانت قدوة للكثير من الثورات في العالم الحديث، والكثير من القيم مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان وكذلك إتاحة الفرصة للعديد من الطلاب الأجانب بالتحصيل العلمي في فرنسا.

هذا بالإضافة إلى لغتها وكتّابها وصناعة السينما ودور الأزياء والعطور الفاخرة، والسياحة العالمية، كلها تدخل ضمن قوة فرنسا الناعمة، فعندما تتمكن من جعل الأخرين يُعجبون بمثُلك ويريدون ما تريد، فإنك لن تحتاج لعوامل الإغراء والإكراه لتحريكهم في إتجاهك[٢].

وكما لاحظ المؤرخ ريتشارد بيرز فإن " إبراز الثقافة الفرنسية في الخارج أصبح بذلك أحد المكونات المهمة للدبلوماسية الفرنسية"[٣].

وظل البعد الثقافي حاضراً في أجندة السياسة الخارجية تجاه أفريقيا ومستعمرات فرنسا السابقة، حيث يوجد أكثر من ١٣٠ مركزاً ثقافياً فرنسياً يضم طلاب من مختلف دول المنطقة، فاللغة الفرنسية تُعد عامل أساسي في تطور العلاقات الفرنسية الأفريقية، ويصل عدد المتحدثين باللغة الفرنسية إلى ٢٠ دولة، وتعتبر هذه الأخيرة خزاناً لغوياً ترتكز عليه الثقافة الفرنسية وتحافظ من خلاله على نفوذها[٤].

ويقول وزير خارجية بريطانيا أنطوني إيدن بالنسبة لوسائل الإتصال الجديدة " إنه من الصحيح تماماً أن الدعاية الثقافية الجيدة لا تستطيع معالجة الضرر الناجم عن السياسة الخارجية السيئة. ولكن

---

[١] ـ جوزيف س. ناي: **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسات الدولية**، نقله إلى العربية د. محمد توفيق البجيرمي. الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٧. مكتبة العبيكان .صفحة ١٥٠

[٢] ـ جوزيف س. ناي: **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسات الدولية**، نقله إلى العربية د. محمد توفيق البجيرمي. الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٧. مكتبة العبيكان .صفحة ١٢-١٣

[٣] ـ جوزيف س. ناي: مرجع سابق ذك صفحة ١٥٠.

[٤] ـ محمد فاضل نعمة: **الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية**
http://www.srionline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html.

ليس من المبالغة القول إنه حتى أفضل السياسات الدبلوماسية قد تفشل إذا أهملت مهمة التفسير والإقناع التي تفرضها الظروف الحديثة [١].

وهذه هي الوسائل القديمة والتي تستطيع من خلال إعادة إحياءها، أن تعود فرنسا إلى الساحة الدولية كقوة تمارس نفوذها بذكاء وحنكة، وموظفة كل قدراتها وإمكانياتها وإن كانت في غالب الأحيان إمكانيات دولة متوسطة. ولكن هذا لا يعني أن فرنسا لم تستخدم قوتها العسكرية ونفوذها وتأثيرها في مواقف ألزمتها بهذا لتحافظ على أمنها وسلامة مواطنيها

المبحث الثاني: دور فرنسا بين إستخدام القوة وممارسة النفوذ وحضورها في المجال الدولي.

أصبحت القارة السمراء تتمتع بأهمية إستراتيجية بالغة بعد التحولات الجوهرية التي عرفها النسق الدولي، ويعود هذا الإهتمام إلى تصاعد وتيرة المشاكل والنزاعات والتهديدات الأمنية التي أفرزتها دول تلك المنطقة، لتتجاوز الحدود وتنتشر آثارها لتمتد نحو دول الجوار والدول الغربية على حد سواء، مما جعل العديد من القوى تتصارع لإحتواء تلك الحالة، مما أثر سلباً على المصالح الفرنسية التي راحت تمارس سياسة جديدة لخلق توازن جديد في المنطقة يضمن نفوذها ومصالحها في المنطقة[٢].

منذ ٢٣ فبراير ٢٠١١، ٥ أيام فقط بعد بداية عملية قمع أول مظاهرات سلمية في شرق ليبيا، وبعد قصف مدينة بنغازي من قبل الطائرات الليبية، إقترحت فرنسا على شركائها الأوروبيين تطبيق عقوبات ضد نظام العقيد معمر القذافي.

ومنذ ذلك الحين شاركت فرنسا بشكل نشط في مفاوضات مجلس الأمن في الأمم المتحدة يوم ٢٦ فبراير ٢٠١١ وذلك لتحديد العقوبات ضد هذا النظام ولدراسة إمكانية إجراء منطقة حظر جوي على ليبيا بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة.

وفي يوم ١٧ مارس، وبمبادرة خاصة من فرنسا والمملكة المتحدة، تم تبني قرار ١٩٧٣ وينص هذا القرار على إنشاء منطقة حظر جوي في الأجواء الليبية (باستثناء الرحلات الجوية الإنسانية) وذلك لحماية المدنيين ضد الضربات الجوية من نظام العقيد معمر القذافي.

كما يخّول هذا القرار جميع الدول الأعضاء بإستعمال جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين وإحترام منطقة الحظر الجوي، وأخيراً، ينص القرار ١٩٧٣ على تشديد الحظر على الأسلحة.

---

[١]- جوزف س.ناي: مرجع سابق ذكر صفحة ١٥٢.

[٢] -Aline Leboeuf, Helene Quenot-Suarez: **La politique Africaine de la France sous Francois Hollande**. Les Etudes du Programme subsaharienne (IFRI) 2017. P 36-37.

وفي يوم ١٩ مارس، وبعد عقد قمة باريس في قصر الإليزيه، وبمبادرة خاصة من فرنسا والمملكة المتحدة، تم مشاركة العديد من الدول في التحالف الدولي ضد العمليات المتخذة من قبل قوات العقيد معمر القذافي، وبأمر خاص من رئيس الجمهورية الفرنسية، ومنذ يوم ١٩ مارس بعد الظهر، شاركت الطائرات القتالية التابعة للسلاح الجوي الفرنسي في الضربات الجوية ضد قوات العقيد معمر القذافي، هذه هي بداية العمليات الفرنسية وأطلقت عليها أسم "هارماتان" "Harmattan".وفي يوم ٣١ مارس، تسلم حلف شمال الأطلسي (NATO) قيادة العمليات الجوية والتي تحل محل عمليات التحالف الدولي المبني على إجراءات سياسية فرنسية والوسائل القيادية الامريكية والتعاون الانجليزي.

وقد أثار الدور الفرنسي المشبوه في ليبيا قلق العديد من الأطراف الليبية، والعديد من الدول أيضًا خاصة إيطاليا والجزائر، وإن لم يعبرا عن ذلك صراحة فقد عبّرتا عنه ضمنيًا بعدم مباركتهما الاتفاق الأخير بين رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج واللواء المتقاعد خليفة حفتر في باريس بإشراف ووصاية فرنسية

فالدور الفرنسي كان حاضرًا وبقوة في الشأن الليبي في عهد ساركوزي، وكان لفرنسا دوراً كبير في حصول أغلبية في مجلس الأمن للقرار ١٩٧٠، الذي كانت هي أيضًا وراءه، كما أن الدور الفرنسي كان حاضرًا منذ بدء الأحداث في بنغازي ومصراته، وكذلك قيام فرنسا بالضربات الأولى على ليبيا واعترافها الرسمي كأول دولة بالمجلس الانتقالي[١].

هذا الاتفاق الذي رعته فرنسا بحثًا لها عن نفوذ فقدته في المنطقة، قفز من خلاله ماكرون على جهود العديد من الدول تجاه الأزمة الليبية خاصة الجانب الإيطالي الذي يرى في ليبيا منطقة نفوذ له، فجغرافيًا لا تفصل ليبيا عن إيطاليا إلا أمواج المتوسط، وتاريخيًا كانت ليبيا أهم المستعمرات الإيطالية في إفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

واتهم معارضون إيطاليون، حكومة رئيس الوزراء باولو جنتيلوني بالسماح لفرنسا بإزاحة إيطاليا من صدارة الجهود المتعلقة بالدبلوماسية الليبية، حيث قالت جورجيا ميلوني زعيمة حزب أخوة إيطاليا اليميني: "الاجتماع الليبي الذي تنظمه فرنسا يظهر الفشل التام للسياسة الخارجية الإيطالية"، وأضافت "هذا أنهى دور دولتنا التقليدي كوسيط رئيسي في ليبيا.

مع ذلك، يرى عديد من المراقبين أن نجاح باريس في جمع أطراف النزاع الليبي يمثل نجاحًا كبيرًا للدبلوماسية الفرنسية، وذلك رغم المحاولات السابقة التي فشلت في جمعهما، إذ إنه وللمرة الأولى وبعد محاولات القاهرة وأبو ظبي، تنجح باريس في جمعهم والوصول لاتفاق وإصدار بيان مشترك.

---

[١]- زهير حمداني: **ساركوزي بين نعيم القذافي ... وجحيمه**.الجزيرة نت. http:/www.al Jazeera.net.news//reportrandinterview//html

وفي الـــ٢٠ من يوليو ٢٠١٦، تمّ الكشف عن وجود عسكري فرنسي في ليبيا، رغم نفي فرنسي سابق نيتّها التدخل العسكري المباشر هناك، حيث أعلنت باريس يومها ذلك عندما قال "لي فول "المتحدث باسم الحكومة الفرنسية: "نستطيع تأكيد وجود قوات خاصة فرنسية في ليبيا"، للمشاركة في محاربة من وصفهم بـــ"الإرهابيين".

وجاء هذا الاعتراف قبل ساعات قليلة من إعلان الرئيس الفرنسي حينها فرنسوا هولاند، مقتل ثلاثة جنود فرنسيين بعد تحطم طائرة هليكوبتر كانوا على متنها في بنغازي شرقي ليبيا، في مهام إستخباراتية "خطيرة" ضمن عمليات تكافح الإرهاب، بحسب هولاند ووزير دفاع حكومته، وأعلنت قوات مؤيدة ل"حفتر"أن القتلى "كانوا مستشارين عسكريين لهم".

هذا في ليبيا، ولكن تدخلهم في مالي،هل كانت له أسباب أخرى؟ بعد الأحداث الإرهابية الدامية التي تعرضت لها فرنسا عام ٢٠١٥، في عهد الرئيس فرانسوا هولاند، إضطر الفرنسيون إلى التدخل في ما يسمّى الحديقة الإستعمارية الخلفية لباريس، بعد نصف قرن تقريبا من خروجهم منها. هناك تسيطر جماعات القاعدة والجهاد المتمركزة في المنطقة على مسافة قريبة تهدد المصالح الإستراتيجية الفرنسية، في منطقة تتجاوز مساحة القارة الأوروبية ذاتها، من مالي إلى موريتانيا والنيجر.

وتختزن المنطقة أضخم مناجم اليورانيوم، خصوصاً في النيجر، التي حصلت شركة "أريفا" الفرنسية على إمتيازها منذ سنوات عديدة، وهي تزود بالوقود النووي ثلث المفاعلات النووية المنتجة للطاقة في فرنسا. كما أن القاعدة حولت شمال مالي الجبلي المنيع إلى حصن تهيمن منه على ٢٥٠ ألف كلم مربع، وتشن منه الغارات على دول المنطقة.

لا تتخوف باريس من "أفغانستان جديدة"كما حاول البعض القول، لكنها تشعر أنها تدفع ثمن أخطائها في الحرب على ليبيا، وفق ما صرّح قائد القوات الفرنسية السابق في أفغانستان فنسان دوبورت لمجلة لا ديفانس.

مع العلم أن هذا التدخل يحصد إجماعاً رسمياً وشعبياً في فرنسا[١]. لكن الخوف الحقيقي يتركز في خطر تحول مالي ومحيطها إلى محجة للجهاديين، حيث ستستقدم الحرب مع احتدام فصولها الجهاديين المتمركزين في الجوار، وأولهم حركة "بوكو حرام" الإرهابية[٢].

لا أحد في باريس يتحدث عن احتمالات تحول هذه العملية إلى ورطة، فهي لا تزال في بدايتها. لكن أحداً في الإليزيه أو الحكومة الفرنسية لم يغامر بتوقعات عن مدة التدخل، فيما تتزايد المؤشرات عن استغراقه أسابيع، بحسب ما قال وزير الخارجية لوران فابيوس.

---

[١] ميشال دوكلو: **إلى أين تتجه فرنسا وما هي "التحالفات الجديدة".** صحيفة الشرق الأوسط. ٦ أيلول ٢٠١٨. العدد ١٤٥٢٧

[٢]- Aline Leboeuf, Helene Quenot-Suarez: op.cit.p 56.

وقد يطول التدخل لأكثر من المتوقع في كل الأحوال لأنه يرتبط بنزول قوات أفريقية على الأرض من المنتظر أن تعين الفرنسيين في القتال وتتولى مهمة حفظ النظام في المدن المستعادة وحماية الحكومة الشرعية وإسترداد ما تبقى من مواقع بيد الإسلاميين في الشمال.

تعتمد مالي بشكل كبير على المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأمن والاقتصاد، حيث تتمركز قوة حفظ السلام الدولية مع أكثر من ١٠ آلاف جندي هناك، وتتمركز قوة فرنسية أصغر لمكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١٣. وتأتي كميات كبيرة من مساعدات التنمية من الولايات المتحدة وفرنسا وبلدان أخرى[١].

ويطرح هذا المسار الفرنسي تساؤلات عدة حول الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل خلال الفترة المقبلة، كما يعيد إلى الأذهان الموقف الجزائري الحاسم في رفض جميع الضغوط التي مارستها فرنسا على الجزائر لزيادة تعاونها العسكري والأمني مع دول الساحل وغرب أفريقيا إلى مستوى مشاركة ميدانية لقوات الجيش الجزائري في العمليات القتالية، على الأقل في شمال مالي، القريبة من الحدود الجزائرية.

وقال ماكرون، في مداخلة صحفية في زيارة إلى مالي بعد إنتخابه، إن "إصرار فرنسا للوقوف بجانب مالي سيكون شاملا.. فرنسا ملتزمة وستظل هكذا". وأوضح انه سيواصل نفس سياسة مكافحة الارهاب التي انتهجها سلفه فرانسوا هولاند في شمال مالي.

وكان ماكرون قد عيّن وزيراً للخارجية جان إيف لودريان، وزير الدفاع السابق الذي يتمتع بنفوذ كبير والذي قام بتنسيق المهام العسكرية الفرنسية في مالي والساحل والعراق وسوريا إبان رئاسة فرنسوا هولاند، وعند توليه مهامه، تعهد بمواصلة الحملة "لضمان أمن الفرنسيين بأسلوب آخر".

ولكن ثمة مروحة واسعة من القضايا التي عكّرت صفو العلاقة بين ضفتَي الأطلسي، إلا أن التباين حول العديد من الملفات السياسية والأمنية هو الذي أدّى دوراً حاسماً في دقّ إسفين التباعد بين القادة الأوروبيين من جهة، ونظرائهم الأميركيين من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن المصالح الجوهرية لكلٍّ من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الشرق الأوسط لاتزال متقاطعة، يبدو أن الخلافات بين ضفتي الأطلسي حول إيران وفلسطين، وفي الآونة الأخيرة سوريا، أماطت اللثام عن وجود شقاق عميق حول الطريقة المُثلى لتحقيق هذه المصالح. وعلى وجه أدق مصالح فرنسا في هذه المنطقة بالذات.

---

[١] -Aline Leboeuf, Helene Quenot-Suarez: op.cit.p 57.

الفقرة الثانية: تحديد الموقع وتوصيف السياسة الخارجية من زاوية الجيوبوليتيك.

مرّ القادة الأوروبيون بثلاث مراحل في تعاملهم مع الظاهرة الترامبية (من ترامب): النكران، والانتظار، والمعارضة النشطة. فقد دعا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الأوروبيين لأن يكونوا قوة وازنة في وجه سياسات ترامب غير المسؤولة، وأن يتدخّلوا "ليشكّلوا ثقلاً مضادّاً عندما تتجاوز الولايات المتحدة الخطوط الحمراء".

وهذا ما فعلوه ردّاً على مقاربات "الحب الصارم" التي اتّبعها ترامب مع كلٍّ من إيران وفلسطين. يعكس المسار المختلف الذي سلكته أوروبا حيال إيران وإختلافها مع الولايات المتحدة حول الطريقة الفُضلى لإحتواء نزعة طهران التوسعية العدائية، كما يعكس مقاربة مختلفة جوهرياً حيال الدبلوماسية الدولية. كذلك، ستندرج المعارضة الأوروبية الصريحة لإنسحاب القوات الأميركية من سوريا في إطار المساعي الأوروبية لتشكيل ثقل موازن في وجه ما يعتبرونه مواقف سياسية نارية لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط المُستعرة أصلاً.

المبحث الأول: موقع فرنسا ضمن مجموعة الدول المتوسطة.

سقط حائط برلين وسقطت معه مفاهيم عديدة في السياسة الدولية، فقدإعتقدت دولاً عديدة أن ساعتها قد حانت لفرض سياستها على الأطراف الدولية. فأسمائها ومواقعها على الخارطة السياسية متواجدة منذ حوالي الأربعين عاماً، وهي تتخذ موقع يقف بين القوى العظمى والدول الصغيرة[1]، فهذه القوى الوسطى من حيث القوة والتأثير، تحاول أن تجد لها ليس فقط مكانة بين الدول الكبرى، بل أيضاً دور يسند إليها أو رسالة تستطيع من خلالها إثبات تواجدها على الساحة الدولية والعالمية.

وأول ما ظهر هذا المفهوم أو هذه التسمية كانت على الأرجح في كندا مع ليون ماكنزي كينغ(١٨٧٤-١٩٥٠) والذي كان رئيساً للوزراء والذي كان لا يمل من محاولة التفاهم مع قوات المحور، والذي بعد الحرب (١٩٤٥) كان يخشى أن تتورط بلاده بتحالفات عسكرية مع أحد[2].

ولكن خلفه والذي ترأس الحكومة بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٧وهولويس سانت لوران والذي كان ذات نشاط متميز بالدبلوماسية، أصرّ على إسماع صوت بلاده عالياً وخاصة في أعقاب أزمة السويس بالرغم من معرفته بموازين القوى وطرق تطبيقها.

فالدول المتوسطة أو الوسطى أوجدت أساليب وأسباب لبقاء وجودها على الساحة الدولية، وكيف قامت بذلك؟ أكبر من أن تلتزم الصمت، وأصغر من أن تقف وحدها وتحاول تثبيت موقفها، لجأت هذه

---

[1] - Bertrand Badie: **Le temps des humilies, pathologie des relations internationales**. Odile jacob 2014. p 125.

[2] - Bertrand Badie: op cit.p 125.

الدول إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف،وموظفة لباقتها، وصورتها كدولة لها كلمة مسموعة وموثوق بها. والعناصر الأهم للوصول إلى هذه الغاية هما الوساطة الدولية، والدبلوماسية الإنسانية.

وتعتبر كندا من أوائل الدول التي بدأت بممارسة هذا النوع من الدبلوماسية، أو بمعنى أدق هذه الوظيفة الدولية، وتبعتها عدة دول وخاصة فرنسا بعد العام ١٩٨٩واليابان والبرازيل ودول أخرى أصبحت تُعرف بالدول المتوسطة أو الوسطى. فالسلام والتنمية والمسائل الإجتماعية ذات الصبغة العالمية أصبحوا يشكلون " منافذ ديبلوماسية" تنطلق منها هذه البلدان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة أو منفردة لتفرض وجودها وكلمتها في المحافل الدولية والإقليمية، والإستفادة البعيدة المدى تكون بخلق عالم متعدد الإطراف كنوع من التشفي من الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي هما القطبين المسيطرين في العالم.

وقد سعت هذه الدول إلى تحقيق نوع من التوازن الإستراتيجي مقابل الدول الكبرى منعاً لإستئثارها بالقرار الدولي، وهناك أمثلة كثيرة على أهمية هذه التوازنات في بعض المناطق من العالم وأكبر مثال هو منطقة الشرق الأوسط.

فالحديث عن التوازن الاستراتيجي هو من الأهمية بمكان للتعرف على طبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة في أية منطقة من العالم ومن هم الأكثر تأثيرًا فيها، لذا من المهم تبيان طبيعة وشكل العلاقة في منطقة الشرق الأوسط وآفاقها المستقبلية، وتعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم، فموقعها الجغرافي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها بين قارات العالم القديم (أوربا، آسيا، إفريقيا) قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية وذات تأثير كبير في تضارب المصالح العالمية. مما أثر وبصورة واضحة على الموازين الاستراتيجية في المنطقة، وساهمت الولايات المتحدة في التأثير على منطقة الشرق الأوسط، وعلى توجهات القوى الإقليمية فيها[١].

من هنا يجب إعادة تشخيص واقع المنظومة الإقليمية التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، من خلال البحث في طبيعة وواقع الصيغ التوازنية الرئيسية التي تقوم بين القوى الإقليمية الفاعلة مع بعضها البعض بوجه خاص من جهة، وفيما بينها وبين القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا من جهة أخرى، وانعكاسات ذلك في المحصلة النهائية على محصلة الفعل الاستراتيجي للقوى الإقليمية كسوريا وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا الفاعلة والمعنية في المدى القريب والمتوسط والبعيد، بما يتماشى مع دواعي تحقيق التوازن الإقليمي[٢].

---

[١] - Henry Kissinger: **weltordnung**.C.Bertelsmann verlag. Munchen 2014. P.173-174

[٢] - Elba Agard: **Demain la guerre?** Interview de Bertrand Badie .https//defihumanitaires.com/2018/07/09/demain-la-guerre. 3 juillet 2018.p 3.

ولا سيما عندما تتمكن معظم هذه القوى كونها الأكثر قدرة على التأسيس للخطوة الأولى في توظيفها بصورة شبه جماعية من أجل الوصول إلى صيغة التوازن النسبي المنشود التي تراعي فيها مصالحها الحيوية المتنامية وفق أولوياتها بالدرجة الأساس ومصالح القوى الخارجية صاحبة المصلحة المشتركة وليس العكس، بصورة يتوقع لها أن تتمكن من خلالها من تعيين آفاق احتمالات الوصول إلى حالة التماثل بين عناصر القوة الشاملة فيما بينها، من خلال إستعادة حالة التكافؤ النسبية المختلفة في القدرات على المستويين (الداخلي والخارجي) بصورة تؤهلها (منفردة أو شبه_جماعية) على أداء أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة مبنية على أسس ذاتية تتناسب مع حدود ما توظفه من إمكانات وأدوات في هذا الشأن، وما تملكه من مصالح حيوية قائمة [١].

من هنا كانت وساطات فرنسا تركز كثيراً على هذه المنطقة بالتحديد نظراً للأهمية أو الدفع الذي يمكن أن تعطيه تلك الوساطة لصالح فرنسا فيما لو نجحت،وأكبر مثال على ذلك الوساطة التي قامت بها فرنسا في لبنان في العام ٢٠٠٧، إثر أحداث نهر البارد، ولاقت المبادرة ترحيب أبرز القوى السياسية في لبنان، بما فيها المعارضة التي يقودها حزب الله، والتي أشادت بموقف الحكومة الفرنسية والذي تعتبره اكثر إنفتاحا تجاه جميع الاطراف اللبنانية، وزار لبنان موفداً فرنسياً هو السفير جان كلود كوسران، للقاء الاطراف اللبنانية. والسفير كوسران الخبير في الشرق الاوسط والذي كلفه وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير هذه المهمة، كان سفير فرنسا السابق في سوريا[٢].

أما الوساطة الثانية فكانت خلال الأزمة الحكومية التي شهدها لبنان عام ٢٠١٧، وكان تدخل الرئيس الفرنسي حاسماً في هذه المسألة.

فقد كشف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، كواليس أزمة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري الأخيرة مع المملكة العربية السعودية[٣]، وتطرق ماكرون، خلال مقابلة تلفزيونية، إلى أهمية السياسة الخارجية لبلاده، مشيرًا إلى دورها في لبنان وخاصة أزمة رئيس الوزراء سعد الحريري الأخيرة مع الرياض

وقال ماكرون: "هذه هي الدبلوماسية الفرنسية، وهذا هو توجهنا، توجهت إلى الرياض لإقناع ولي العهد السعودي، وبعدها استدعيت الحريري، وهو ما جعل لبنان يخرج من أزمة خطيرة.

وأضاف: "لو لم يكن صوت فرنسا مسموعًا لاندلعت الحرب في لبنان".

---

[١] - Elba Agard: op.cit.p 4.

[٢] -بيير بيتان: **العالم كما يراه كوشنير**. ترجمة محمود التبر، بيسان للنشر والتوزيع والإعلامز الطبعة الأولى .كانون الاول ٢٠١١. صفحة ١٩٥.

[3] -arabic.cnn.com/middle-east/2017/11/18/Lebanon.

وإتهم لبنان حينها السعودية رسميًا باحتجاز الحريري، على الرغم من نفي الرياض لذلك حيث قال الرئيس اللبناني ميشال عون: إنَّ رئيس الوزراء المستقيل سعد الحريريمحتجز في السعودية، وإن ذلك يعتبر عملًا عدائيًا ضد لبنان.

كما نشرت صحيفة نيويورك تايمزالأمريكية تقريرًا عن إحتجاز رئيس الوزراء اللبناني في السعودية وتعرضه لضغوط من أجل تقديم إستقالته، مؤكدة أنه تم إعطاء الحريري خطابًا مكتوبًا لإعلان استقالته على التلفزيون السعودي[١].

إعتبر الخبير السياسي اللبناني–الفرنسي زياد ماجد، الأستاذ في الجامعة الأمريكية بباريس بأن فرنسا اتخذت مبادرةً لحل الأزمة السياسية اللبنانية المتمثلة باستقالة رئيس الوزراء سعد الحريري من السعودية وبقائه لفترة هناك، نتيجةً لثلاثة أسباب.

وقال زياد ماجد: "فرنسا لديها رغبة دائمة بلعب دورٍ في لبنان بسبب العلاقات التاريخية وشعور فرنسي بالمسؤولية تجاه هذا البلد"[٢].

السبب الثاني للمبادرة الفرنسية هو الدور الرئيسي الذي لعبته فرنسا في الصفقة الرئاسية التي أدت لإنتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية عام ٢٠١٦ وعودة الحريري وترأسه للحكومة. فرنسا تشعر اليوم بأن الجهد الدبلوماسي الذي قامت به في لبنان في الماضي يتعرض لضربة قاسية، ولهذا السبب هي تحاول لجم الأضرار التي من شأنها إنهاء مفاعيل الوساطة التي قامت بها باريس والتي وافقت عليها ضمنياً أميركا والسعودية آنذاك بعد حوار مع إيران.

أما السبب الثالث فهو محاولة فرنسا للحفاظ على علاقاتها مع طهران والرياض معاً، وفي هذا الصدد شرح زياد ماجد، قائلاً: "فرنسا تخاف من ردة فعل أمريكية غير مدروسة رداً على الأزمة المتصاعدة بين الرياض وطهران، ولهذا السبب تحاول باريس أن تلعب دوراً في حل الأزمات في ظل غياب الولايات المتحدة. فرنسا لديها من جهة رغبة في نوع من التطبيع مع إيران على المستوى السياسي كما الإقتصادي لأن إيران قد تصبح سوقاً مهماً بالنسبة لها، ومن جهة أخرى لديها رغبة في الحفاظ على العلاقة السياسية والإقتصادية مع السعودية فهي لا تريد خسارة السعودية كشريك محتمل في أكثر من مجال"[٣].

---

[1]- arabic.cnn.com/middle-east/2017/11/18/Lebanon.

[٢]- زياد ماجد: **فرنسا تحاول لعب دور في حل أزمات الشرق الأوسط** .مجلة العالم العربي الألكترونية.
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201711201027673137-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/

[٣]- زياد ماجد : المرجع أعلاه

وقال الأستاذ في الجامعة الأمريكية في باريس بأن "فرنسا تحاول تأمين حضور لها في منطقة الشرق الأوسط كدور وسيط لا تستطيع الولايات المتحدة أن تلعبه بسبب سياستها العدائية تجاه إيران"[1].

أما بالنسبة لمالي، فقد كان شمال مالي طوال عقود منطقة صراع مسلح تخوضه حركات الطوارق المتردة ضد الحكومة المركزية في البلاد، على خلفية مطالب سياسية إثنية بلغت حدود المشروع الإنفصالي، ولكن الصراع تحوّل جذرياً في عام ٢٠١٢ بإنخراط جماعات إسلامية متطرّفة فيه، ودخول فرنسا إلى جانب الحكومة في مالي ضد هذه الجماعات التي سيطرت على شمال البلاد، ولكن لم يكن تدخل فرنسا في مالي مفاجئاً إذ إنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين إنغماساً في الأزمة المالية عام ٢٠١٢، وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دولياً، وفي إستصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما إعتمدت أستراتيجية خاصة في التعاطي مع الأزمة وعلى تدويلها وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في البلاد.

وهي تسعى مجدداً مع الرئيس ماكرون على إعادة الحوار بين الطوارق والحكومة المركزية وقد عبر الرئيس عن ذلك مجدداً في نيسان ٢٠١٩، بالتعاون مع الأمم المتحدة تحت عنوان الوساطة الحميدة.

هذه الأدوار، وهذه الوساطات هل هي نقطة ضعف بالنسبة للدول الوسطى أونقطة قوة يجب الإعتماد عليها وتطويرها لتنزع عنها صفة دول الصف الثاني؟

فالولايات المتحدة مصرة على جعل أوروبا تدرك ضآلة موقعها وتستغل ذلك أفضل إستغلال، حتى لا تترك لها مجالاً للتدخل خارج إطار القارة المنقسمة على نفسها، وحتى تترك لها مساحة التحرك في مناطق العالم الإستراتيجية دون منافسة.

من أجل هذا تحاول فرنسا أن تدعم الإتحاد الأوروبي بكل الجهود الممكنة وهي تعلم علم اليقين أهمية ذلك في تثبيت خط مناهض للولايات المتحدة ومنعها من الإستئثار بالقرار الدولي من جديد، فهل ينجح ماكرون حيث فشل نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند؟

هل بإنشاء جيش أوروبي خاص يحمي أوروبا من أميركا كاف لدرء الخطر، ولإنهاء سياسة الذل التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه باقي الدول وخاصة الأوروبية منها وإستعادة المكانة المنشودة؟

---

[1] ـ زياد ماجد المرجع أعلاه

المبحث الثاني: الأبعاد الجديدة والمستجدة للسياسة الخارجية الفرنسية.

ألقى الرئيس إيمانويل ماكرون خطاباً مهماً خلال إفتتاح المؤتمر السنوي للسفراء الفرنسيين في ٣١ آب٢٠١٨، واختلفت نبرة ذلك التصريح قليلاً عن المداخلة المتفائلة المفعمة بالثقة المتطلعة نحو المستقبل التي قام بها العام الماضي في السياق نفسه. قال الرئيس الفرنسي في كلمته "**نحن الآن نواجه لحظة الحقيقة**". ما سبب ذلك القول؟ وكيف ينبغي على فرنسا وأوروبا، بحسب رأي الرئيس ماكرون، التقدم نحو الأمام لمواجهة التحديات الجديدة؟ إذا أمكننا إيجاز نهج شهير معقد لإيمانويل ماكرون، سيتعين علينا القول، إن الأمور اتخذت منحى غير سليم بالنسبة لفرنسا من جانبين خلال العام الماضي. الجانب الأول والأهم هو أوروبا.

عندما تم إنتخاب ماكرون كان الكثيرون يشعرون بالحماسة تجاه ما تم إعتباره تراجعاً مصيرياً بالنسبة إلى الموجة الشعبوية التي كانت تجتاح أنحاء أوروبا. كان هناك أمل في أن تمثل الإنتخابات الفرنسية بداية لتناقص القوة المتنامية للسياسيين الشعبويين في أوروبا، لكن في الواقع أثبتت الأحداث عكس ذلك[١].

عند تأمل الحالة الفرنسية حينها من منظور الحاضر ستبدو أنها إستثناء، فقد فاز قادة الإتجاه الشعبوي بالإنتخابات في كل من النمسا وإيطاليا، وإزدادت شعبية قادة ذلك الإتجاه في مناطق أخرى، وأصبح زملاؤهم في ألمانيا يمثلون تهديداً لإئتلاف المستشارة الألمانية ميركل.

كذلك كان الوضع في ألمانيا محبطاً بالنسبة لماكرون، وبات حجر عثرة أمام ما يطمح إليه من تدشين عملية إصلاح قوية للإتحاد الأوروبي. وقد عارض الرئيس ماكرون بقوة كل خطوة من تلك الخطوات، وفي الوقت ذاته بذل جهداً كبيراً لدفع ترمب نحو اتجاه أقل سُمّية، لكن دون جدوى.

ورغم ذلك، لم يهدر_ماكرون وقتاً خلال حديثه أمام السفراء في انتقاد ترمب، حيث وصف الموقف الأميركي الجديد بأنه عَرض لأزمة أكبر هي "العولمة الرأسمالية". ويعتقد ماكرون أن الاتجاه نحو الأمام في مواجهة الأزمة الأوروبية ليس تغيير المسار، لكن تطبيق أكثر حزماً لسياسات تم وضعها بالفعل[٢].

على العكس من ذلك، فيما يتعلق بأزمة تعدد الأقطاب، يعتقد الرئيس ماكرون أن هناك حاجة إلى طرح طرق وسبل جديدة. لا يعتقد الرئيس الفرنسي أن الصين يمكن أن تصبح بديلاً للقيادة الأميركية. وقد أكد في خطابه على الدافع العدائي وراء السياسات الصينية. سوف تتولى فرنسا رئاسة قمة

---

[١] ـ ميشال دوكلو: **إلى أين تتجه فرنسا وما هي "التحالفات الجديدة"**. صحيفة الشرق الأوسط. ٦ أيلول ٢٠١٨. العدد ١٤٥٢٧

[٢] ـ ميشال دوكلو: **إلى أين تتجه فرنسا وما هي " التحالفات الجديدة"؟** . صحيفة الشرق الأوسط. ٦ أيلول ٢٠١٨. العدد ١٤٥٢٧

مجموعة الدول السبع عام ٢٠١٩، ويرى ماكرون ذلك فرصةً لتغيير الطريقة التي تعمل بها الدول الكبرى معاً، أو لا تعمل إن شئنا الدقة، لإدارة الحكم العالمي.

ويعتزم الإبقاء على الشكل الحالي لقمة الدول السبع، أي عدم إضافة روسيا رغم اقتراح دونالد ترمب، بل سوف يعيد توجيه مهامها ووظائفها، حيث يقترح أن تكون القمة منصةً لحوار دائم مع الدول الصاعدة في قضايا محددة، مثل الصين فيما يتعلق بالتجارة والبيئة، والهند فيما يتعلق بالمسائل الرقمية، وأفريقيا فيما يتعلق بالشباب.[١].

مع ذلك، لم يركّز ماكرون هذه المرة كثيراً على المسألة الإيرانية مقارنة بما كان يفعل في تصريحاته الخاصة بالسياسة الخارجية سابقاً. سيظل الشرق الأوسط، وأوروبا، من المسائل الجوهرية والرئيسية في السياسة الخارجية الفرنسية. ولا ينبغي على المرء استبعاد محاولة ماكرون أن يكون لفرنسا مواقف أكثر وضوحاً فيما يتعلق بقضايا أخرى، مثل الحكم العالمي بسبب "أزمة تعدد الأقطاب"، والحوار مع أفريقيا، وما أطلق عليه "المحور الهندي – الهادي" (الهند وأستراليا واليابان)، لأنه إذا لم يكن المرء يستطيع الاعتماد على القيادة الأميركية ولا يثق بالصين خليفةً لها، عليه اذاً بناء تحالفات جديدة. وقد استخدم ماكرون تعبير "تحالفات جديدة" في خطاب ألقاه بتاريخ ٢٧آب ٢٠١٨. وربما يصبح ذلك شعار الدبلوماسية الفرنسية في المستقبل القريب[٢].

وقد كشفت فرنسا مؤخراً عن تحدياتها الإستراتيجية على ضوء التهديد الإرهابي والغموض المحيط بمواقف الولايات المتحدة، واضعة اسساً جديدة ستحدد أولويات الرئيس إيمانويل ماكرون على صعيد الدفاع عبر"التقرير الإستراتيجي للقوات المسلحة" الذي وضعته لجنة من ١٦ عضوا بينهم النائب الأوروبي أرنو دانجان في مجلس الدفاع قبل تسليمه إلى الرئيس إيمانويل ماكرون.

وتحدد الوثيقة الواقعة في خمسين صفحة "المصالح والأولويات الإستراتيجية" لفرنسا على ضوء البيئة الجيوسياسية "الحالية والمرتقبة"، في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وهذا التقرير الاستراتيجي هو بمثابة تحديث لـــ"الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي" الذي أقر عام ٢٠١٣ في عهد فرنسوا هولاند، بعد سلسلة الإعتداءات الجهادية التي هزت فرنسا وأوروبا في السنتين الماضيتين. فمنذ ذلك الوقت، تبدل حجم التهديد الإرهابي وازدادت التهديدات الروسية والمخاطر الإلكترونية وتضاعف "الغموض المرتبط ببعض الشركاء الأساسيين" مع إختيار البريطانيين الخروج من الإتحاد الأوروبي ووصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

---

[١]- ميشال دوكلو: المرجع أعلاه

[٢]- ميشال دوكلو. المرجع أعلاه.

وبعدما أبقى ترامب الغموض مخيماً حول الإلتزامات الأميركية في أوروبا، يهدد اليوم بالإنسحاب من الإتفاق حول الملف النووي الإيراني ولو أدى ذلك إلى تصعيد مخاطر إنتشار الأسلحة النووية من جديد، كما يتوعد بـــ"القضاء تماما" على كوريا الشمالية التي تتحداه يومياً.

ومن المنطقي من جهة أخرى أن يكون الدفاع الأوروبي في صلب هذه التحديات بعدما جعل منه ماكرون أبرز أولوياته.

وأعلن الرئيس الفرنسي في معرض تناوله التقرير الإستراتيجي "إن الظاهرة الإرهابية تشكل اليوم أخطر المشاكل والأكثر جلاءً ووضوحاً. ولكنها ليست إطلاقاً التهديد الوحيد. فظهور سياسات القوة والتأكيد عليها يبعثان مخاطر بأن نشهد إشتعال العالم من جديد، في تلميح إلى دول مثل روسيا والصين وإيران.

ومع إرسائها إطاراً عاماً، ستسمح هذه الوثيقة الجديدة بتحديد المهام المقبلة للقوات المسلحة، ولا سيما في مواقع العمليات الخارجية[1].

بالنسبة لإفريقيا، تود فرنسا من دول المنطقة أن تتولى تدريجياً دفاعها، بدءاً بالعملية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد) التي ستباشر عملياتها قريبا.

ويبقى السؤال مطروحا لمعرفة ما إذا كان ذلك يعني إنحسار الإلتزام العسكري الفرنسي ولا سيما في الساحل حيث يشارك أربعة آلاف عسكري في عملية "برخان"، على خلفية ضغوط مالية شديدة.

وفي المقابل، فإن إنهيار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا سيعطي فرنسا قريباً هامش تحرك للحد من وجودها العسكري في هذه المنطقة.

واستنادا إلى "التقرير الإستراتيجي"، تم إصدار "قانون لبرمجة الإنفاق العسكري" في النصف الأول من العام ٢٠١٨، حدد الوسائل المخصصة للقوات المسلحة لفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥ بموجب المهام الموكلة إليها.

ووعد ماكرون بزيادة ميزانية القوات المسلحة بـــ١,٧ مليار يورو في السنة خلال ولايته، لرفع المجهود الدفاعي إلى ٢% من إجمالي الناتج الداخلي بحلول ٢٠٢٥، ليصل إلى ٥٠ مليار يورو بالمقارنة مع ٣٢ مليار حاليا.

---

[1]- مايكل يونغ: **فرنسا تعيد ترتيب أولوياتها الإستراتيجية في شوؤن الدفاع والأمن** . مركز كارنيغي للشرق الأوسط ٨ أذار٢٠١٨.

وقال الأمين العام للإدارة في وزارة القوات المسلحة جان بول بودين أن مباحثات "متوترة وصعبة" بدأت أصلاً مع جيوش البر والبحر والجو حول توزيع الامكانيات.وقال أمام مجلس الشيوخ "سيتعين إدخال فيل عبر ثقب الباب" مشيراً إلى أن "الحاجات تتجاوز بكثير الإمكانيات"[1].

وقال الأستاذ في جامعة العلوم السياسية الفرنسية الجنرال فينسان ديبورت "ما يمكن أن نأمله من هذا التقرير هو إعادة ترتيب المهمات والمواءمة بين المهمات والوسائل"، مبديا أسفه لـــ"مضاعفة المهمات بدون زيادة الوسائل بصورة موازية" خلال السنوات الأخيرة.

ودعا إلى "تقليص" المهمات و"بقعة تحرك" الجيش الفرنسي لما هو في المصلحة "الآنية" للبلاد "أي جنوب حوض البحر المتوسط وأفريقيا."

ويقف الأوروبيون والأميركيون على طرفَي نقيض حيال الشرق الأوسط، بيد أن أوروبا لم تقدّم بديلاً لرسم معالم التنافس الجيوسياسي الذي تشهده المنطقة. فالقارة العجوز مُنقسمة على نفسها سياسياً وتفتقر إلى القوة العسكرية اللازمة للتصرّف بشكلٍ فعّال من دون دعم أميركي.

ففي الملف السوري، وعَقِب التغيير الجزئي في موقف الرئيس دونالد ترامب من السحب الكامل للقوات الأميركية البالغ عديدها ٢٠٠٠ عنصر، باتت فرنسا والمملكة المتحدة، وهما الدولتان الأوروبيتان الوحيدتان اللتان لديهما قوات على الأرض، تناقشان مع الولايات المتحدة شروط إنتشارهما في المنطقة. لكن من غير المرجّح أن يعيد هذا التدبير المؤقّت والمُرتجل للبيت الأبيض بناء الثقة التي قوّضتها مقاربة ترامب الزبائنية النفعية حيال السياسة الخارجية.

أما في ما يتعلق بالملف الإيراني، فقد طلبت الولايات المتحدة من أوروبا مؤخراً الإنسحاب من الإتفاق النووي مع طهران وإلغاء الآلية التي وضعتها لتيسير العلاقات التجارية مع إيران – والتي كانت الخطوة الأبرز التي اتّخذتها أوروبا للحفاظ على الإتفاق النووي – ما أربك الحلفاء الأوروبيين. فقد اعتبر رئيس الوزراء السويدي، كارل بيلدت، أنها محاولة ترمي إلى "إيجاد عذر للدخول في مواجهة مفتوحة مع إيران". يبقى علينا الإنتظار لرؤية ما إذا ستنجح أوروبا في الحؤول دون الانزلاق نحو حرب جديدة في المنطقة.

لم تراهن الولايات المتحدة قط على أن أوروبا يمكن أن تكون لاعباً جديّاً ومنخرطاً في شؤون الشرق الأوسط، لأن الأوروبيين يعتمدون كليّاً عليها للتعامل مع هذه المنطقة. بيد أن هذا كله يمكن أن يتغيّر. فترامب قد يطلب من الأوروبيين توفير الأمن والجنود حالما تنسحب القوات الأميركية من سوريا. لكن يتعيّن بذل ضغوط قوية عليهم كي يقبلوا بمثل هذا الطلب.

---

[1]- مايكل يونغ: **فرنسا تعيد ترتيب أولوياتها الإستراتيجية في شوؤن الدفاع والأمن** . مركز كارنيغي للشرق الأوسط ٨ أذار٢٠١٨.

ولأن الهجرة مسألة هامّة جدّاً في أوروبا، يندفع الإتحاد الأوروبي إلى جعل الإستقرار في الشرق الأوسط أولوية له. وهكذا، نُحّيت الخطب البلاغية عن القيم، وحكم القانون، وحرية الإعلام جانباً لصالح السياسة الواقعية، تماماً كما كان الأمر قبل الربيع العربي. وهكذا أيضاً، يدرك قادة المنطقة، خاصة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن الأنظمة السلطوية تحظى بدعم واشنطن[١].

ولاتريد إدارة ترامب مناقشة إستراتيجيتها في الشرق الأوسط مع الدول الأوروبية، بل طلبت عوض ذلك أن تحذو أوروبا حذو القيادة الأميركية كما كان الحال، على سبيل المثال، مع الإتفاق النووي الإيراني. بيد أن العديد من الدول الأوروبية ترفض ذلك، لكنها أيضاً عاجزة عن طرح إستراتيجية خاصة بها[٢].

والحال أن صنّاع القرار الأوروبيين يعتبرون إدارة ترامب مؤقتة وإستثنائية، وسرعان ما ستُستبدل بإدارة لها مقاربة مغايرة، الأمر الذي سيسمح لاحقاً لأوروبا والولايات المتحدة بلمّ الشمل مجدّداً والاتفاق على سياسة مشتركة إزاء المنطقة. وقد عزف نائب الرئيس الأميركي السابق جو بايدن على أوتار المشاعر والرغبات الأوروبية هذه، حين قال في مؤتمر ميونخ، "نحن عائدون" لكن، وحتى ذلك الحين، ستمتنع أوروبا عن إتبّاع السياسة الأميركية إزاء المنطقة، لكنها لن تطرح كذلك إستراتيجية خاصة بها[٣].

وعلى الرغم من أن فرنسا إتبعت حدسها لتحقيق مصالحها الوطنية خلال العقد الماضي من أجل شراكتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، لكنْ ظهور التطرّف الطائفي في بلاد الشام، وما تبعه من آثار شهدتها الشوارع الأوروبية، فضلاً عن الخسائر المالية الكبيرة في (ليبيا)، أدّت تلك الوقائع جميعها إلى حدوث تحوّل سياسي كبير تبلور في سياسة ماكرون الخارجية ذات الأبعاد الثلاثية: الدبلوماسية، والتنمية، والدفاع[٤].

وفي حين أنّ واشنطن ما تزال تفضل اللجوء إلى الحلول العسكرية، إلا أنّ باريس تلجأ إلى نهج أكثر واقعية، والإعتراف بالواقع الأرضي. فقد وعد الرئيس إيمانويل ماكرون بتقديم المساعدات الإنسانية، والدعم على نطاق واسع عقب الإنتصارات على تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق، والتقليل من مشاركة فرنسا في دعم الفصائل داخل المناطق التي يسيطر عليها الإرهاب.

ووفق ما هو متوافرمن معطيات، نرى أنّ فرنسا لا تستطيع إحتمال حدوث فوضى في المنطقة دون أن تحافظ على سلامة حدودها وتوازنها الإجتماعي والسياسي فمن منظور إقتصادي تعتمد هذه

---

[١] ـ مايكل يونغ: **هل الولايات المتحدة تخسر أوروبا في ما يتعلق بالشرق الأوسط.** مركز كارنيغي للشرق الأوسط.٢٨ شباط ٢٠١٩.

[٢] ـ مايكل يونغ:المرجع أعلاه.

[٣] ـ مايكل يونغ: المرجع أعلاه

[٤] ـ كاثرين شكدام: **تغير الموقف الفرنسي تجاه الشرق الأوسط**. مركز البيان للدراسات والتخطيط. ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٨.

الدولة كثيراً على مستعمراتها السابقة لدعم أسواقها، وإدخال الثروة إلى إقتصادها الـوطني. وعلـى خلاف الولايات المتحدة، التي تتمتع برفاهية موقعها في وسط المحيط الذي يعمل كعازل يساعدها في محاولاتها للهيمنة[١].

هل يعني كل ما سبق تحول الدبلوماسية الفرنسية بعيداً عن تركيزها التقليدي على قضايا الشرق الأوسط؟ ليس هذا ممكناً، حيث لا يزال حل الصراع في الأزمات الكثيرة التي تشهدها المنطقة أمراً رئيسياً، وقد أقرّ الرئيس ماكرون بذلك الأمر من أجل ضمان أمن الشعب الفرنسي.

وقد أشار ماكرون إلى أنه سيعود سريعاً بمقترحات جديدة إزاء الشرق الأوسط. وأكد مرة أخرى على تركيز الدبلوماسية الفرنسية على حل النزاع في ليبيا، حيث تباحث الرئيس ماكرون مع الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان ٢٠١٩ وجدد دعمه للوساطة الأممية وشدد على أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة الحالية بعد تفاقم حدة المواجهات المسلحة، وفقاً للقانون الإنساني وقرارات مجلس الأمن الدولي[٢]. أما فيما يتعلق بسوريا، فقد كان له تعليق مفاجئ، حيث قال الإبقاء على الأسد في السلطة سيكون خطأً شنيعاً، وبذلك يصبح أكثر وضوحاً وصراحة من أي وقت مضى في هذا الشأن[٣].

وكما يقول ميشال دوكلو سفير فرنسا في سوريا "من شأن وجود نوع من الاتفاق بين القوى العالمية والإقليمية أن يكون حاسماً بصورة كبيرة، للتوصل لأي حل سلمي في سوريا. وكان ينبغي لذلك أن يكون واضحاً منذ بداية الصراع"[٤].

لقد أشار أحدهم بالفعل إلى أن الحوار الوثيق بين القوى العالمية والإقليمية قد يكون من المناسب إجراؤه الآن. كما صنع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تماماً. إذ طرح إقتراح مجموعة الاتصال حول هذه الصيغة الجديدة. ولم يلق هذا المقترح الترحيب المنتظر، وربما ذلك بسبب أن موعده قد تأخر كثيراً، فلقد ترسخت بالفعل جملة من الأمور في أرض الواقع، وأصبح من المحال على فرنسا أن تتمكن من تغيير مسار العمليات الدولية الجارية (عملية جنيف، وعملية آستانة، وما سواهما). أو ربما بسبب أن المقترح لم يبلغ حد النضج السياسي بعد[٥].

وستتضمن الأجندة الفرنسية أولويات تعزيز الدبلوماسية الفرنسية خلال الشهور المقبلة، الأولى هي الانتخابات الفرنسية المقررة في م أيار٢٠١٩، التي ستكون لحظة فارقة أخرى في الصراع بين الشعوبية والاتجاه العام المناصر لأوروبا. وستحدد نتائج الانتخابات شكل المؤسسات الأوروبية في بروكسل بعد خروج بريطانيا من المنظومة. ثانياً، رئاسة دول مجموعة السبعة الكبار والقمة

---

[١]- كاثرين شكدام: مرجع سابق ذكر

[٢]- موقع MTVالإخباري: ماكرون يدعم الوساطة الأممية في ليبيا. www.MTV Al Lubnanya.com . ٨ نيسان ٢٠١٩

[٣] - ميشال دوكلو: **الشرق الأوسط بين القوة الصلبة والناعمة**. جريدة الشرق الأوسط. ٢٣ أيار ٢٠١٨. العدد ١٤٤٢١.

[٤] - ميشال دوكلو: المرجع أعلاه.

[٥]- ميشال دوكلو : المرجع أعلاه.

الاستثنائية نهاية آب٢٠١٩ في بيارتيز، وبعدها النسخة الثانية من "منتدى باريس للسلام" في تشرين الثاني٢٠١٩، وجميعها تمثل أولويات بالنسبة للدبلوماسية الفرنسية في المرحلة المقبلة [١].

بالتأكيد تسببت الأحداث الجارية في فرنسا في شعور ماكرون بالضآلة، والأيام المقبلة ستوضح ما إذا كان سيحول جهده إلى الداخل على حساب دور فرنسا الخارجي، أم أن الاضطرابات الداخلية ستزيد من قناعاته بأهمية تعويض ذلك بتعزيز الدور الخارجي لفرنسا. لا ينبغي على ماكرون الجزع بشأن صورة فرنسا في الخارج بسبب "السترات الصفراء".

صحيح أن تلفزيونات العالم وكذلك تغريدات تويتر قد تلاعبتا كثيراً بفكرة أن "باريس تحترق"، لكن يمكن النظر إلى ما يحدث على أن فرنسا في عهد ماكرون تمر بمرحلة بعث جديد، أو في أسوأ الأحوال على أنه مرض إنتشر بين دول العالم المتقدم. القادة الآخرون يدركون ذلك جيداً، فهم يعلمون أنه ما من دولة يمكنها أداء الدور الذي تؤديه فرنسا للمساهمة في تعزيز إستقرار النظام العالمي[٢].

يتبين لنا مما سبق، أن فرنسا تحاول جاهدة الخروج من صورتها النمطية كتابعة للولايات المتحدة الأميركية، وإبراز وجه جديد لها، وإنتهاج سياسة خاصة بها واضحة المعالم وثابتة في أهدافها. ودون هذه التوجهات لن تستطيع الوقوف مجدداً في عالم أصبحت الفوضى فيه متعددة الأوجه. وتستطيع فرنسا أن تكون بالنسبة لشعوب كثيرة نقطة الإرتكاز وخط توازن أساسي بين التناقضات الدولية.

---

[١] ـ ميشال دوكلو: **٢٠١٩، فرنسا في مرحلة بعث جديد... وماكرون يركز على الخارج.** جريدة الشرق الأوسط. ٦ يناير ٢٠١٩. العدد رقم١٤٦٤٩

[٢] ـ ميشال دوكلو: المرجع أعلاه

خاتمة عامّة:

لقد حاولنا على إمتداد صفحات هذا البحث، مقاربة السياسة الفرنسية من منظار منطقي، من خلال إشكالية أساسية تمثل أبرز المحددات التي أعاقت فرنسا سابقاً، والتي تتمثل بصراع، يتمظهر بجدلية الإستقلال – التبعية لمركز الثقل في السياسة الدولية وهو الولايات المتحدة الأميركية. ولم تستطع فرنسا أن تبلور سياسة مستقلة ومؤثرة تمنكنها من تخطي تلك العقبة.

فلم تجد السياسات الديغولية في حمل فرنسا إلى مصاف القوتيين العظميين، أو على الأقل تقويض أركان القطبية الثنائية، وتعويضها بنظام جديد يرتكز على التعددية المركزية. وفي السياق نفسه، فقد كشفت هذه الدراسة عن اتناقضات والمصاعب التي تصطدم بها تلك السياسة وخاصة على الصعيد الخارجي.

وبالرغم من بعض الشطحات المتميزة في عهد الرئيسين نيكولا ساركوزي و فرنسوا هولاند، إن كان على الصعيد الأقليمي وعلاقة فرنسا مع الإتحاد الأوروبي، أو على الصعيد العالمي وإستعمال فرنسا التدخل العسكري لحسم خطر الأرهاب الذي يهدد داخلها وأمنها القومي، ويهدد مصالحها الإستراتيجية والحيوية والإقتصادية، إلا أن هذه الممارسات ظلت متواضعة ومتأرجحة بين نهج إستقلالي فاعل ومؤثر ومواجهة تحديات الإستراتيجية العالمية.

وفي نظرنا، أن الذي يحكم تصوّر فرنسا الجيوأستراتيجي لنفسها، وبالتالي لدورها في العالم وما يبدو لها كعقبة رئيسية أمام تحقيق أغراضها الإستراتيجية، هو ضمان الأمن الخارجي والإستقرار الداخلي والتقدم الإقتصادي والهيمنة الدولية أو تحقيق عالم متعدد الأقطاب، يكون فيه لفرنسا دور بارز في إتخاذ القرارات الدولية. فالهاجس السياسي منذ قيام الجمهورية الخامسة هو الموقع الجيوسياسي المضطرب الذي تشغله فرنسا في المنظومة العالمية، والذي يجعلها تعيش هاجس الإنحطاط والتقهقر وبالتالي إنعدام الفعالية على الصعيد القرارات الدولية.

ونستطيع أن نقول إن الموقع الذي إضطرت فرنسا القبول به بسبب خسارتها حرب تصفية الإستعمار، والحفاظ على صورتها و"البرستيج" الخاص بها، يجعلها تعيش هاجس الخوف من فقدان إستقلال قرارها، وهي بالتالي مضطرة إلى الصراع على أربع جبهات معاً:

- جبهة تصاعد الهيمنة الأميركية – الروسية والدول الصاعدة كالصين وكوريا وإيران.
- جبهة الحفاظ على مناطق النفوذ، لحماية مصادر الطاقة وحماية مصالحها الإقتصادية.
- جبهة التصدي لتنامي عوامل الضعف الداخلي، سواء ما تعلق منها بالتراجع الديموغرافي أو تهديد التجانس القومي نتيجة الهجرة العالمية.
- جبهة تقوية الإتحاد الأوروبي من أجل قرار أوروبي فاعل في السياسة العالمية وتكريس عالم متعدد الأقطاب.

هذا بالإضافة إلى الدور الجديد، الذي تحاول أن تضطلع فيه، والوساطة الحميدة المتعددة الأطراف، ومساعدة الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن العالمي؛ مستعينة بموقعها المتميز في العضوية الدائمة في مجلس الأمن وتمتعها بحق الفيتو.

فكل هذه النقاط المذكورة تمثل الأبعاد الأساسية لتركيز توجهات السياسة الخارجية الفرنسية إن كان على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي. من هنا كان تركيزها على محاربة التهديدات الأمنية المتمثلة بالإرهاب الدولي، وزاد من خطورة الوضع إمتلاك الجماعات الإرهابية أسلحة الدمار الشامل، وفي منطقة قريبة من فرنسا، وكان التحدي هو تجنب خطر تهديد الأراضي الفرنسية والأمن القومي الفرنسي.

وكان هذا يعني أن السمة الرئيسية للجيوأستراتيجية الفرنسية، هو إنتقالها من سياسة الهجوم التي سيطرت خلال أكثر من قرنين حتى بداية القرن العشرين، إلى استراتيجية الدفاع القائمة على الإنكفاء على نفسها وعلى القارة الأوروبية، لتعود إلى سياسة الهجوم بعد تعرضها للإعتداءات الإرهابية ولكنها خففت قليلاً من حدتها، وأرفقتها بطرق وأليات الدبلوماسية الناعمة والسلسة التي تتيح لها استرجاع أمجادها كقوة تقف في الوسط بين العَظَمة والتواضع.

والعوائق في السياسة الخارجية الفرنسية ليست فقط داخلية واقتصادية، ولكن أيضاً عالمية تمثلت أولاً، بالعولمة وظهور الدول الناشئة مع ما تمثله من تحديات للكثير من الدول على الصعيد الإقتصادي، وقد طرح الصعود الذي تشهده عدّة دول مثل الصين والرازيل وروسيا والهند، أسئلة ملحّة حول مستقبل النظام الدولي ومدى نجاحه في فرض الإنتقال إلى قطبية متعددة تجمع بين دول من خارج المعسكر الغربي، كي لا يظل النظام الدولي مرتهناً إلى الطابع الأطلسي الذي إتخذه منذ سقوط جدار برلين.

ولكن الأمر لم يتوقف فقط على الإقتصاد، بل تعداه إلى المستويات كافة من أمنية وعسكرية وثقافية، إذ إجتاحت الحضارة الأسيوية بجميع وجوهها الحضارة الغربية، ولكن هذا لم يمنع فرنسا من الإنطلاق للتعاون مع كافة الأطراف الدولية تحقيقاً لغاياتها المرسومة.

فقد سعت لتقوية الإتحاد الأوروبي عبر الإتفاق مع باقي الدول الأوروبية على إنشاء أجهزة دفاعية خاصة به، قادرة على التصرف دون الرجوع إلى حلف الناتو الذي تسيطر على أجهزته الولايات المتحدة الأميركية، كما سعت إلى تقوية علاقاتها مع ألمانيا جارتها الأقوى في الإتحاد الأوروبي، صحيح أن هذه العلاقة ليست مثالية ولكنها حتى الأن تُعدّ من أهم ركائز الإتحاد الأوروبي وأقواها.

وقد ظهر من خلال هذه الدراسة أن الخلل لا يقع فقط في أخطاء إرتُكبت على الصعيد الخارجي، أو قرارات خاطئة إتُخذت جعلت مكانة فرنسا تتراجع على الصعيد العالمي، بل إن الواقع الضعيف للإقتصاد الفرنسي وواقعها الديموغرافي والإجتماعي كانوا من الأسباب المباشرة لهذا التراجع.

فتحليلنا للداخل الفرنسي وللرأي العام، أظهرا عدم الثقة التي يوليها العامة لرجال السياسة وللأحزاب السياسية بشكل عام. إذ يسيطر شعور الغضب وعدم الرضا على الشارع الفرنسي بسبب الوعود التي لم تنفذ، والسياسات الإنتخابية التي يبقى معظمها مجرد حبراً على ورق، لا تؤدي إلى النتائج المرجوة منها. فالوضع الإقتصادي الفرنسي ليس بحاجة فقط إلى عمليات تجميل خارجية، بل إلى عمليات جراحية كبيرة تصيب البنى التحتية وترتكز على خطط مدروسة المراحل والخطوات، ترافقها قوانين إجتماعية جديدة وتأمينات متعددة، وهذا الواقع هو الذي أدى إلى الإضطرابات الأخيرة التي تشهدها فرنسا.

وهذا التدخل في المواجهات من قبل بعض الدول الكبرى، أصبح واضحاً لجعل فرنسا تنشغل بأمورها الداخلية، وتترك الساحة العالمية لبعض اللاعبين الأساسيين وخاصة أن الوضع الحالي في الشرق الأوسط وبعض المناطق الأفريقية يقف على حافة إنقلابات تاريخية وجغرافية مهمة.

فجدول أعمال السياسة الخارجية حافل بالملفات الساخنة التي كان يجب معالجتها منذ سنين طويلة، وتناسي هذه الملفات أو عدم القدرة على طرحها وحلّها أديا إلى إضطرابات عديدة في عهد ساركوزي ومن ثم أيضاً في عهد هولاند، ولكن إنشغال فرنسا بالخارج أهمل الداخل، ووصلت إلى حد إنفجار الشارع.

ولكن هل كانت كلها أخطاء هذين العهدين فقط، مما تقدم نستطيع أن نقول كلا، لقد كان هناك تراكمات ضخمة أوصلت فرنسا إلى ما هي عليه اليوم. كثير من المحللين والسياسيين الفرنسيين حاولوا تظهير المشكلة وتقديم الحلول ولكن في ظل تسارع الأحداث الدولية وفي ظل ضعفها الإقتصادي، لم تستطع فرنسا اللحاق بركب التطور، رغم تطورها الإقتصادي والتكنولوجي والعسكري.

فكان المطلوب وضع إستراتيجية واضحة تنتقل بها من التموضع إلى التخطيط، وتوظيف علاقاتها التجارية والثقافية والدبلوماسية، ليس لتستعيد أمجاد الماضي التي لن تعود، بل لتحافظ على ما وصلت إليه، فبعد عدم الثقة التي ظهرت في علاقاتها مع بعض الدول نتيجة الإضطراب في إتخاذ القرارات، عادت فرنسا لتبرز هيبتها عن طريق الوساطة الحميدة والمساعدات الإنسانية والثقافية، والأهم كان مثابرتها على الوقوف بجانب الدول التي تسعى إلى الديموقراطية والحرية والحفاظ على حقوق الإنسان، وقد وقفت بجانبهم في المحافل الدولية وساندتهم في مساعيهم من أجل السلام والعدالة.

ولكن معالجة هذا الوضوع لم يكن بالأمر اليسير، فلا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، والتي كانت من طبيعة أي بحث علمي، ولكن ندرة المراجع المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، سواء باللغة الأجنبية أو العربية، رغم أننا توقعنا العكس نظراً للعلاقات التاريخية بين لبنان وفرنسا. لذلك لم أترك أي مرجع متوفر إلاّ وأستعنت به من اللغة العربية والفرنسية والإنكليزية

والألمانية أيضاً لأفي الموضوع حقّه من كل الجوا نب لكن هذا بالطبع يغني الدراسة ويزيدها قيمة علمية بالتأكيد.

ولكن الصعوبات المنهجية هي الأبرز، إذ أن الظواهر السياسية مهما حاولنا تأطيرها وتفسيرها تظل فضفاضة الجوانب وغير متوقعة النتائج وهي بالنهاية كالعلاقات الإنسانية لا يمكننا حسابها بالأرقام، وصعب الإمساك بها من جميع أطرافها، نظراً للقوى المتناقضة والأطراف المتعددة التي تتجاذب العالم وتدخله في الفوضى وتجعله غير متوازن وقابل للتحليل الموضوعي أو المنطقي.

طبعاً الوصول إلى نتائج قطعية أو خلاصة منجزة أمر صعب، ولكننا توصلنا إلى بعض الثوابت التي كانت بمثابة فرضيات طرحناها للوصول إلى الأجوبة الصحيحة وقد كانت عديدة أهمها أن فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ظلت محافظة على إرثها الديغولي، رغم محاولة بعض الرؤساء تغيير النمط المعتمد.أما الإقتصاد الفرنسي، ورغم التطور في بعض القطاعات، إلاّ أنه ما زال بحاجة إلى الكثير، ويفتقد إلى مقومات إقتصاد السوق المتعارف علية. كما أنها لن تستطيع الوقوف كالند للولايات المتحدة الأميركية، ولكنها تستطيع، ومن خلال موقعها، إستخدام القوة الناعمة المتمثلة بالدبلوماسية والوساطة المتعددة الأطراف والإستفادة من مقعدها في الأمم المتحدة لمناصرة القضايا المحقة والعادلة والإنسانية.إن الأخطاء التي أرتكبت عديدة، وخاصة في عهدي ساركوزي وهولاند، فلم ينجح ساركوزي تماماً من إعادة بلاده إلى ساحة الشرق الأوسط، ولم ينجح هولاند كلياً في حربه على الأرهاب في مالي، وكانت بعض القرارات لا تتمتع ببعد النظر، أو بالخبرة السياسية الكافية. إذ تراجع حضور فرنسا الدولي، ولكن هذا لا يعني أن تظل هي داخل هذا الإطار، بل بواسطة سياسة واعية وبواسطة رجال من قامة الرئيس شارل ديغول، وأيضاً الرئيس فرنسوا ميتران ستتمكن من العودة إلى الساحة العالمية والقرار الدولي.

والإتحاد الأوروبي قوة لا يستهان بها، على الصعيد الإقتصادي والسياسي والعسكري، ولكنه يفتقر إلى التماسك من حيث القرار السياسي الموّحد والإستراتيجية الموحدة أيضاً، فهو يستطيع أن يشكل قطب موّحد بوجه القوى الصاعدة والعظيمة وأن يدعم سياسات فرنسا و يقوّيها.

إن الفترة الزمنية التي حاولنا تأطيرها لمعالجة موضوع الدراسة كانت تتراوح بين ٢٠٠٧ و٢٠١٧ أي عشر سنوات تقريباً. ولكننا تخطيناها تقريباً حتى عهد الرئيس الجديد والشاب الطموح إيمانويل ماكرون لمحاولة معرفة، ما إذا كانت بعض السياسات السابقة قد نجحت وظهرت نتائج أعمالها وسياساتها. بالتأكيد ظهر ذلك على الوضع الإقتصادي بعد إنفجاره في الشارع مع حركة "السترات الصفر".

والذي ظهر، أن الرئيس الشاب هورئيس ذكي، ولكنه يفتقد إلى الحنكة السياسية. ولكننا لا نستطيع استعجال النتائج أو تأكيدها، فالوقت يظهر كل شيئ. ولكن الملخص من الدراسة والإفادة منها، إنها لخصت حالة بلد كان عظيماً وذو تاريخ مشرّف. كان إمبراطورية عظيمة وشهد ثورة

على الإقطاع ونشر المبادئ التي كانت مرشدة لكل ثورة فيما بعد، وشهد مقاومة ضد الإحتلال، وحاول النهوض من جديد إقتصادياً وإجتماعياً ودولياً أيضاً. فبلد كفرنسا، فرنسا ذات القيم الأخلاقية، فرنسا شارل ديغول، وفرنسا الإرث الثقافي العلمي والفني والمعماري والهندسي، تستحق كل التقدير والإحترام ؛ فهي بلد ذو رسالة إنسانية حقّة لن يخف بريقها وإشعاعها في المدى المنظور ابداً.

فهل نشهد على ولادة "فرنسا جديدة " تنسينا " باريس المحترقة"؟

لائحة المراجع:

الكتب والمراجع العربية.

كتب باللغة العربية.

- د. الحسان (بو قنطار): "**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام** ١٩٦٧". سلسلة أطروحات الدكتوراه (٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.
- النعيمي (أحمد نوري): "**عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**". دار الزهران، عمان. الطبعة الأولى. ٢٠١١. صفحة٢٢٣.
- بييان(بيار): "**العالم كما يراه كوشنير**". ترجمة محمد التبر. بيسان للنشر والتوزيع. بيروت. كانون الأول ٢٠١١.
- بادي(برتراند)، هيرمت(غي): "**السياسة المقارنة**". ترجمة دزعز الدين الخطابي. مراجعة نادر السراج. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى، بيروت. ٢٠١٣.
- د. حداد (ريمون):" **العلاقات الدولية**"، تقديم الشاذلي القليبي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦. دار الحقيقة، بيروت.
- دوللو، (لويس):" **فرنسا ومكانتها في عالم اليوم**." ترجمة الأب مارون خوري وبهيج شعبان، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، بيروت لبنان.١٩٧٠.
- شيفر (أولريش): **إنهيار الرأسمالية**. ترجمة د. عدنان عباس علي. سلسلة عالم المعرفة. عدد ٣٧١.. يناير ٢٠١٠. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.صفحة ٨٠.
- د.رياض، (محمد):" **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**". دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- مارسيل (ميرل): **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة. دار المستقبل العربي،١٩٩٦.
- ميريديث (روبين): **الفيل والتنين**. ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون. الكويت. ٢٠٠٩.
- نافعة (حسن): **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. مركز دراسات الحدة العربية الطبعة الاولى. بيروت ٢٠٠٤.
- ناي (جوزيف س): **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسات الدولية**، نقله إلى العربية د. محمد توفيق البجيرمي. الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٧. مكتبة العبيكان.صفحة ١٢-١٣.
- نهرا(فؤاد) ــ كمال (محمد) : **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ــ الأوروبية** مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠١١.

- هنتغتون، (صموئيل):" **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**"، نقله إلى العربية د. مالك عبيد أبو شهوة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٩.

كتب باللغة الأجنبية.

- Badie Bertrand: "**Le temps des humilies, pathologie des relations internationales**". Odile Jacob 2014.
- Boniface (Pascal): "**je t`aimais bien tu le sais. Le monde et la France:** le desamours"? Editions Max Millo. Janvier 2017.
- Bozo, (Frédéric): "**La politique étrangère de la France depuis 1945**". Flammarion, 2012.
- Charillon,(Frédéric)**: "la politique étrangère de la France de la fin de la guerre froide au printemps arabe**." Editeurs: la documentation française. 2011.
- Juppe (Alain) et (schweitzer) louis: **Livre blanc sur la politique etrangere et europeene de la France 2008 _2020.**
- Kleber (Claus):"**Spielball Erde, Machtkamf im Klimawandel**". Bertelsmann Verlag, Munchen,2012.p 25-26.
- Kissinge(Henry): "**weltordnung**".C.Bertelsmann verlag. Munchen 2014.
- La documentation Francaise**:**" **La France face au terrorisme**"**:** Livre blanc du gouvernement sur la securite interieure face au terrorisme.2013.
- Platone (Francois): "**les partis politiques en France**". Editions Milan. 3 mai 2007.
- Vedrine (Hubert):" **Continuer l`histoire**".Collection champs actuel. 2eme edition. Flammarion 2008.

مقالات باللغة العربية

- إبراهيم القصير(ماهر):"**تكتل دول البريكس نشأته ــ إقتصادياته ــ أهدافه**". مجلة الفكر العربي ٢٠١٤ ــ القاهرة.
- أبو نجم (ميشال): "**الكتاب الأبيض لسياسة فرنسا الخارجية : التهديد الرئيسي لأوروبا من الشرق الأوسط والإرهاب**". صحيفة الشرق الأوسط. السبت ١٢ يوليو ٢٠٠٨. العدد ١٠٨١.
- أبو نجم (ميشال): "**سياسة ماكرون الخارجية... كثير من الوعود والمبادرات وقليل من الإنجازات.**" صحيفة الشرق الأوسط.. الجمعة ٤ آيار ٢٠١٨. عدد ١٤٤٠٢.

- بن جديد (سلوى):" **السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين أفريقيا والشرق الأوسط.**" مجلة السياسة الدولية ٢٦.٠٥.٢٠١٦.
- بشارة (عزمي) : "**بعد جورجيا... بعد جورج**". مجلة معلومات. تشرين الاول ٢٠٠٨ المركز العربي للمعلومات.العدد٥٩.
- تويني (سمير): "**تقلبات محتملة في السياسة الخارجية بعد الإنتخابات الفرنسية** ". جريدة النهار الإلكترونية:.٢٤.٠٣.٢٠١٧.
- التهامي (مختار) : "**الرأي العام** ". مركز بحوث الرأي العام، كلية الأعلام. القاهرة. ٢٠٠٥.
- جريدة الحياة:ـ "**قمة العشرين: إتفاق على فشل منظمة التجارة وتباعد بشأن المناخ**" جريدة الحياة الإلكترونية.صفحة الأخبار السياسية. ٢ ديسمبر ٢٠١٨.
- حمداني (زهير):"**ساركوزي بين نعيم القذافي... وجحيمه.**"الجزيرة نت.
- خلف موسى (حسين): **فرنسا تسعى للاستفادة من طريق الحرير الصيني**,، كانون الأول ٢٠١٨. تلفزيون روسيا اليوم (RT).
- دوكلو (ميشال): **إلى أين تتجه فرنسا وما هي " التحالفات الجديدة"؟**. صحيفة الشرق الأوسط. ٦ أيلول ٢٠١٨. العدد١٤٥٢٧.
- دوكلو (ميشال):" **٢٠١٩، فرنسا في مرحلة بعث جديد... وماكرون يركز على الخارج.**" جريدة الشرق الأوسط. ٦ يناير ٢٠١٩. العدد رقم١٤٦٤٩
- دوكلو (ميشال): "**الشرق الأوسط بين القوة الصلبة والناعمة**". جريدة الشرق الأوسط. ٢٣ أيار ٢٠١٨. العدد ١٤٤٢١.
- رولو (إيريك):" **سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي** ". مجلة المستقبل العربي. ايار ٢٠٠٥. صفحة ٥٥.
- الشاطري (البدر):" **القوة الناعمة في العلاقات الدولية**". مجلة البيان الإماراتية. ١٥ شباط ٢٠١٧. www.Albayan.ae.co.
- شكدام (كاثرين):" **تغير الموقف الفرنسي تجاه الشرق الأوسط.**" مركز البيان للدراسات والتخطيط. ٢٨ كانون الثاني ٢.
- شرارة (وليد): "**الإستدارة الواقعية للسياسة الخارجية الفرنسية.**" جريدة الأخبار. الخميس ١٦ شرارة تشرين الثاني ٢٠١٧.
- السعيدي(سعد):" **تداعيات الأزمة الروسية ــ الجورجية على العلاقات الروسية الأميركية** ". https\\www.iasj.net.iasj. مركز الدراسات الدولية ٢٠٠٩.
- صالح (زهرة): "**صناعة القرار السياسي.**" سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية. ٢٠١٤.

- صالح (ربيع محمد):"**القوى الدولية والأقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية**". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد ٥٩.
- عبيد (كمال): **فرنسا هولاند...بين الصعود كقوة عالمية أو الهبوط في مستنقع الأزمات.**- 20. شبكة النبأ المعلوماتية. ٥-٥-٢٠١٥.
- عبد الفتاح (بشير): "**رؤية القوى العالمية لسياسات دول الجوار العربي.**" مجلة شوؤن عربية، العدد ١٦١، ربيع ٢٠١٥.
- عبد العليم (محمد):"**نحو نظام ثنائي القطبية** ". مجلة البيان الألكترونية. albayan.ae. ١٧ تشرين الأول ٢٠١٥.
- العزي (غسان)، نعمة (محمد)، داغر(فيوليت) : "**الإنتخابات الرئاسية في فرنسا الجمهورية الخامسة في مهب التحولات**". جريدة الأخبار السبت ٥ آيار ٢٠٠٧. الصفحة الألكترونية.مقال نظر في ٢٧-١-٢٠١٩.
- فاضل نعمة (محمد):"**الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية**".http://www.srionline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html.
- فابيوس (لوران):"**سياسة فرنسا الخارجية: طموحات القرن الحادي والعشرين.**" ٢٢https/www.diplomatie.gouv- le 23 2018-8-30.
- فرانس ٢٤ : "**هولاند يعتبر ضغوط ترامب غير مقبولة**". ٣/ ٢ /٢٠١٧.
- كشك (أشرف محمد) : "**مستقبل حلف الناتو بين الأزمة الأوروبية وسياسات ترامب** ". مجلة السياسة الدولية. http//www.siyassa.org.eg/News/12095.aspx. Vu le 15/11/2017.
- ماجد (زياد): "**فرنسا تحاول لعب دور في حل أزمات الشرق الأوسط**".مجلة العالم العربي الألكترونية.١٨ آذار ٢٠١٩.
- ملحم(غسان) " **ملامح النظام العالمي الجديد في الميزان**". جريدة الأخبار.١٢ تشرين الأول ٢٠١٢.
- ملحم (غسان):"**ملاحظات على هامش اللحظة الدولية الراهنة**."جريدة الأخبار. الجمعة ٢٣ كانون الأول ٢٠١٦.
- ملحم (غسان):" **قراءة سريعة في الرئاسيات الفرنسية**".جريدة الأخبار. الخميس ٢٧ نيسان ٢٠١٧.
- ملحم (غسان): "**قراءة هادئة ومتأنية في محصلة الرئاسيات الفرنسية.**" جريدة الأخبار. الخميس ١٨ أيار ٢٠١٧.
- متى(وسام):"**روسيا والغرب وشطرنج ما بعد القوقاز**". جريدة السفير ٢٧ /٢٠٠٨/٨.

- ماضي (محمد): "**هيمنة المحافظين الجدد** ".www. Swissinfo ch.ara. ١٢ــ٧ــ٢٠٠٣.
- نافع (بشير) : "**الأزمة الجورجية**". تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات. الأربعاء ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
- نيوف (صلاح): "**الإتجاهات العامة للسياسة الخارجية الفرنسية.**" موقع إيلاف الألكتروني. لندن ٣٠ آب ٢٠٠٧. مقال نظر في ١٨كانون الثاني ٢٠١٩.
- الندوي(محسن):"**الرؤيةالإستراتيجيةالجديد في النظام الدولي**" http//tamazittpress.net /m/news804.html.
- وكيل (كوثر): "**الإقتصاد الفرنسي في عهد هولاند**". Euronews. ٢٠١.٠٣.٢٤.
- يونغ(مايكل): "**هل ينجح إيمانويل ماكرون في توسيع نفوذ فرنسا في الشرق الأوسط.**" مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ١٠ آب ٢٠١٧.
- يونغ (مايكل):"**هل الولايات المتحدة تخسر أوروبا في ما يتعلق بالشرق الأوسط.**" مركز كارنيغي للشرق الأوسط.٢٨ شباط ٢٠١٩.
- يونغ (مايكل): **فرنسا تعيد ترتيب أولوياتها الإستراتيجية في شوؤن الدفاع والأمن**. مركز كارنيغي للشرق الأوسط ٨ أذار٢٠١٨.
- لادمي محمد(عربي): **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات.** المركز الديموقراطي العربي ٢٧ كانون الأول ٢٠١٦.

دراسات باللغة العربية

- الإرهاب أنواعه أسبابهُ وطرقُ معالجتهِ. دراسة صادرة عن مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية. ٣ أ ذار ٢٠١٥.
- أنتيبوليس(صوفيا): البحر الأبيض المتوسط، أفق الخطة الزرقاء بشأن البيئة والتنمية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبحر الأبيض المتوسط.(PNUE) تموز ٢٠٠٦.
- بونيفاس(باسكال):" **السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي : الفرص والتحديات وألانعكاسات.**" مركز الأمارات للدراسات الإستراتيجية.
- بن عنتر(عبد النور): **سياسة فرنسا في عهد هولاند بين الأستمرارية والتغيير.** تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات. ٧ آيار ٢٠١٥.
- البياتي (أحمد): **اتخاذ القرار في السياسة الخارجية: منطلقات وخبرات.** المركز المصري للدراسات والبحوث. ٢٨ كانون الأول ٢٠١٧.

- تـــقرير : **القطب المنفرد : الولايات المتحدة الأميركية والتغير في هيكل النظام العالمي.** مركز الروابط للدراسات الآستراتيجية والسياسية ٢٠٠٨.
- جبريل أحمد(أمجد)**: تداعيات توسيع الحرب على الأرهاب في المنطقة العربية.** مركز "إدراك" للدراسات والأبحاث ٣٠ تموز ٢٠١٧.
- جريدة الإتحاد: مركز دراسات كاتيخون: **خطايا السياسة الخارجية الفرنسية.** .http//www.alittihad.ae/wejhat
- درويش طه (رواء):" **السياسة الخارجية الفرنسية حيال المشرق العربي**".. دراسة مقدمة لمكتبة جامعة النهرين العراق،٢٠١١.
- الزيدي (مفيد)**:السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي (دراسة حالة المملكة العربية السعودية).** مركز دراسات الشرق الأوسط.٢٠١.
- شعلان (ناهد)**: "تحولات السياسة الفرنسية في عهد هولاند"**. تقرير صادر عن صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة الأميركية. ١٤ مارس ٢٠١٦.
- عطية (إدريس)**: دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالم.** تقرير من كلية الحقوق والعلوم السياسية. تبسة ٢٠١٦.
- عويضة (دعاء):" **بين أميركا والصين وفرنسا...من سيربح حرب النفوذ في أفريقيا**". مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث. ٥.٩.٢٠١.
- قادري (حسين)**: أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة.** دراسة مقدمة في جامعة الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٠١٠.
- مصطفى (بخوش)**: التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط.** مجلة السياسة الدولية، القاهرة. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد١٧٤، تشرين الأول ٢٠٠٨.
- ملحم (غسان):" **الجيل الرابع من الحروب**"مجلة الحقوق والعلوم السياسية الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية. العدد ١٨- 2/2018.
- مولر(جيسيلا)ــ براندیك ــ بوكيت : **سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة. رفع فعالية الإنضمام إلى الحلف.** مركز التقارير والدراسات في أوسينيوبوليتك. العدد رقم ٨٩.
- هاوورت (جوليون)**: التكامل الأوروبي والدفاع. التحدي الأساسي.** تقرير تشايلوت رقم ٤٣. معهد الدراسات الأمنية. ٢٠٠٠.

المقالات باللغة الأجنبية

- Agard (Elba): "**Demain la guerre"?** Interview de Bertrand Badie.https//defihumanitaires.com/2018/07/09/demain-la-guerre.3juillet 2018.
- Badie (Bertrand):"**La politique etrangere Francaise entre la continuite et** le **changement":** www.cairn.info. Article vu le 24.02.2018
- Billion (Didier): "**Quelle politique franaise au Moyen-Orient**" http://www.iris-france.org/analyses/, 22 septembre, 2015
- Badel (Laurence): "**Pour une histoire de la diplomatie économique de la France"** *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, 2006/2 (n° 90), p. 169-185. DOI: 10.3917/ving.090.0169. URL: https://www.cairn.info/revue-vingtieme-siecle-revue-d-histoire-2006-2.
- Bonifac (Pascal), Toscano **(**Alberto)**: "la politique etrangere de Nicolas Sarkozy. Rupture ou continuite?"** Compte rendu de la conference dans le maison de l`Europe. 13 Avril 2010. (IRIS).
- Charillon (Frederic): "**La Politique etrangere de la France, d`une puissance de blocage a une puissance de proposition"**? SER"Etudes" 2005/4 Tome 402. P449 a 459. https/www.cairn.info/revue-etudes.2005-4-page.449.html
- Charillon (Frederic): "**la politique etrangere de la France: l`heure du choix**". Revue de la politique etrangere. Printemps 2007.N`1.
- Cambadelis (Jean-christophe): "**Nicolas Sarkozy est partout, la France est nulle part"**. www.Cairn.info.fr. Article de IRIS.Vu le 30-8-2018. www.researchgate.net/publication/251064098.
- Crumly (Bruce)**: "le pragmatism en politique etrangere: force ou faiblesse**?" Revue Internationale et strategique.2010/2011. N77. Editeur: Armand colin.p.228 Nicolas_Sarkozy.
- Cousin (Mathilde): **"Quel est le programme de Nicolas Sarkosy"**. Le Figaro. Publie le 20-10-2٠١6.
- Faur (Philippe): "**La Place de la France dans le monde: un defi permanent"**. Revue international et strategique.Automne 2006.p3. https://docplayer.fr/33810-La-place-de-la-france-dans-le-monde-un-defi-permanent-philippe-faure.html
- Fabius (Laurent)**:** " **Diplomatie française: passer de la posture à la stratégie** " *Revue Internationale et stratégique*, 2004/1 (n° 53), p. 53-56. DOI: 10.3917/ris.053.0053. URL: https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2004-1-page-53.htm

- Fabius (Laurent): **“La France dans la bataille de la diplomatie économique”**, *Géoéconomie*, 2013/2 (n° 65), p. 7-18. DO 10.3917/geoec.065.0007. URL: https://www.cairn.info/revue-geoeconomie-2013-2-page-7.htm
- Hubert-rodier(Jacques): “**La politique etrangere francaise sans boussole”**. Les Echos.26.02.216. www.Les echos.fr
- Hoop Scheffer(Alexendra de), Michelot (Martin) ,Quinz (Martin): “**After the Terror Attacks of 2015, a French activist foreing policy here to say”**? The Marshal Fund of the United State.2016.p.7
- Leboeuf (Aline), Quenot-Suarez(Helene): “**La politique Africaine de la France sous Francois Hollande”**. Les Etudes du Programme subsaharienne (IFRI) 2017.
- Marion (Julien): “**ou en sera l`economie francaise apres cinq ans de Macron”**. BMF busniss, L`observatoire.12/7/2017.
- Maulny (Jean-pierre): “**Defense: Faut-il avoir peur de l`Allemagne?”** Revue international et strategique 20 septembre 2017. Article vu le 3/5/2018
- Merer (Jonathan)**: “The Illusion of International Prestige”** International Security, Volume 41, Number 4, Spring 2017, pp. 133-168
- Védrine (Hubert):**“La juste place de la France dans le monde**”, *Études*, 2008/1 (Tome 408), p. 9-18. URL: https://www.cairn.info/revue-etudes-2008-1-page-9.html
- Viso (Marie) et landre (Marc): “**La vraie situation economique de la France”**. Le Figaro economique.fr.mis a jour le 7.11.2014
- Staff (Vice): “**Sarkoz et les etats unis, une relation amour_ gene”**. Le Monde, avril 10, 2015.
- Stark (Hans): “**Paris/Berlin**: **Relation solid, rapports asymetriques, politique antinomiques”**. Documents telecharge depuis www.cairn.info. Le 26/9/2017.

دراسات باللغة الأجنبية

- Duroselle (Jean-Baptiste): "L’elaboration de la politique etrangere francaise "Revue de sciences politiques".6eme annee, n`3. 1956. P 508-524.
- France Diplomatie: “**La France mobilisee pour repondre au defi climatique**”.Etude vu le 24/02/2019.
- **Sustainable Innovation Forum 2015.UNEP Climataction 2015**. Site officielle du Kop 21. Paris.

المواقع التلفزيونية

- Bertrand Badie : " le crepuscule des grandes puissances". Intreviw au TV: le Media. Vu le 8.12.2018
- تلفزيون روسيا اليوم (RT.)
- سرحان علاء الدين : **الصداقة الألمانية ــ الفرنسية وتحديات التغيير**.محطة الدويتشه فيليه الناطقة باللغة العربية في المانيا. الأخبار السياسية. ١٩ /٠٧/٢٠٠٥.
- Euronews.
- فرانس ٢٤. **بإستقالة وزير البيئة نيكولا هولو...ماكرون يفقد أحد وزرائه الأكثر شعبية.** ٢٩.٠٨.٢٠١٨
- فرانس ٢٤ : **هولاند يعتبر ضغوط ترامب غير مقبولة.** ٣/ ٢ /٢٠١٧
- فرانس ٢٤: **الإنتخابات الرئاسية الفرنسية.** 8/5/2012
- موقع MTV الإخباري: **ماكرون يدعم الوساطة الأممية في ليبيا..** ٨ نيسان ٢٠١٩
- موقع الجزيرة للأخبار: **جدل الجيش الأوروبي، ماكرون لترامب : لسنا تابعين لكم.**

المواقع الألكترونية.

- www.Cairn.info.fr
- https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201711201027673137-arabic.cnn.com/middle-east/2017/11/18/Lebanon
- www.MTV Allubnanya.com
- www.al Jazeera.net.news//reportrandinterview//html - BTS Academy: www.edutrapedia.illaf.net.
- www.srionline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html
- www.Albayan.ae.com
- http://www.alhayat.com/article/4613928

– جريدة النهار الألكترونية.www.alnahar.com

- http//www.alittihad.ae/wejhat
- http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique604.html
- BTS Academy: https//www.bts-academy.com/blog-det
- IISD Reporting service.www.enb.iisd.orgنشرة مفاوضات الأرض
- www.diplomatie.gouv.fr/ar :site officielle de la diplomatie francaise en langue arabe.
-www.Anabaa.org. - www.IRIS.com.fr
- http//tamazittpress.net /m/news804.html.
- http//www.siyassa.org.eg/News/

– https://docplayer.fr

–www. Swissinfo ch.ara.

الفهرس

الإهداء ..... **أ**

الشكر ..... **ب**

تصميم الدراسة ..... **ت**

المقدمة **١**

القسم الأول: المحددات الراهنة للسياسة الخارجية الفرنسية **٧**

الفصل الأول: السياق الخارجي للسياسة الخارجية الفرنسية..... ٩

الفقرة الأولى: عرض صورة المشهد العالمي الجديد ومسار تطوره..... ١٠

المبحث الأول:الدخول والإنخراط في طور العولمة النيوليبرالية..... ١١

المبحث الثاني: الإنتقال من الثنائية القطبية الى الأحادية القطبية الأميركية..... ١٣

المبحث الثالث: تراجع الأحادية القطبية الأميركية وإنحسارها ١٥

الفقرة الثانية: إستكمال صورة المشهد العالمي على المستويين الدولي والإقليمي ١٨

المبحث الأول: صعود البلدان الناشئة وعودة القوى الصاعدة..... ١٩

المبحث الثاني:إخفاق مشروع الإتحاد الأوروبي وتعثر التجربة الفرنسية ـــالألمانية..... ٢٣

الفصل الثاني: النقاش السياسي الداخلي حول السياسة الخارجية الفرنسية ٣٢

الفقرة الأولى: أهمية السياسة الخارجية ضمن إطار السياسة العامة الفرنسية ٣٣

المبحث الأول:نظرة الرأي العام الفرنسي للسياسة الخارجية..... ٣٣

المبحث الثاني: مدى إهتمام الطبقة السياسية الفرنسية بالسياسة الخارجية ٤٠

الفقرة الثانية: إتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية وأساليبها وأدواتها..... ٤٦

المبحث الأول: الإتجاهات العامة للسياسة الخارجية الفرنسية..... ٤٧

المبحث الثاني :عناصر القوة وعوامل الضعف ومكامن الخلل في السياسة الخارجية... ٥١

القسم الثاني: التحديات المعاصرة للسياسة الخارجية الفرنسية **٦٥**

الفصل الأول: جدول أعمال السياسة الخارجية الفرنسية ٦٨

الفقرة الأولى: القضايا المطروحة على أجندة السياسة الخارجية الفرنسية..... ٦٨

المبحث الأول: الحملة أو الحرب على الإرهاب ٦٩

المبحث الثاني: تحديات التوازن البيئي ومخاطر التغيير المناخي ٧٥

المبحث الثالث: معالجة الملفات الإقتصادية ٧٩

الفقرة الثانية: سبل تكييف السياسة الخارجية الفرنسية ومستلزماتها ٨٣

المبحث الأول:ترشيد السياسة الخارجية الفرنسية ودبلوماسيتها ٨٣
المبحث الثاني: الإنتقال من التموضع التكتيكي إلى التخطيط الإستراتيجي..... ٨٩
الفصل الثاني: مكانة فرنسا الحالية في السياسة الدولية المعاصرة ٩٣
الفقرة الأولى: المقاربة المزدوجة لصورة فرنسا وطبيعة دورها ٩٣
المبحث الأول: نظرة المجتمع الدولي إلى فرنسا في الحاضر والمستقبل..... ٩٤
المبحث الثاني: دور فرنسا بين إستخدام القوة والقدرة على التأثير..... ٩٩
الفقرة الثانية: تحديد الموقع وتوصيف السياسة الخارجية من زاوية الجيوبولتيك..... ١٠٣
المبحث الأول:موقع فرنسا ضمن مجموعة القوى المتوسطة ١٠٣
المبحث الثاني: الأبعاد الجديدة والمستجدة للسياسة الخارجية الفرنسية ١٠٨
الخاتمة ١١٥